

... الأردنية — المكتبة

ملحق الجريدة الرسمية

المجلس الوطني الاستشاري

محضر الجلسة السابعة والعشرون

المعقودة يوم الاثنين ٢٦ محرم ١٣٩٩ هـ. الموافق ١٩٧٨/١٢/٢٥ م

(المجلد ١)

(العدد ٢٧)

جدول الأعمال

هذا من الأصل

المجلس الوطني الاستشاري

محضر الجلسة

اجتمع المجلس علنا وبنصاب قانوني فـــي الساعة العاشرة صباحا من يوم الاثنين الواقع في ١٩٧٨/١٢/٢٥ برئاسة دولة السيد احمـــد اللـــوزي رئيس المجلس الوطنـــي الاستشاري وبحضور امين عام المجلس السيد عدنان بعيون وتغيب من الاعضاء باجازة معالي العضو السيد مروان الحمـــود .

وحضر مـــن الحكومـــة : –

١ – دولة السيد مضر بدران رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخارجيـــة .

٢ – معالي الدكتور عبد السلام المجالـــي وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء

٣– معالي السيد عدنان ابو عودة وزيـــر الاعـــلام

٤ – معالي السيد غالب بركات وزيـــر السياحـــة والاثـــار

٥ – معالي السيد احمد الطراونة وزيـــر العـــدل .

٦ – معالي السيد حسن ابراهيم وزيـــر الدولة للشؤون الخارجيـــة

٧ – معالي السيد عصام العجلوني وزيـــر العمـــل

٨ – معالي السيد مروان القاسم وزيـــر التموينـــن

٩ – معالي السيد سليمان عرار وزيـــر الداخليـــة

١٠ – معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة وزيـــر الصحـــة

١١ – معالي السيد ابراهيم أيوب وزيـــر الشؤون البلدية والقرويـــة

١٢ – سيادة الشريف فواز شرف وزيـــر الثقافـــة والشبـــاب

١٣ – معالي السيد محمد الدباس وزيـــر الماليـــة

١٤ – معالي المهندس سعيد بينـــو وزيـــر الاشغـــال

١٥ – معالي المهندس علي السحيمات وزير النقـــل

١٦ – معالي السيد حكمت الساكت وزير الزراعـــة

١٧ – معالي الدكتور سعيد التل وزيـــر المواصـــلات

افتتاح الجلســة

دولة رئيس المجلس

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني

اعلن افتتاح الجلســـة

نبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليـــوم

السيد الامين العام

١ – تلاوة محضر الجلسة السابقة

الجميـــع :

نوافق عليه ونعفي الامين العام من تلاوتـــه

السيد الامين العـــام

٢ – الاجازات والاعتذارات

أ – طلب اجازة مقدم من معالي العضـــو السيد مروان الحمـــود .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الاكرم.

تحيـــة وبعـــد

ارجو اجازتي اعتبارا من ١٩٧٨/١٢/٢٤ ولمدة اسبوعين ، وذلك بسبب سفري الى الخارج

العضو مروان الحمـــود

١٩٧٨/١٢/٢٠

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على اجازة العضو

الجميـــع :

موافقـــون .

هكذا من الأصل

دولة رئيس المجلس

كمـل يا عدنان بك .

السيد الامين العـام

٣ ـ تلاوة الاوراق الواردة .

ا ـ كتاب دولة رئيس الوزراء رقـم م/١٣٦/١٤٠٦٠ تاريخ ١٩٧٨/١٢/١٣ المتضمن احالة مشروع مؤسسة اعمار العاصمة سنـة ١٩٧٨ الى المجلس من اجل احالته الى اللجنـة المختصـة .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

عملا بالمادة (٧/أ) مـن قانـون المجلس الوطني الاستشاري رقم (١٧) لسنة ١٩٧٨ ، ابعث لدولتكم طيا بـ (١٠٠) نسخة من مشروع قانون مؤسسة اعمار العاصمة المنوي اصـداره كقانون مؤقت مع الاسباب الموجبة له ، وارجـو عرضه على مجلسكم الموقر لابداء المشورة فيه.

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء
مضر بدران

أصوات مالية ، قانونية ، المالية والقانونية

دولة رئيس المجلس

سلمان بك .

السيد سلمان القضاة

يا سيدي هذا القانون جاء لانشاء مؤسسة فاذا ورد فيه بعض الامور المالية ، فهذا لا يعني بانه من اختصاص اللجنة المالية ، وارى بان يحال الى اللجنة القانونية لانها أولى بالنظر فيه .

دولة رئيس المجلس

زوايـدة .

السيد شفيق زوايـدة

هذه المؤسسة هي عبارة من مؤسسة مالية صرفه تتعامل باراضي وعقارات لامانة العاصمـة ومواردها مالي . فانا اقترح احالتها الى اللجنـة الماليـة .

دولة رئيس المجلس

الست انعام المفتي .

السيدة انعام المفتي

بالنسبة لاحالة مثل هذه القوانين الـى اللجان المختصة تنشا عندنا في المجلس في كثـير من الاحيان أوضاع مضيعة للوقت وخصوصـا بالنسبة للاوضـاع القانونية . فانا اثني علـى قضية احالتها الى اللجنة المالية لما لهذا القانـون من امور تتعلق بالناحية المالية ، واقترح بـأن يدرس القانون عدد اثنين او ثلاثة من اللجنـة القانونية حتى نوفر على انفسنا الوقت في المجلس

دولة رئيس المجلس

جـودت بك .

السيد جودت السبـول

يا سيدي انا اقترح احالته على اللجنتيـن معا . فاللجنة المالية تدرسه من الزاوية الماليـة وتنظره اللجنة القانونية من حيث الصياغة .

دولة رئيس المجلس

احمـد بك .

السيد احمـد الطراونـة

هذا القانون مالي اكثر مما هو قانونـي . والاخوان اعضاء اللجنة المالية انا اقدر بأنـه عندهم المؤهلات والكفاءة وقادرين على صياغته، فاقترح مع الذين او اثني على اقتراح الذيـن يقولون انه للجنة المالية ،

دولة رئيس المجلس

جـودت بك .

السيد جودت السبـول

يا سيدي نصوت على الاقتراح الذي طرحته خصوصا وايه ثني عليه .

دولة رئيس المجلس

الاقتراحين يتجهوا الى احالته الى اللجنتين بالنظر لما ابداه كل فريق . جودت بك يقتـرح احالته على اللجنتين وثني على اقتراحه مـن يوافق ان يحال الى اللجنة المالية والقانونية معا، ولو كل واحـدة على حـده .

دولة رئيس المجلس

عـد يا عدنان بك .

السيد الامين العـام

(٢٦)

دولة رئيس المجلس

فاز الاقتراح ويحال القانون الى اللجنتـين معـا .

كمل يا عدنان بك .

« هنا حضر دولة رئيس الوزراء الافخم ».

السيد الامين العـام

ب ـ كتاب دولة رئيس الوزراء رقـم ١٣م/٧٧/١٤٢١٤ تاريخ ١٩٧٨/١٢/١٧ المتضمن احالة مشروع قانون ملحق بقانون الموازنـة العامة لسنة ١٩٧٧ الى المجلس من اجل احالته الى اللجنـة المختصـة .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

عملا بالمادة ٧/أ من قانون المجلس الوطني الاستشاري رقم ١٧ لسنـة ١٩٧٨ ، ابعـث لدولتكم طيا بـ ١٠٠ نسخة مـن مشروع قانـون ملحق بقانون الموازنة العامة لسنة ١٩٧٧ المنوي اصداره كقانون مؤقت ، وارجو عرضه علـى مجلسكم الموقر لابـداء الراي فيـه .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء
مضر بدران

دولة رئيس المجلس

يحال الى اللجنة المالية هل يوافق المجلس على ذلك .

الجميـع :

موافقـون .

السيد الامين العـام

٤ ـ مقررات اللجنة الماليـة .

أ ـ قرار اللجنة المالية رقم (٧) تاريـخ ١٩ ، ٢٠ ، ١٩٧٨/١٢/٢١ حول مشروع قانون الموازنـة العامة لسنة ١٩٧٩ .

دولة رئيس المجلس

السيد مقرر اللجنة المالية .

مقرر اللجنـة المالية

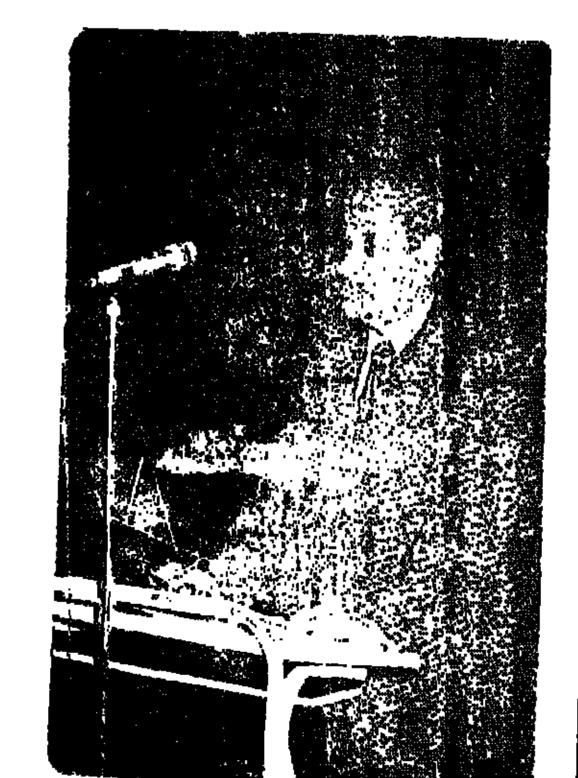
السيد محمد فرحان العبيدات

يتلو القرار رقم (٧) .

اللجنـة الماليـة

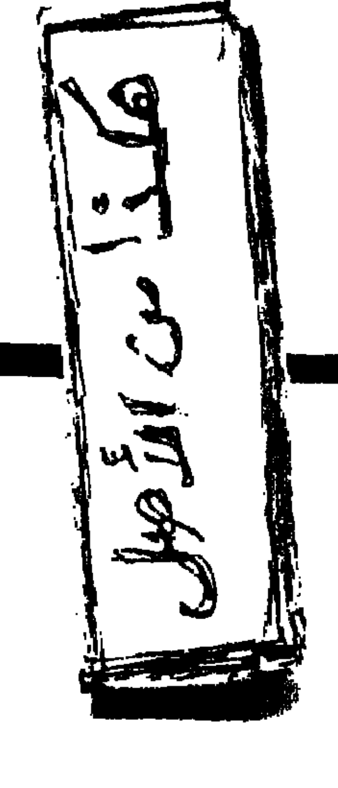
قرار رقم (٧)

تجاوبا مع حرص الحكومـة علـى صدور قانون الموازنة العامة قبل مطلع السنة الماليـة الجديدة ، فقد اجتمعت اللجنة الماليـة للمجلس الوطني الاستشاري بنصابها القانوني فـي جلسات متتالية صباحية ومسائية بتاريـخ ١٩ ، ٢٠ ، ١٩٧٨/١٢/٢١ برئاسة رئيس اللجنة



معالي الدكتور خليل السالم وحضور المقـرر معالي السيد محمد الفرحان العبيدات والسادة الاعضاء معالي السيد عبد الوهاب المجالـي واصحاب السعادة محمد علي بدير ، وليـد عصفور ، ممدوح الصرايرة وذلك لدراسة مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٩ المحال اليها من المجلس الكريم لتقديم تواصيها وقـد حضر اجتماعات اللجنة معالي وزير الماليـة وعطوفة مدير عام الموازنـة العامـة حيـث استوضحت اللجنة منهما من بعض بنـود الايرادات والنفقات وناقشت معهما تنظيم مشروع الموازنة وما تضمنه من واردات ونفقات وخدمات عامة ومشاريع انمائية ، وفي دراستها للمشروع كانت اللجنة تشعر بعمق المسؤولية وامانـة المشورة وهي بادىء ذي بـدء ، توصي المجلس بتأييد سياسة الحكومة . كما عبر عنها بيـان معالي وزير المالية من حيث :ـ

بناء القوة الذاتية وتوفير اسباب المنعـة والقوة لقواتنا المسلحة ، ودعم السياسـة الاقتصادية الانتاجية ، وتوفير الخدمات العامـة الاساسية للمجتمع الاردني بجميع فئاتـه ، وتحقيق سياسة الامن الغذائي من خلال تنشيط



عمليات الانتاج ، وتحسين اوضاع العاملين فـــي اجهزة الدولة والقوات المسلحة والامن العـــام وكبح جمـــاح التضخـــم .

كما توصي المجلس بتقديم الشكر الجزيـــل للدول العربية الشقيقة التي قدمت ، وتقـــدم للاردن اسباب الدعم والصمود ، مؤمنين بـــان هذه الدول ستفي بالتزاماتها المالية في مواعيدها المقررة لتمكين الاردن من تنفيذ ما التزم به بمقتضى هذا القانون نحو تطوير القوات المسلحة ، وتنفيذ مشروعات التنمية ، ودعم صمود اهلنا هنا وفي الضفة الغربية المحتلة ليكون الشعب كله خـــير ظهير لهذه القـــــوات .

وقد جاء مشروع الموازنة بما تضمن مـــن ارقام كبيرة تفسيرا ماليا سليما لتلك الاهـــداف والطموحات،وفي ضوء دراسة المشروع ومناقشته تضع اللجنة امام المجلس الكريم ملاحظاتهـــــا التاليـــــة :ـــ

١ ـــ لم يرد في كشف الواردات كامـــــل الدعم الذي تقرر في مؤتمر القمة في بغداد وابواب انفاقه بين دعم القوات المسلحة ودعم الاقتصاد الوطني ، وتؤثر اللجنة ان يتم تخصيص كامـــل المبلغ لابواب الانفاق المقررة بحيث لا يتـــــم الانفاق ، او الالتزام به ، الا في حدود المبالـــغ المحولة من هذه المساعـــدات .

٢ ـــ ومن هذا المنطلق كانت اللجنة تفضل ان يخصص الجزء الاكبر من مخصصات التنميـــة للمشروعات الانتاجية التي يمكن ان يكون مردودها في المستقبل ايرادا مستمرا للخزينة يعينهـــــا على الاقتراب من هدف الاكتفاء الذاتي .

٢ ـــ أن كلفة المعيشة المتزايدة تستدعي تحسينا اكبر في رواتب العاملين في خدمة الدولة والمتقاعدين منهم ، وتوصي اللجنة بان تعمـــــد الحكومة الى زيادة الرواتب جميعها زيادة متساوية في علاوة غلاء المعيشة انصافا لذوي الرواتـــب المتدنية واجراء تعديـــل معقـــول في الرواتـــب الاساسية ضمن احكام سلم الرواتب الذي يجري اعداده الان للموظفين والقوات المسلحة والامن العـــــــام .

٤ ـــ لاحظت اللجنة ان دعم المحروقات يكلف الدولة (٢٠) مليون دينار ويظهر هذا المبلـــــغ اليه لاول مرة في الموازنة العامة لسنة ١٩٧٩ .

ولما كانت جميع فئات الشعب لا تفيد مـــن هذا الدعم بقدر متعادل لذلك توصي اللجنة باعادة النظر في هذا الدعم لتخفيفه بالقدر الممكـــــن واستخدام الوفورات منه واية وفورات في ابواب الموازنة الاخرى فيما يلي : ـــ

ا ـــ ان تتحمل الخزينة كامل اقساط ابنية المدارس القرويـــــة .

ب ـــ ان تخصص مبالغ كافية لتقديـــم منح نقدية للبلديات والمجالس القروية والقـــرى تعينها على تنفيذ المشروعات العامة فيها .

ج ـــ زيادة المساهمة في تعبيد الشـــوارع الرئيسية في القرى ودعم الهلال الاحمر الاردني وزيادة المساهمة في راسمال مؤسسة الاقراض الزراعي وزيادة مساعدات الفقـــراء والعجـــزة والمسنين .

٥ ـــ لاحظت اللجنة ان جداول المشروعات خلت من ارقام المخصصات في حـــالات كثـــيرة وخصوصا بالمشروعات الكبيرة وتوصي اللجنـــة بالنظر لاهمية المشروعات وضخامة المخصصات بان تدرج في صلب القانون .

٦ ـــ ولاحظت اللجنة ان تصنيف بعـــض اللوازم يرد في النفقات الجارية احيانا او فـــي النفقات الراسمالية احيانا اخرى وتوصي اللجنـــة بالالتزام بنمط دقيق لهذا التصنيف .

٧ ـــ لاحظت اللجنة ان ميزانيات دوائـــر مؤسسة رعاية الشباب الثلاث وهي : مدينـــة الحسين للشباب والمسرح الملكي وكلية الرياضة متساوية الارقام في جميع بنود الانفاق . ولمـــا كانت الميزانية تعبيرا عن برنامج العمل واهدافه، ولا يعقل ان يكون برنامج العمل في هذه الدوائـــر الثلاث متماثلا نوعا وكلفة ، توصي اللجنة باعادة النظر في هذه المخصصات لتتفق مع ماهيـــــة البرنامج وواقع الانفـــــاق .

٨ ـــ ولاحظت اللجنة ان القروض الداخلية تفيد ايرادا راس مالي وهو ليس كذلك .

٩ ـــ توصي اللجنة باضافة عبارة (والمجلس الوطني الاستشاري) بعد عبارة مجلس الامـــة في الفقرة (و) من المادة (٧) من مشروع القانون او حذف الفقرة (و) برمتهـــا .

١٠ ـــ وتوصي اللجنـــــة :

ا ـــ بربط الجداول الملحقة بالقانون ربطـــا عضويا يجعلها جزءا لا يتجزأ من القانون نفسه، ولهذا الغرض توصي باضافة العبارة التالية الى المادة (٩) من القانون (من الجداول الملحقـــة بهذا القانون والتي تعتبر جزءا لا يتجزأ منه).

ب ـــ والغاء ضريبة المواشي لتشجيـــــع تربيتها ، وضريبة الحرس الوطني لانها اصبحت اسماء على غير مسمى ، وشطب المهن خـــارج المناطق البلدية ، لانها تجبى لصالح المجالـــس القروية حسب احكام القانون الجديد .

ج ـــ وتسديد عجز الموازنة لسنـــة ١٩٧٨ ليقوي موقف الخزينة وتستطيع مواجهة الظروف الطارئة ضمن احكام القانون .

د ـــ ونشر جدول في قانون الميزانية بحصيلة جميع الضرائب التي تفرض وتحصل لاغـــراض بعينها ، كرسوم رخص المهن والمكاتب المهنيـــة وضريبة الابنية والاراضي والجامعات الاردنيـــة ورسوم المحروقات التي توزع على البلديـــات وما ماثلها وذلك لبيان العبء الضريبي علـــــى المكلفين ، والهيئات المستفيدة من هذه الضرائب.

هـ ـــ وادخال واردات مدينة الحسيـــن للشباب في كشف الايرادات المختلفة للخزينـــة وفصل واردات الاذاعة عن واردات التلفزيون.

و ـــ الاقتصار في كشف الايرادات المختلفة على جميع الايرادات التي تتجاوز قيمتهـــــا (١٠٠ر٠٠٠) دينار ، وما قل عن ذلك يدخل في بند ايرادات اخرى .

ز ـــ فصل فوائد الدين العام عن فوائـــــد القروض الخارجية لان الالتزامين مختلفان .

١١ ـــ وتذكر اللجنة بتوصية المجلـــــس الصادرة في جلسته (٢٥) المنعقـــدة بتاريـــخ ١٩٧٨/١٢/١١ والتي تنص على ما يلي :ـــ

التشديد على مراقبة تنفيـــذ التعهـــدات والعطاءات ، في جميع المشاريع صغيرها وكبيرها لحماية مال الدولة من العبث ، والحيلولـــة دون المطالبات المستندة الى تقصـــير الادارة او المهندس المستشار بما في ذلك وضع حدا اعلـــى في العقود المبرمة مع المتعهديـــن للمطالبـــات ، وتطبيق غرامات التاخير لانجاز المشروعـــات في مواعيدهـــــا .

١٢ ـــ ان زيادة الانفاق الحكومي بالقـــدر الذي تضمنه القانون سيؤدي الى زيادة الطلـــب العام مما يمكن ان يفسر نفسه في حلقة جديـــدة من حلقات التضخم ولذلك فاننا نوصي ببـــذل المزيد من الجهد للحيلولة دون ذلك ولا سيمـــا من خلال مراقبة الاسعار وعدم السماح بالارتفاع الناجم عن الاستغلال والاحتكار .

واخيرا وفي ضوء ما تقدم توصي اللجنـــة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها وعلى مشروع القانون . والله من وراء القصد .

اللجنة الماليـــة

مصدق الامين العام

عدنان بعيـــون

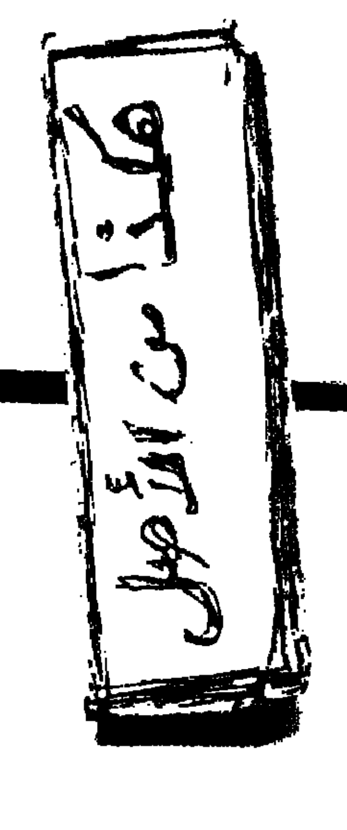
دولة رئيس المجلس

دولـــة الرئيس



دولة رئيس الوزراء

شكرا للجنة الماليـــة ، والذي دعانـــي ان اتحدث هو لتوضيح نقطة لئلا تظهر من الناحيـــة الاعلامية بصورة مبتورة وهي التوصية الاولـــى التي تقول : ـــ لم يرد في كشف الواردات كامـــل الدعم الذي تقرر في مؤتمر القمة في بغداد وابواب



انفاقه بين دعم القوات المسلحة ودعم الاقتصاد الوطني . وتؤثر اللجنة ان يتم تخصيص كامل المبلغ لابواب الانفاق المقررة بحيث لا يتم الانفاق أو الالتزام به ؛ الا في حدود المبالغ المحولة من هذه المساعدات . الواقع احب ان اعود الى المادة الثامنة من القانون والتي تقول: مع مراعاة احكام المادة (٣) من هذا القانون تخصص المساعدات العربية لتغطية النفقات غير الجارية للقوات المسلحة بتأسيس صندوق خاص لهذه المساعدات ينفق منه بموجب سلفات يقرها مجلس الوزراء . والذي دفع الحكومة ان تورد هذه المادة بشكل خاص هو أن ينشأ صندوق ولا أن تظهر أي مبالغ معينة علنيا في قانون الموازنة، ترد المساعدات العربية الى هذا الصندوق عندئذ ينفق من هذا الصندوق بسلفات من مجلس الوزراء لتغطية اية صفقة للقوات المسلحة. وكان هناك اسباب موجبة ودراسة بان لا تعلن هذه الارقام في الباب الثالث من الموازنة . ومن ثم نضع عندما وضعنا الايرادات ان نضع النفقات طبعا من باب الوعي ثم وضع هذه المادة .

دولة رئيس المجلس

شكرا دولة الرئيس

٥ — مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٧٩

الان المجلس يتجه الىمناقشةالموازنة وبادىء ذي بدء يسجل الاخوة الاعضاء الذين يودون التكلم ومناقشة الموازنة .

سجل الاسماء يا عدنان بك .

السيد الامين العام

يتلو أسماء الاعضاء الذين يودون التحدث

١ — علي البشير
٢ — سليمان ارتيمة
٣ — الدكتور محمد الزبن
٤ — عبد الله اخو ارشيدة
٥ — طاهر حكمت
٦ — جودت السبول
٧ — الدكتور محمد ربيع
٨ — سلمان القضاة
٩ — جمال ابو بقشر
١٠— عبد المجيد الشريدة
١١— حماد المعايطة
١٢— عبد الله الريماوي
١٣ — امين شقير
١٤— محمد علي بدير
١٥— الدكتور جمال الشاعر
١٦— الدكتور عيسى القسوس
١٧— كمال الدجاني

دولة رئيس المجلس

السيد علي بك البشير

السيد علي البشير



يلقي كلمته

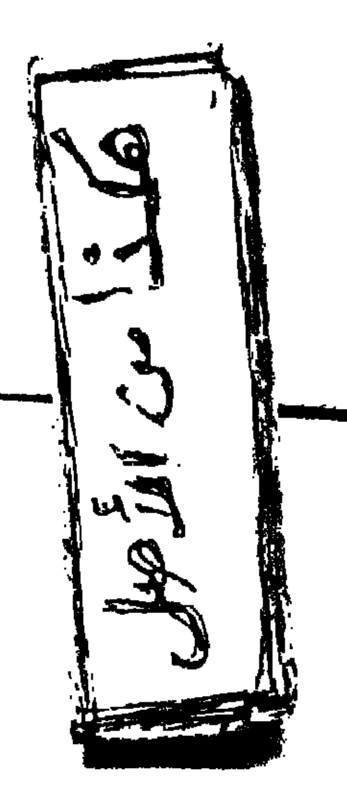
كلمة سعادة السيد علي البشير

دولة رئيس المجلس ايها الاخوة الكرام .

لا شك ان الدول الحديثة خاصة النامية منها لا تستطيع القيام بالمهام الملقاة على عاتقها كالدفاع من سلامة الوطن وحفظ الامن واقامة العدل وتامين رفاهية الشعب الا باعداد ميزانية سنوية تتحمل فيها الحكومة مسؤولية تعادل واردات الموازنة ونفقاتها حيث تختار من لهم الخبرة الواسعة والاسلوب العلمي الصحيح في تقدير كل من الواردات والنفقات سيما ما كان منها يخضع لمؤثرات خارجية لا يمكن التنبوء بها

مسبقا والمتصفح كلمة معالي وزير المالية ومشروع قانون الموازنة العامة يجد ان الحكومة قد راعت جميع هذه الاعتبارات بشكل دقيق ضمنت معه سلامة المسيرة والحفاظ على مكاسب وطموحات هذا الشعب ويظهر تاثير هذه الموازنة واضحا من الناحية السياسية للعمل على بناء قوتنا الذاتية المتمثلة اولا واخرا بقواتنا المسلحة ومن الناحية الاقتصادية برصد المخصصات اللازمة للمشاريع الانمائية الكبرى والتي ستشكل في المستقبل موردا ثابتا للدولة ، وقد يتساءل البعض عن اسباب عدم سرعة تطور ونمو الانتاج القومي الى درجة تصبح فيها الايرادات المحلية تشكل جزءا كبيرا من مجموع الايرادات الواردة في الموازنة فنقول في هذا الصدد ان المواطن الاردني والعربي على السواء يذكر تماما ان الاردن وقبل عام ١٩٦٧ عام النكبة والعدوان قد مر في مرحلة هامة من مراحل تطورهالاقتصادي الحديث حيث تكاثفت في تلك المرحلة جهود الدولة حكومة وشعبا علىتعزيز البنية الاقتصادية وعلى ايجاد استقلال اقتصادي يسير جنبا الى جنب مع الاستقلال السياسي ويكون ركيزة له ولا يتخلف عن ركب الحضارة والازدهار السائر قدما الى الامام ، لقد تمتع الاردن في السنوات العشر التي سبقت حرب حزيران بنهضة اقتصادية عالية نتيجة للنجاح الذي احرزه في استغلال بعض موارده الطبيعية ونشر الخدمات العامة وزيادة انتاجه القومي وبعد ان بدا بتنفيذ خطة السنوات الخمس للتنمية الاقتصادية عام ١٩٦٢ — ١٩٦٧ التي عدلت فيما بعد بسبب التخفيض الطارىء على نسبة المساعدات الخارجية لتصبح برنامج السنوات السبع ١٩٦٤ — ١٩٧٠ الذي استهدف تحقيق الاهداف الاساسية التالية وهي تخفيض العجز في الميزان التجاري وتنقيص الاعتماد على المساعدات المالية الاجنبية وزيادة الانتاج القومي وبالفعل وفي الفترة التي سبقت حزيران عام ١٩٦٧ كان لواضعي هذا البرنامج ما ارادوا فقد ارتفع الانتاج القومي الاجمالي من ٦٨ مليون دينار في عام ١٩٥٦ الى ٨ر١٣٠ مليون دينار عام ١٩٦٢ والى ٧ر١٨٥ مليون دينار في عام ١٩٦٦ وهكذا نما الدخل بمعدلات تفوق المعدلات المالوفة مما جعل المواطن الاردني يطمئن الى تحقيق هدفه المنشود من ان يصبح الاردن هذا الجزء الغالي من الوطن العربي بلدا منتجا ومكتفيا ذاتيا . غير ان حرب حزيران وما تلاها من ظروف صعبة كان قدر الاردن ان يتحمل نتائجها اكثر من اي قطر عربي مجاور او بعيد قلب الموازين وحدد الامال والتمنيات فقد ادى الى توقف زخم التنمية الاقتصادية ووجوب تصاعد الاستعداد العسكري على حساب التنمية والاعمار وتوقف العديد من مشروعات التنمية الكبيرة والتي لو نفذت من حينها لكانت رافدا كبيرا لايراداتنا المحلية والمتتبع حاليا لخطتي التنمية الثلاثية والخمسية والموازنات المتتالية بعد حرب حزيران وتوفر الظروف المناسبة يجد ان مسيرة التنمية الاولى التي سبقت حرب حزيران عادت واستؤنفت بصورة واعية ونشطة هدفها كما كان من قبل تنمية الموارد واستغلال الامكانات رغم التحديات من حين الى حين ورغم الاعتماد على المعونات الخارجية ، من هذا المنطلق الرئيسي وتاسيسا لما سمعناه من ايضاحات لمشروع قانون الموازنة فاننا نؤيد اقرار هذا القانون مبدين بعض الاراء والملاحظات التالية:—

اولا : دعم جميع القوى العاملة المرتبطة بالانتاج ونمو الدخل القومي فمع اقرارنا المطلق لاتجاه الحكومة بتحسين اوضاع الموظفين وزيادة دخولهم باعتبارهم قطاعا هاما من القوى العاملة المرتبطة بالانتاج بشكل عام الا اننا نرى ايضا ان تقوم الحكومة بدراسة امكانية دعم باقي القطاعات التي تشكل الجزء الاكبر من القوى العاملة المرتبطة بالانتاج كالعمال والفنيين الذين يعملون في المؤسسات والمشاريع الانتاجية في القطاعين العام والخاص ذات الاثر الكبير على الاقتصاد الوطني وعلى دفع عجلة تنمية الموارد المحلية ومنحهم الحوافز الاقتصادية بشكل عادل ذلك انه من البديهي ان الحوافز الاقتصادية كتامينهم بمجمعات استهلاكية واعطاءهم الاولوية عن باقي قطاعات الشعب بالنسبة للنهج السكني الذي تنوي الحكومة تنفيذه من هذه الميزانية وتحقيق فرص الزيادة في الاجر والمكافاة على اساس الابداع والمبادرة امور تبعث الثقة في



نفوس العاملين في هذا الميدان وتشعرهم بان جهودهم المبذولة في زيادة الانتاج والدخل القومي للدولة موضع اهتمام وتقدير .

ثانيا : نؤيد ما جاء بالمادة الثامنة من مشروع قانون الموازنة بان تخصص المساعدات العربية لتغطية النفقات الغير جارية للقوات المسلحة وذلك بتاسيس صندوق خاص لهذه المساعدات حيث يبقى هذا الجيش درع الوطن ومصدر قوته ولكي يؤدي دوره الوطني باعتباره الطلائع الاولى للقوات العربية على اطول خطوط مواجهة للعدو قدره الدفاع عنها وعن العمق في الجبهة الشرقية التي اصبحت الان هدفا استراتيجيا من اهداف العدو .

ثالثا : مواصلة الجهود لضبط عمليات المجموعات والانفاق وعمل كافة السبل لتدرج هبوط التضخم . صحيح ان الاردن اصبح موضع اشادة كدولة من الدول التي تبذل الجهود للضغط على حجم التضخم وكبح جماحه لكن المتصفح للنشرة الاحصائية الرسمية يجد ان نسبة التضخم قد ارتفعت في مجموعات الانفاق في بعض القطاعات الاخرى والشيء المهم ان هذا الارتفاع كان في المواد التي يحتاجها المواطن يوميا فاذا كانت سنة الاساس المعتبرة في النشرة الاحصائية هي سنة ١٩٧٥ تساوي ١٠٠ فكان المعدل في سنة ١٩٧٦ هو ٥ر١١١ لجميع المواد اي ان نسبة الارتفاع ١١٪ وفي سنة ١٩٧٧ هو ٧ر١٢٧ اي ان النسبة ارتفعت الى ٢ر١٦ وفي سنة ١٩٧٨ شهر اكتوبر ٤ر١٤٠ اي ان النسبة ٧ر١٢ وعلى هذا الاساس يكون معدل النسبة خلال الثلاث سنوات ٤ر١٣ يضاف الى ذلك الارتفاع الزائد في بعض القطاعات الضرورية فمثلا المواد الغذائية من ٦ر١١٤ عام ١٩٧٦ الى ٧ر١٣٠ عام ١٩٧٨ ، الرعاية الطبية من ٩ر١٠٦ الى ٢ر١٥٧ ، النقل من ٧ر١١٥ الى ٤ر١٥٢ التعليم من ٨ر١٢٢ الى ٩ر١٨٩ وجميع هذه الامور هي من مستلزمات المواطن الضرورية والتي برأينا المتواضع يجب ضغط حجم التضخم بها الى نسب متدنية نحن بالطبع مع رفع الرسوم الجمركية على الكماليات والمواد الاخرى لكن رفع الرسوم الجمركية على المواد الغذائية وعلى سبيل المثال كعلب رب البندورة بمعدل ٥٣٪ وعلب البازيلا والفاصوليا بمعدل ٣٨٪ في وقت يعرف فيه الجميع ان الانتاج المحلي غير كاف ولا يسد احتياجات المواطنين باسعار معتدلة ولذا فان فرض رسوم قليلة على مثل هذه المواد مع الوفرة في الاسواق واتباع منهاج واضح للاستيراد للمواد الغذائية يكبح جماح هذه النسب المتصاعدة ويوفر الرخاء للمواطنين في قوتهم اليومي وحاجاتهم الضرورية .

رابعا : تاكيدا لما ذكره معالي وزير المالية في كلمته من ان الاردن يضم مقومات سياحية هامة فيجب تنشيط هذا القطاع الى درجة يصبح معها احدى مصادر الايرادات المحلية للموازنة حيث كان الدخل منه بمعدل ٣ر١١ مليون دينار .

خامسا : تنمية العلاقات الاقتصادية بين الاردن والدول العربية المنتجة للبترول بتشجيع اجتذاب رؤوس الاموال في هذه الدول واستثمارها في المشاريع الانمائية وعمل كافة التسهيلات التي تضمن زيادة تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج بقصد الاستثمار في مثل هذه المشاريع.

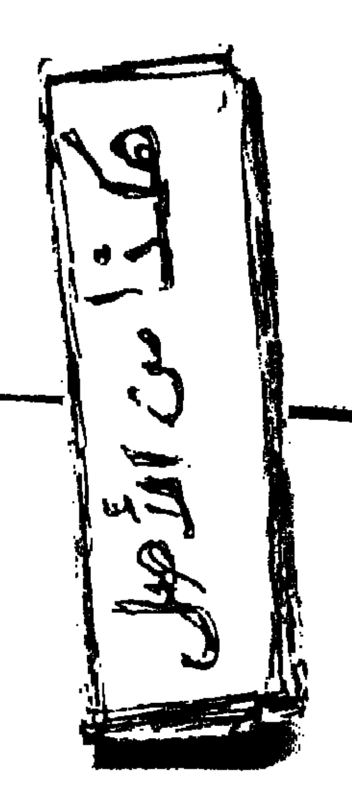
سادسا : في الوقت الذي يعتز فيه المواطن الاردني والعربي بقرارات مؤتمر قمة بغداد الوطنية والتي التزمت بتوفير الامكانيات المالية لدول المواجهة فاننا نناشد الدول العربية الشقيقة تجسيد الشعار والمبدا الذي تنادي به كل دولة عربية وكل مواطن عربي من ان العرب امة واحدة ومن ان مصيرهم واحد ومثل هذا الشعار والمبدا لا يترجم الا بتسخير كافة الثروات العربية لمعركة الصمود واعتبار البذل والعطاء لهذه الغاية واجبا وطنيا مقدسا فالمواجهة والتحدي التاريخي والحضاري هو بين اسرائيل والامة العربية وليس بين الاردن وسوريا من جهة واسرائيل من جهة اخرى .

سابعا : نؤكد على التوصيات البناءة الواردة في قرار اللجنة المالية واخذها بعين الاعتبار .

وشكرا .

دولة رئيس المجلس

سليمان باشا ارتيمة .



السيد سليمان ارتيمة

يلقي كلمته .

كلمة السيد سليمان ارتيمة

دولة الرئيس الاخوة واخوات اعضاء المجلس الكرام

ان موازنة الدولة لهذا العام حفلت بالكثير مما كنا نتمناه وحققت بنود هذه الموازنة الطموحة مرتكزات عظيمة في جميع اسبابها وبنودها ، فقد حققت الموازنة دعم مشاريعنا الانمائية وتنفيذ الخطط الاقتصادية المرسومة وكذلك دعم قواتنا المسلحة الباسلة درع هذا الوطن وحامي الامة ومكتسباتها . هذه القوات كنا نتمنى ان تكون مخصصات الموازنة اكبر لكي تعطى الكثير منها ، قواتنا المسلحة الصامدة امام عدو خبيث طباعه الغدر ولا يفوتني بان قواتنا تدافع عن ما مساحته (٤٨٠) كيلومتر عرضا وهذا واجب قومي يجب ان يحسب له الف حساب . ومن هنا فان تزويد قواتنا بكل جديد وحديث هو امر لازم وضرورة قومية ووطنية ومن الواجب ان لا نبخل عليها باي شيء ضمن طاقاتنا بل علينا ان ندعم دفاعاتها الجوية لكي تكون يقظة بكل الاوقات وتتصدى لكل المفاجئات للعدو وخبثه . وهنا لا بد لي من وقفة للتذكير بان جيشنا العربي الباسل هو اول من قضى على اسطورة الجيش الذي لا يهزم في معركة الكرامة ، وكانت نقطة انطلاق وتحول لبقية جيوش امتنا العربية الى قواتنا المحبة والاعتزاز بكل الاوقات . وتحية الاجلال والاكبار لقائدها الاعلى الحسين المفدى.

دولة رئيس المجلس ، حضرات الزملاء والزميلات

هنالك بعض الامور اود الاشارة اليها بمناسبة الحديث عن الموازنة والنقاش الدائر حولها واود ان اذكر الحكومة الموقرة ببعض الامور وهي في سبيل عمليات انصاف الموازنة ففي مجال الطرق فان هناك العديد من القرى محرومة من الطرق او اصبحت طرقها غير صالحة للسير عليها ووضع بالموازنة للطرق القروية سبعمائة الف دينار للصيانة وفتح طرق جديدة وان هذه المخصصات قليلة جدا وارجو وضع ملحق موازنة لتكون مليونان من الدنانير فعلى سبيل المثال لا الحصر قرى الزيود وهي : بلال الرياضية زبدة ام الاسود الفروس ، دابوق طرقها سيئة للغاية وهي من قضاء وادي السير وايضا طريق البحاث وهي منطقة ري زراعية والمسافة (٦) كيلومترات كما ان قرى المشيرفية الحميديين بحاجة للطرق وهم يطالبون منذ فترة طويلة ومعالي وزير الاشغال يعرف ذلك .

طريق ارمدان الموصل الى العديد من الكسارات ومزارع الدواجن ومصانع للبلاط والطوب بالقرب من الحزام الدائري طريق مزارع وادي القطار بجانب المحرقة الشرقي عمان هذه القرى والمناطق وسواها محرومة من الطرق ، وتصوروا ما يكون عليه الحال في اوقات الشتاء والخسائر التي تنجم عن عدم صلاحية الطرق الوعرة .

طريق عراق الامير ووادي السير خصصت له (٢٥) الف دينار وهذا لا يكفي على الاطلاق وقرية عراق الامير موقع سياحي واثري كما هي الحال مع قرى شفا بدران احياء تلاع العلي وخلدة وياجوز بحاجة ماسة للمياه والطرق والكهرباء سكان هذه القرى يناشدون دولة رئيس الوزراء السيد مضر بدران وحكومته الموقرة النظر بعين العطف لتلك القرى واقل ما يقدم للمواطن هو الماء والطرق والكهرباء .

موضوع المياه

دولة الرئيس الاخوة والاخوات اعضاء المجلس .

هنالك العديد من القرى محرومة من المياه فعلى سبيل المثال لا الحصر قرية دابوق تمر المياه بجانبها متجهين لمدينة الحسين الطبية

وهي محرومة من الماء وما زالت تستخدم الابار الرومانية .

سيدي دولة الرئيس السادة والسيدات الإخوة الاعضاء.

في جلسة سابقة كنت قد طلبت من الحكومة الموقرة ان تقوم بدراسة تلك المنطقة حيث مضى على قرى الزيود التابعة لقضاء وادي السير عشرة سنوات لدراسة كيفية وصول الماء لهم كيف نطالب المواطن ان يقوم بواجباته اتجاه بلده ووطنه بينما ترى الغير منهم تنعم بتلك النعمة . اناشد دولة ابو عماد النظر لتلك القرى واخراج المجزة .

الصحة

١ ــ المناطق المحيطة في عمان مثل قرى عباد وهي الزيود والمناصير والفقهاء لم تنل شيء من الخدمات الصحية .

٢ ــ ارجو من معالي وزير الصحة ان يفي بوعده بفتح مركز امومة وطفولة بمنطقة متوسطة وهي الطروز في قضاء وادي السير تقدم خدمة لخمسة قرى .

٣ ــ ارجو من معالي وزير الصحة ان يفي بوعده بفتح مركز امومة وطفولة وعيادة في ماركا الشمالية .

٤ ــ فتح عيادة في قرية المشيرفة الرقاد تخدم الخشافية وقرية الحميديين .

مجال الزراعة

كذلك فانني اناشد الحكومة وهي الحريصة على مصالح المواطنين من خلال وزارتي الزراعة والتموين والمؤسسات المتفرعة عنها بحماية المزارع ومد يد العون له وذلك من خلال الحفاظ على منتجاته وحمايتها واعطاءه السعر الذي يتلائم مع الجهد الذي يبذله ومراقبة وتحديد اسعار الاسمدة والمبيدات الحشرية والمواد الزراعية كذلك حماية اصحاب مزارع الدواجن والمواشي بالبقاء وعدم الانقراض نتيجة لما يتعرضون له في هضم للحقوق .

دولة الرئيس الاخوة والاخوات الاعضاء :

نلتمس من الحكومة الموقرة وهي الساهرة على مصلحة المواطنين دعم مؤسسة الاقراض الزراعي لكي تقوم بدورها الفعال لخدمة المزارعين برفع مستوى التنمية الزراعية وذلك بزيادة مخصصاتها .

وزارة التجارة

وفي مجال التجارة نلاحظ الاسعار بشكل عام تزداد ارتفاعا بالرغم من وعد الحكومة المتكررة بوقف هذا الارتفاع ، وهذا الارتفاعشمل كافة السلع سواء كان منها الضرورية او الكمالية

١ ــ ارتفاع اسعار التراكتورات اصبح ربح التراكتور (١٥٠٠) دينار والمحاريث وسواها ارتفاع متزايد بقطع السيارات .

٢ ــ السيارات بالرغم من الوعود التي قطعها على نفسه معالي وزير التجارة والصناعة في اكثر من مجال ، وقد شكلت لجنة لبحث ارتفاع اسعار القطع وتقديم دراسة بهذا الشان لكن اود ان اقول بصراحة وصدق ان هذه اللجنة غير موثوقة وهيمن كبار تجار القطع والمستوردين يجلب القطع اليابانية والايطالية وبيعها المانية وهم ثلاثة وعلى استعداد لذكر اسمائهم فكيف نترك مواطنينا تحت رحمة هؤلاء . واطالب وزير التجارة بايقاف هذه اللجنة .

اطالب بزيادة كوادر القائمين على مراقبة الموازين والمقاييس كي يقوموا بدورهم فلا يعقل ان يقوم نحو سبعة اشخاص في تغطية جميع انحاء المملكة واعتقد ان الجهة التي من الممكن ان تقوم بعملية الرقابة في كافة مجالات مراقبة الموازين والمقاييس والجودة والاسعار هي وزارة التموين اذا دعمت في جهاز وكوادر مؤهلة لمنع التلاعب في هذا المجال .

مجال التموين

١ ــ نحي قراراتمجلس الوزراء بخصوص الضرب على كل يد تحاول العبث او استغلال الزيادة في المرتبات من خلال رفع الاسعار او التلاعب بها وهنا فانني اطالب الحكومة بحبس كل من يتلاعب بالاسعار لكي يكونوا عبرة لغيرهم وان لا تقبل بدفع بدل محبوسيه .

٢ ــ نطالب ان يكون الاستيراد حر ونجعل التجار يتنافسون ويكون ذلك تحت رقابة وزارة التموين التي لا اشك ابدا بجهودها المشكورة لمنع ارتفاع الاسعار .

وزارة الاوقاف والمقدسات الاسلامية

١ ــ وزارة الاوقاف مطالبة بمساعدة القرى ذات الدخل البسيط في عمل مساجد وان تقوم الوزارة بدفع حصتها اكثر من المتعارف عليه الان

٢ ــ ان يكون خطباء المساجد حاصلين على شهادة جيدة لتكون الفائدة اعم واشمل .

دولة الرئيس السادة والسيدات الاخوة الاعضاء

نشكر الحكومة على الزيادات التي منحت لاخواننا الموظفين المدنيين والعسكريين وذلك من اجل مواجهة اعباء الحياة وارتفاع الاسعار لكي تحاول ان تؤمن لهم الظرف الملائم من اجل زيادة العطاء والانتاج ولكنني اطالب الحكومة الرشيدة وارجوها بانصاف اخواننا المتقاعدين العسكريين منهم والمدنيين لانهم يواجهون نفس الظروف التي يواجهها اخوانهم العاملين وارجو ان تمنح الزيادات لهم وتوفير سبل العمل من خلال الممكن لمن يستطيع العمل . ان هؤلاء المتقاعدين قد قدموا لبلدنا العطاء من خلال مدة خدمتهم وان ما نفخر به الان من انجازات في كافة المجالات سواء كانت العسكرية او المدنية فانما هو امتداد لما قدموه بالعرق والدم والتفاني في خدمة الوطن في اقسى ظروف يجب ان لا نحرمهم بل هو من حقهم ان تشملهم كل مكاسب تقديرا من الحكومة التي يحق لها ان تفاخر بانها قدمت اكثر ميزانية رائدة في تاريخ هذا البلد ضمن موعدها الدستوري وتقدم على مرتكزات اساسية تعود بالنفع والخير كل الخير لهذا البلد الطيب الذي نفتديه جميعا بالغالي والرخيص .

سيدي دولة الرئيس الاخوة والاخوات الاعضاء الكرام .

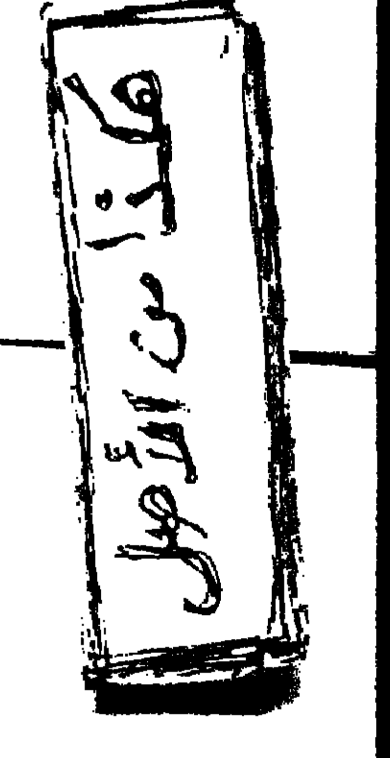
ويسعدني ويشرفني بهذه المناسبة ان اشيد الى ان كل ما حققه هذا البلد من انجاز وتطور ورعاية مصالح الامة ونهضتها العمرانية والحضارية وغيرها يعود بفضل وعي وسهر القيادة الحكيمة الشجاعة الممثلة بجلالة الحسين المعظم الملهم الذي اعطى وسيعطي الكثير للشعب الذي احبه وسيظل هذا الشعب ينطق بالعرفان والشكر والتقدير والوفاء والاخلاص المنطلق لرائد هذه الامة في كل ما تم انجازه وتحقق في هذا البلد من تطور وتقدم ورفعة ومجد ، لجلالة الحسين المحبة والوفاء ولاسرته الهاشمية التقدير الصادق .

كما يسعدني ان اتوجه بالشكر الجزيل لصاحب السمو الملكي الامير الحسن ولي العهد المعظم الذي قدم ويقدم بجهده الموصول في التخطيط والعمل والدراسة والسعي لانجاز مشاريع التنمية هذه المشاريع التي ستحققالخير للوطن والمواطن ضمن اسس علمية مدروسة .

دولة الرئيس السادة والسيدات الاعضاء

ختاما اود بهذه المناسبة ان اقول ان علينا واجبا قوميا، هذا الواجب يتمثل في ضرورة الوقوف صفا واحدا لكي نضمن جبهة داخلية متراصة وموحدة لا تشكيك ولا ضغائن ولا احقاد ولا طائفية ولا قبلية بل مصلحة واحدة مشتركة هي قوة الاردن وعزة الاردن ورفعته علينا التيقظ والحذر لعدونا المشترك هذا العدو الذي لا يستهدف فردا بذاته انما يستهدف الشعب بمجمله .

واذا كنا شعبا يستحق الحياة فعلينا دوما ان نعمل في امتثال خططه وفي كافة المجالات ، وان ننبذ من صفوفنا دعاة الفرقة والمشككينوالمزاودين والمارقين ، علينا الوقوف خلف قيادتنا الشجاعة الباسلة بكل اباء وشرف، والله الموفق .



كلمة الدكتور محمد عضوب الزبن .

دولة الرئيس الاكرم

زميلاتي وزملائي اعضاء المجلس الوطني الاستشاري .

من على هذا المنبر نرفع اسمى ايات الشكر والعرفان لقائد المسيرة جلالة الحسين ، الذي جعل قادة العرب يتبنوا دعم الاردن وقواته المسلحة ماديا ومعنويا ، ولم يكن هذا ممكنا لولا حكمة الحسين ومبادىء الحسين الثابتة .

دولة الرئيس ،

ان النقد والنقد الذاتي . . . هو اهم ضمانة للطريق الصحيح فلننقد انفسنا لتصحيح اخطائنا وليس للتجريح ، وما اود ان قوله . . فلنكن امناء على نقل ما يحتاجه المواطن وتقديم المشورة للحكومة ان ارتأت الاخذ بها .

دولة الرئيس

اولا ــ ان اطول باع لاي مؤسسة حكومية هو باع وزارة التربية والتعليم وقد قلت عند مناقشة السياسة الداخلية للحكومة . . ان التعليم في القرى لا يزيد عن محو الامية .ليس عيبا في المعلم او الطالب ولكن هناك حالات تكون فيها جميع الصفوف الابتدائية الستة مجمعة في غرفة واحدة ويقوم بالتدريس فيها معلم واحد.

بالاضافة لعدم توفر السكن لذلك المعلم .

اقول هذا لاننا نريد من طالب الاردن في الثمانينات ان يكون افضل مما كان في الخمسينات والستينات من حيث المستوى العلمي الجديد والخلق القويم .

ولقد تفضل دولة رئيس الوزراء في رده على بيان المجلس قائلا « ان من قال ان التعليم في القرى محو الامية . . انه تجنى على الحقيقة » ولكنني اعود واكرر ما قلت لانني اعرف الامور عن قرب وانني لست ممن يطرح المشاكل كالذي يقذف بالحجارة دون هدف فلنجعل قنوات تفكيرنا واحدة لمصلحة المعلم والطالب . فمثلا لقدوضعت وزارة التربية والتعليم ٥٠٫٠٠٠ دينارا مساهمة في انشاء المدارس القروية وكذلك وزارة البلديات ١٥٠٫٠٠٠ دينارا ايضا للمدارس القروية بالاضافة الى مبلغ ٧٥٫٠٠٠ دينارا بالتعاون مع منظمة كير .

فيا حبذا ان يوضع المبلغ في احدى الوزارتين وعند انشاء المدارس القروية يقام بجانبها مسكنا للمعلم . ليكون لنا شكره ان اجاد وعتابه ان تهاون لا سمح الله .

ثانيا — ان مشكلة المياه في القرى الواقعة شمال الوادي الموجب وجنوبي مادبا وغربي الخط الصحراوي وهي ما تربو على سبعين قرية خطط لها في الخطة الخمسية ان تسقى من ابار السواقة والقسطل ولقد رصد فيمشروع مياه القسطل والسواقة عام ١٩٧٦ ، مبلغ ١٢٠٫٠٠٠ دينارا وفي عام ١٩٧٧ ، ١٣٥٫٠٠٠ دينارا وعام ١٩٧٨ ، ٥٠٫٠٠٠ دينارا وعام ١٩٧٩ ٤٠٫٠٠٠ دينارا وهل لي ان اسال مؤسسة مياه الشرب ما الذي تم انجازه من هذا المشروع خلال ثلاث سنوات وهل انفق جميع المبلغ . .

دولة الرئيس ،

زميلاتي وزملائي اعضاء المجلس الوطني

الاردن لم يكن قويا في مدنه كما هو قوي في ريفه ، ريفنا هو المعين الذي يزود قواتنا بالرجال وريفنا ظهير قواتنا المسلحة . . . كما يرفد معدة اهل المدينة بالغذاء ان اعطي من مشاريع انتاجية وخدمات ضرورية .

وان الغلاء المقتعل يمتص كل قرش ياتي اليه من جهد جنوده وعرق مزارعيه فامانة المسؤولية توجب ان نقول للحكومة بان عليها ان تزجر كل عابث بقوت المواطن لانه اغلى ما في هذا البلد .

وقد قال جلالة الحسين « ان الفرد هو الخلية الخلاقة التي تبنى بها الاسم » .

والسلام عليكم .

دولة رئيس المجلس

عبد الله اخو ارشيدة

السيد عبد الله اخو ارشيدة

اختصارا للوقت اكتفي بكلمات زملائي الاعضاء اما مطالبي الخاصة سأقوم بعرضها على الجهات المختصة في وقت لاحق .

دولة رئيس المجلس

شكرا .

طاهر حكمت



السيد طاهر حكمت

يلقي كلمته .

كلمة السيد طاهر حكمت

دولة رئيس المجلس ،

الاخوات والاخوة اعضاء المجلس ،

اود في مطلع حديثي ان اوضح بعض النقاط القانونية التي اثارها دولة رئيس المجلس في الجلسة الماضية حين اشار الى ضرورةالاسترشاد بالمادة (١١٢) من الدستور الاردني في معرض مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة .

ليسمح لي دولة رئيس المجلس ، ان ابين ان المتفق عليه ان هذا المجلس هو نسيج قانوني خاص ، وله وضع قانوني فريد من نوعه ، وانه لا يمكن القياس في اجراءاته وفعالياته على ما ورد في قانوني مجلس النواب ، او الاعيان او على النصوص الدستورية التي تعالج فعاليات هذين المجلسين ، لانه يشترط للقياس اتحاد العلة: وهنا لا اتحاد في طبيعة تكوين المجلسين : مجلس الامة ، والمجلس الوطني الاستشاري ولا في وظائفهما او صلاحيتهما .

فبينما نجد ان صلاحية مجلس الامة ملزمة ، وخطيرة ، وقد تؤدي الى حجب الثقة عن حكومة ما ، نجد ان المجلس الوطني لا يملك اكثر من ابداء الراي والمشورة .

لذا ، فالقول بان المادة (١١٢) من الدستور هي التي يجب ان تحكم المناقشة حول مشروع قانون الموازنة ، هو قول يجب اخذه بحذر شديد في اضيق الحدود .

وانما يجب الاعتماد على النصوص التي نظمت عمل المجلس الوطني الاستشاري وقد جاء في المادة (٧) من قانون المجلس الوطني الاستشاري :

تناط بالمجلس الصلاحيات التالية :—

ا — دراسة ومناقشة جميع مشاريع القوانين وابداء الراي حولها لمجلس الوزراء قبل اقرارها الخ . . . .

ومشروع قانون الموازنة يقع ضمن هذه المشاريع المشار اليها في الفقرة (ا) ولنا كاعضاء في المجلس مطلق الحرية في ابداء الراي والاقتراحات واقتراح اجراء التعديلات ، بما في ذلك اقتراح الغاء ضرائب او زيادة نفقات او انقاصها . دون ان نكون مقيدين بما ورد في المادة (١١٢) من الدستور التي تحكم سير مشروع الموازنة امام مجلس الامة ، وذلك للاختلاف البين في الحالين فمجلس الامة مرجع نهائي تقريبا للتصديق على مشروع قانون الموازنة واعماله ، واقتراحاته ذات الصفة التشريعية وملزمة .

اما المجلس الوطني الاستشاري فهو لا يعدو دور المستشار في مراحل اعداد مشروع قانون الموازنة العامة ، هو ليس سلطة مصادقة وانما سلطة مشاركة في الاعداد .

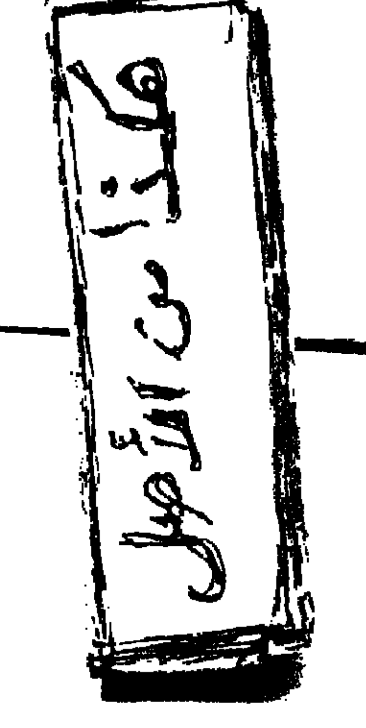
ومن هنا وجب التنويه ، حرصا على وضع الامور القانونية في ابعادها الصحيحة ، وخشية ان تسن سنن او تـرس تقاليد لا اساس قانوني اكيد لها تقع بالنتيجة اسرى لها اذا قبلناهاابتداء وعليه ارجو ان يكون واضحا ان المجلس يملكحق ابداء الراي والمشورة غير معتبر بنص وفي كل ما يراه وذا قيمة ويعود بالنفع العام .

هذا فيما يتعلق بالقانون والاصول الدستورية .

اما فيما يتعلق بمشروع القانون المقدم الينا وتوصية اللجنة المالية بصدده فانني اذ اوافق اللجنة المالية على اغلب ما جاء في توصياتها الا انني اجد نفسي مضطرا الى مخالفتها في ناحيتين هامتين .

الاولى — اقتراحها بحجب او تخفيض الدعم الحكومي للمحروقات وابداله بمعونات وخدمات اخرى تعود على المواطن بصورة غير مباشرة فانني ابدي ان هذا الاقتراح كان قد طرح في لجنة صياغة توصيات المجلس الوطني ، ونوقش مناقشة مستفيضة ، وجرى استبعاده واسقاطه نظرا لخطورته البالغة على جماهير الناس . ولان الحجة التي تقول ان ليس هناك عدالة في الاستفادة من مخصصات دعم المحروقات هي حجة لا تصمد امام المناقشة ولان الاقتراح في تنفيذه العملي يعني رفع اسعار المحروقات الى الضعف تقريبا ، مما سيؤدي الى ارتفاع جنوني في الاسعار ، اسعار الحاجيات والسلع والخدمات وكلفة النقل ، ويشكل عبئا جديدا يضاف الى كاهل المواطنين . . ولا ادري من الذي يمكن ان يقبل بمثله .

لذا فانني ابدي اعتراضي الشديد على هذه التوصية وارجو استبعادها لانها لا تعبر عن رغبة المجلس ولانه سبق للجنة الصياغة المنبثقة عن المجلس التي اسقطتها لخطورتها .



الثانية ــ وهي ملاحظة قانونية محضة : عن توصية اللجنة المالية بتحويل ايرادات نادي مدينة الحسين الى الخزينة العامة ، فابدي ان السادة اعضاء اللجنة المالية الاكارم لو اوضحت لهم الامور ، من ان نادي مدينة الحسين هو ناد مرخص كهيئة اجتماعية خاصة بموجب القرار رقم ١٢٣ في ١٩٧٠/٥/١٩ ، والمنشور في عدد الجريدة الرسمية ٢٢٤٦ ، تاريخ ٧٠/٦/١٥ لما كانوا اوردوا هذه التوصية اساسا لاستحالة تنفيذها من ناحية قانونيـة .

حضرات السادة . .

كنت اود لو اكتفيت بما اسلفت ، خشية ان تتحول الجلسة الى مناقشة للسياسة الداخلية للحكومة وهو امر قد استنفذناه في جلسات سابقة ، الا انني اجد نفسي مضطرا لذكر الملاحظات التاليـة :

١ ــ لقد خلا المشروع من رصد نفقات مالية كافية لتحسين الوضع الذي يعاني منه مرفق العدالة ابتداء من الاثاث والابنية في المحاكم الى الموظفين والقضاة ، وكان توجب رصد مبالغ اضافية واضحة تغطي الحاجة الماسة التي تتطلبها محاولة اصلاح مرفق العدالة،والذي لم تكن مذكرة نقابة المحامين المشهورة الا بعض صور ما يعاني منه هذا المرفق من اوضاع غير مريحة لا تتلائم مع النهضة الشاملة المتوخاة . .

ان جزءا هاما من الاصلاح مرفق العدالة يعتمد على تخصيص علاوات من ماية الى ماية وخمسين دينارا لكل قاض ، حتى يمكن للقضاء ان يستقطب العناصر الجديدة القادرة وحتى يمكن للقضاة ان يكونوا متمتعين باوضاع نفسية واقتصادية سليمة تمكنهم من الحكم العادل ومن اصدار القرار المدروس المؤهل الذي يحقق العدالة على خير وجـه .

ان الحاجة الى تخصيص مبالغ اضافية لهذا القطاع الحيوي وهو وجه العدالة الحقيقي أمام المواطنين ، هي حاجة ماسة واولوية يجب تقديمها على سائر الاولويات .

ان مرفق العدالة ايها السادة ، بحاجة الى كثير من الالتفات وهو بحاجة الى عملية اعادة تنسيق وتنظيم جديدة واول ما يحتاجه التنظيم والتنسيق ومحاولة الاصلاح هو مخصصات جديدة ، مع العلم ان كل ما يحتاجه الامر هو مبلغ لا يتجاوز نصف مليون دينار لتحسين اوضاع المحاكم ولتحسين اوضاع وكفاءات القضـاة .

٢ ــ خيل الي وانا اقرا قانون الموازنة المقترح ان الموازنة تزهو بتحقيق مبلغ (٧٨) مليون دينارا ضرائب جمركية ، ونحن نقول ان هذا مؤشر سيء وهو دليل على ضخامة حجم الاستيراد وما تعنيه هذه الضخامة من استنزاف للعملة الصعبة ومن رفع لمعدلات التضخم .

ومن هنا فان هناك حاجة ماسة لترشيد الاستيراد او التخفيف من اثاره التضخمية .

٣ ــ انني ارجو ان تكون المخصصات لزيادة رواتب الموظفين المدنيين والمتقاعدين متناسبة مع ما منح الى العسكريين ورجال الامن العام .

وختاما : فقد لاحظت كما تلاحظ الحكومة دون شك ان جزءا هاما من موارد الموازنة التي عن طريق المساعدات الخارجية والعربية ، ومع ان المساعدات الخارجية في العصر الحالي اصبحت شرا لا بد منه في اغلب موازنات الدول النامية ، وان هذا لم يعد يعيب موازنات تلك الدول الا ان التحسب من هذه المساعدات وخاصة الاجنبية منها يظل واردا ، ويظل ويجب دراسة مفاعيل هذه المساعدات واهدافها الحقيقية للتخفيف ما امكن من محاذيرها .

وفيما عدا ذلك فانني ، وانطلاقا من النظرة الواقعية للامور ومن تقديرنا لحقيقة اوضاعنا الاقتصادية ، فانني لا املك الا ان نؤيد مشروع قانون الموازنة في ضوء ملاحظات المجلس مقدرين جهد الحكومة في اعدادها وتامين الموارد لها خاصة تلك التي نجمت عن التحرك الواعي الذي تحركته الحكومة على الصعيد العربي في الفترة الاخـيرة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس

جودت بك السبـول

السيد جودت السبـول

يلقي كلمتـه .

كلمة السيد جودت السبـول

دولة الرئيس ،

ايها الاخوات والاخـوة

واضح أن اعداد الموازنة وتنظيمها على



النحو الذي قدمت ضمن اطاره ، استغرق من العمل والجهد المخلصين ما يستوجب توجيه الشكر والتقدير للحكومة ، رئيسا واعضاء واجهزة

وواضح ايضا ، ان اللجنة المالية بذلت في دراستها جهدا ناجحا وموفقا ، وان التوفيق حالفها في استقراء افكار زملائهم وقناعاتهمفجاءت توصيها شاملة لكل ما كان المدقق يتجه الى الاشارة اليه والتنويه به وطلبه .

لكني لست مع اللجنة الكريمة فيما ذهبت اليه في البند الرابع من التوصيه لان تخفيفالدعم الذي تقدمه الحكومة لبند المحروقات من شانه ان يخلق اعباء جديدة . تثقل كاهل المواطن وتزيد من اعبائه .

ولذا فانني اقترح الغاء هذا البند من التوصية وعدم تخفيض الدعم الذي يقدم .

وباستثناء ذلك ، فانني ادعو الاخوة والاخوات الى الاخذ بتوصية اللجنة المالية واقرارها كما وردت باستثناء البند الرابع كما اسلفت والتوجه الى دولة رئيس الوزراء وزملائه الكرام بطلب اعادة صياغة الموازنة على هذا الاساس.

ثم اني اؤيد الزميل الاستاذ طاهر حكمت فيما اشار اليه بالنسبة لمرفق العدالة ، وارجو ان يؤخذ بما اقترحه حوله واشار اليه ، مع الاهتمام الجدي ، جاء فيه دراسة نقابة المحامين حول هذا المرفق الهام .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاتـه ،،

دولة رئيس المجلس

دكتور محمد ربيع



الدكتور محمد احمد ربيع

يلقي كلمتـه

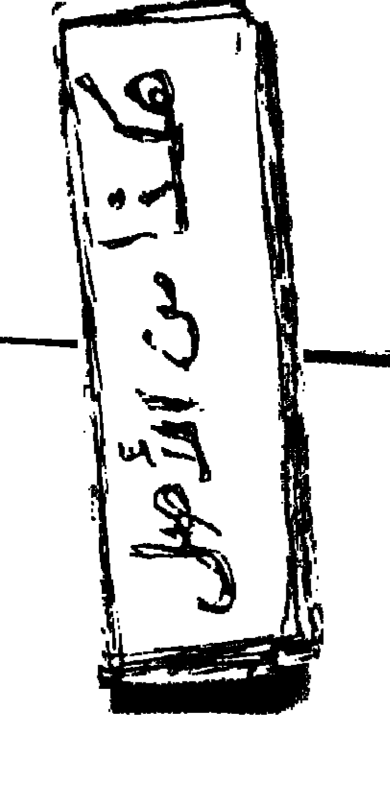
كلمة الدكتور محمد احمد ربيع ،

دولة الرئيس ، حضرات السادة الاعضاء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ؛

لقد كان للسنة الحميدة التي اسنتها هذه الحكومة بطرح مبدا الشورى في كل ما يهم هذه الامة ، سواء كان ذلك في السياستين الداخلية او الخارجيـة .

ولما كانت الموازنة العامة لاية دولة هي فرصة طيبة لاستعراض سياستها في جميع الميادين ، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمالية ، فقد جاءت موازنة الدولة العامة لعام



١٩٧٩ م ، تعبيرا حقيقيا لطموحات امتنا وانكانت ترجو المزيد من التخطيط الهادف البناء .

وانطلاقا من قوله تعالى : « وامرهم شورى بينهم » اجد لزاما علي ان اشيد بالايجابيات التالية التي برزت من خلال فصول الموازنة واهمها :ــ

اولا ــ التركيز على بناء القوة الذاتية لبلدنا ، وتوفير اسباب المنعة لقواتنا المسلحة تعبئة وتطويرا ، لتبقى سدا منيعا ، في وجه الطامعين ، وحصنا حصينا امام المعتدين ، وتحقق امل الامة باسترجاع ارضنا السليبة ومقدساتنا الحبيبة .

ثانيا ــ دعم السياسة الاقتصادية الانتاجية ومراعاة تحقيق التوازن بين الخدمات والانتاج في اطار خطط التنمية المتتالية .

ثالثا ــ العمل الدؤوب على تحقيق سياسة الامن الغذائي ، وذلك بتوفير المواد الغذائية الاساسية ، ومحاولة تثبيت الاسعار بتأمين الدعم المالي المناسب لتحقيق هذا الهدف .

رابعا ــ العناية بشؤون العاملين في اجهزة الدولة وتحسين اوضاعهم .

دولة الرئيس ، حضرات الاعضاء :

ان الايجابيات التي برزت في موازنة الدولة للعام المالي ١٩٧٩ ، تحتم علينا طلب المزيد منها والتذكير ببعض الجوانب الضرورية لجعل المجتمع في الاردن يسير على طريق المجتمع النموذج ، مجتمع الرفاه والتقدم والحياة الفضلى ومن اهم هذه الملاحظات : ــ

اولا ــ ان السياسة الاقتصادية المثلى تحتم على الجميع حكاما ومواطنين الانطلاق في تطوير مجتمعنا اقتصاديا واجتماعيا ، من قاعدة فكرية واضحة وثابتة ، مستفيدين من تجارب الامم الاخرى في التخطيط الاقتصادي ، والابداع في الانتاج ،

اما اذا بقينا نقلد الشيوعية تارة والراسمالية تارة اخرى فسيبقى اقتصادنا حقل تجارب ، وموازنتنا غير واضحة الاهداف وسنبقى عالة على الاشقاء والاصدقاء ، وتحت رحمة امزجة مقدمي القروض والمساعدات ، وصانعي المعادلات الدولية .

ثانيا ــ ان هناك بعض الاتفاقات الاقتصادية التي لها مساس مباشر بوضعنا الاقتصادي ، ثم توقيعها في ظل ظروف معينة ، وقد ان الاوان وخصوصا بعد الزيادة الاخيرة في اسعار النفط ان تعيد الحكومة النظر في الاتفاقية مع شركة الارامكو بشأن عائدات التابلاين ، اذ ان الشروط المجحفة الواردة في تلك الاتفاقية والتي تحدد العائدات وفق الاسعار السابقة للنفط وليس الاسعار الرائجة مما يجعل الموازنة تتحمل فروق دعم اسعار النفط ، وكان الاجدر ان تتحمل الشركات المصدرة للنفط عبر الاردن تلك الفروق

ثالثا ــ ان الاردن بلد مصدر للطاقة البشرية وهذا يحتم علينا رعاية تلك الطاقات ، بمطالبة الدول المستفيدة من خبراتهم ، مساواتهم بأفراد الجنسيات الاخرى من حيث الرواتب والاجور وبشروط الاستخدام واحياء فكرة انشاء الصندوق الخاص بهم ، والتي سبق ان تبناها سمو ولي العهد الامير حسن المعظم ، واثارها امام منظمة العمل الدولية .

رابعا ــ يجب ان ترافق زيادات رواتب العاملين في اجهزة الدولة المختلفة ، عوامل جذب اخرى للمساعدة في تامين الاستقرار والطمانينة ، ومن ذلك تطوير مشاريع الاسكان ، والتامين الصحي والضمان الاجتماعي ، وان تكون هذه النظرة شاملة وعادلة بين كافة العاملين في الجيش والامن العام ، والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة .

كما انني اذكر بضرورة شمول المتقاعدين العسكريين والمدنيين باية زيادات في الرواتب الاساسية ، تقديرا لخدماتهم الطويلة للمجتمع ، ورعاية لاسرهم ومساعدة لهم على مواجهة اعباء الحياة المتزايدة .

خامسا ــ ان تامين خدمات التعليم والصحة والطرق والبريد والكهرباء والمياه يستلزم احداث جهاز مركزي للمراقبة والتفتيش والمتابعة لضمان انجاز كافة المشاريع بموعدها المحدد .

ولقد ثبت ان كثيرا من الخدمات التي رصدت لها المخصصات في الموازنة السابقة لم تنفذ بحجة التاخر في طرح العطاءات .

سادسا ــ ان وجود ما يزيد على الاربعين الف طالب يدرسون خارج الاردن بدون اجهزة فعالة لتنظيمهم والاشراف عليهم ، يكلف الدخل القومي ملايين الدنانير سنويا ، فضلا عن جعلهم

نهبا ومسرحا لشتى الميول الهدامة ، وهذا يستلزم احياء فكرة ايجاد اتحاد للطلبة ، يتولى التخطيط العلمي المدروس لهذه الثروة البشرية المهددة بالضياع .

سابعا ــ وفي الختام لا يسعني الا ان اذكر اصحاب المعالي والوزراء وذوي العلاقة بالخدمات تنفيذ المشاريع في لواء جرش والتي سبق وان رصد لها مخصصات في السنة المالية السابقة ولم تنفذ ، واهمها مشروع الخدمات المشتركة لبعض قرى اللواء ، وحبذا لو تكرمت الحكومة الموقرة بفتح فرع للمؤسسة الاستهلاكية المدنية في مدينة جرش لدعم العاملين في الجهاز الحكومي في لواء جرش « وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون » .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته
عضو المجلس الوطني الاستشاري

الدكتور محمد ربيع

دولة رئيس المجلس
سلمان بك القضاه ،



السيد سلمان القضاه
يلقي كلمته ،

كلمة السيد سلمان القضاه :

دولة الرئيس ــ الزملاء الكرام

ان الموازنة اية موازنة هي ترجمة رقمية لسياسة الحكومة وخططها الاقتصادية للمستقبل والحاضر ، هذه الموازنة ولا شك موازنة طموحة وقد تضمنت امورا تستحق التقدير والشكر ، كزيادة رواتب افراد القوات المسلحة الاردنية والموظفين المدنيين الذين نرجو ان تكون زيادتهم ايضا زيادة مجزية تساعدهم جميعا على مواجهة ظروفهم الحياتية ونرجو ان لا تكون هذه الزيادة مشجعا لاولئك الذين امتادوا على استغلال المستهلكين ونامل من الحكومة ان تشدد قبضتها على رقابة الاسعار ووضع حد للاحتكار والسعر الفاحش .

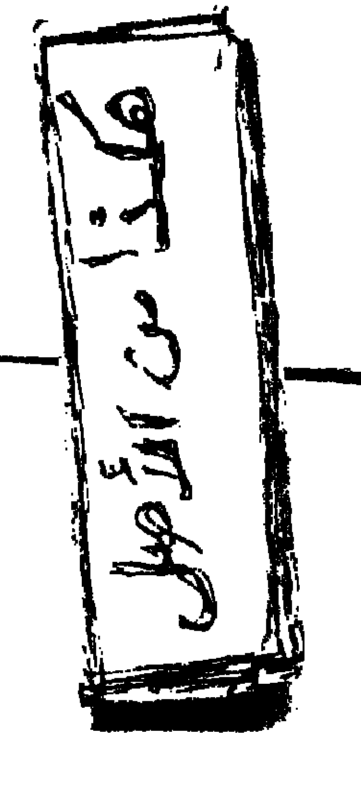
وفي هذا المجال نامل ان تعيد الحكومة النظر بامر المتقاعدين من عسكريين ومدنيين واعطائهم زيادات مناسبة ، كما ان مد يد العون لعائلات شهداء الجيش الذين قضوا شهداء ابرار في سبيل الدفاع عن الوطن يعتبر امرا ضروريا ويعتبر بنظري دعما لصمود هذا البلد الشجاع .

لا اريد ان اتحدث عن جوانب الموازنة الكثيرة فقد تحدث او سيتحدث منها زملاء اخرون الا انني في هذا المجال ابدي الملاحظات التالية :

١ ــ ضرورة الاهتمام اكثر فاكثر بالريف الاردني والحد من الهجرة منه وفي هذا المجال فاني اقترح ان تكون مشاريع الاسكان الجماعية المنوي اقامتها للعسكريين او المدنيين او التي يمكن ان تقام في الريف حيث موطن هؤلاء ليسهم كل مواطن في تعمير بلدته لا ان تكون مشاريع الاسكان في عمان وحول عمان .

٢ ــ القطاع الزراعي

لا شك ان هذا البلد يجب ان يضع في مقدمة خططه الاقتصادية والتنموية رفع شان القطاع الزراعي وتشجيع مزارعي الحبوب وحمايتهم وبشكل خاص زراعة القمح وان تقدم لهم الدولة الدعم بشراء حبوبهم باسعار جيدة تشجيعا لهم على زراعة هذا الصنف الهام من الحبوب كما يجب ان تشجع الدولة المشاريع التي تهدف الى رفع مستوى الثروة الحيوانية .



٣ ــ الاهتمام برفق القضاء اكثر فاكثر بأيجاد الابنية المناسبة وتوفير الخدمات الضرورية مؤيدا ما اوصى به المجلس في مناسبة سابقة حول القضاء لتحسين اوضاعهم وكفاءاتهم .

السياحــــــة

ارجو ان تعمل الحكومة على تنشيط السياحة والاصطياف في مناطق المملكة وخلق المقومات الضرورية لها كاقامة الفنادق والاستراحات وغيرها في مناطق لواء عجلون وجرش وغيرها .

هذه بعض الملاحظات حول هذه الموازنة وبالختام فاني اؤيد بشكل عام ملاحظات اللجنة المالية لما اشتمل عليه من ملاحظات قيمة باستثناء ما ورد على مبلغ الدعم العربي واقترح شطب هذه الملاحظة كما ان ما ورد في الملاحظة رقم (١) حول الجدول المشار اليه في المادة (٩) من القانون ارى ان هذا المطلب غير ضروري لان ذلك من شان الحكومة ولا يجوز ان يدخل في صلب القانون كما استقر على ذلك في مجلس الامة ووفقا لاحكام المادة (١٢٠) من الدستور .

وبالختام فان هذه الموازنة جديرة بتاييد وموافقة المجلس الكريم مع تواصي اللجنة المالية التي بذلت جهدا مشكورا في اعداده وشكرا .

سلمان القضاه

دولة رئيس المجلس

السيد جمال ابو بقر ،

السيد جمال ابو بقر

يلقي كلمته .

دولــة الرئيس :

حضرات الاعضاء :

ان ابرز سمات الموازنة العامة للدولة للعام الجديد ، ان تقديمها يجيء في الموعد الدستوري المحدد ، مما يؤكد حرص الحكومة الموقرة على الوفاء بالتزاماتها الدستورية ، الذي يعززه سهرها ودابها المتواصل من اجل خدمة المواطن على كل صعيد . يحدوها في ذلك الانتماء الصادق والنبيل للامة العربية ، والوفاء الشهم المتمثل في التزام الاردن باداء واجبه الكبير ، وممارسة دوره الطليعي في المسيرة العربية المباركة ، التي لم يتوان يوما عن رفدها بكل ما يملك من مال وموارد وقوه .

... وقد ترجم ذلك عبر السنين الطويلة ولا زال ، في تصديه للاخطار التي تعرضت لها الامة العربية ، وقدم في سبيل ذلك كل ما يملك من وسائل التصدي والمجابهة ، بالرغم من شح الموارد وقلة الامكانات .

... ان المواطن الاردني الذي تحكمه مبادىء العدل والحرية وسيادة القانون يؤمن ايمانا راسخا بشخصيته العربية المميزة ، العامرة باجل معاني التضحية والرجولة ، والمؤهلة دوما للعطاء بلا حدود .

... فلقد تحمل انسان هذا البلد على كافة مستوياته ، شرف الدفاع عن حق العرب ولا يزال يقف بعزم وشموخ على اطول خط من خطوط المواجهة مع العدو الصهيوني الذي تمتد اطماعه عبر الوطن العربي الكبير .

... ومن هنا ، فان الالتزامات القومية الكبيرة للاردن نحو ابناء امته العربية تستدعي منهم دعم الاردن ومساندته بلا حدود ، وبغير شروط ، لكي يظل الاردن قلعة صامدة في طريق الاعداء الذين تتجه انظارهم بجشع وحقد نحو الثروات العربية الهائلة في العمق العربي .

... فالاردن الذي التزم بخطه الثابت والسليم على مر الزمان ، ولم تجرفه التيارات المتباينة التي عصفت بالمنطقة ، يعرف جيدا أن على اشقائه العرب أن يدعموه بلا حدود ، مثلما ان الاردن الذي اوفى بكل التزاماته القومية نحو الامة العربية ، يعي جيدا رسالته السامية ، وقدره الكبير في ان يظل المدافع الاول والحارس الامين حتى عن شرف العرب ، شهما اصيلا كعادته ابدا ، يرفض تلقي اية مساعدة مهما بلغ حجمها تحت أي شرط معين يفرض عليه من قريب او بعيد ، لان الموقف الاردني الشهم والرسالة الاردنية السامية اعظم وانبل من كل الضغوط والمراهنات .

دولــة الرئيس :

حضرات الاعضاء :

ان ما جاء في بيان معالي السيد وزير المالية من حديث عن الدعم الذي قدمته الدول الشقيقة والصديقة ، والقروض الدولية المختلفة ، امر يستحق التقدير والاحترام ، ويدعونا جميعا ان نتوجه بالشكر والتقدير الى تلك الجهات التي اوفت بالتزاماتها نحو الاردن بلا شروط ، ايمانا منها بالدور الرائد والكبير الملقى على عاتق هذا البلد ، ممثلا بقيادته الحكيمة وشعبه النبيل وجيشه الباسل .

دولــة الرئيس :

السيدات والساده :

بعد ان استمعنا الى بيان السيد وزير المالية حول مشروع الموازنة العامة للدولة لعام ٧٩ ، وبعد الاطلاع على تفصيلات المشروع ذاته فقد تبين لي أن المشروع قد تم اعداده وصياغته بطريقة بناءة وهادفة ، تحكمها الظروف المحلية والدولية للاردن ، وما يضطلع به من مهام والتزامات قومية عديدة . فقد جاء المشروع ايجابيا وطموحا ، بما يتوائم والظروف العامة والخاصة لهذا البلد ، وبما يخدم احتياجات وطموحات المواطن ايا كان موقعه ومكان عمله .

... وانطلاقا من قناعتي التامة بان مشروع الموازنة صاغته ايد مخلصة وواعية توخت في صياغتها له الحكمة والموضوعية ، فلا يسعني الا ان اؤيد المشروع كما جاء من الحكومة الموقرة وبعد اجراء التعديلات المستحبة عليه من قبل اللجنة المالية للمجلس .

... غير اني اود ان اسجل الملاحظات التالية ، التي لمستها من خلال اطلاعي على مشروع الموازنــة :

اولا :

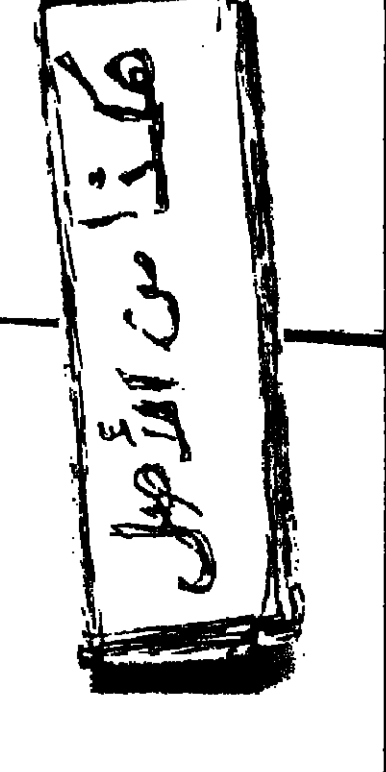
لقد جاء رصد المخصصات المجزية والكافية لقواتنا المسلحة الباسلة ، سياج الاردن ودرع الوطن العربي الكبير ، تلبية حقيقية للظروف التي تمر بها امتنا ، والاخطار التي تهددها ، وما يترتب على الاردن من واجبات كبيرة ورئيسية في هذا المجال تستدعي استمرار الرعاية والدعم لجيشنا الباسل ، الذي نعتبره بحق مفخرة لنا وللامة العربية جمعاء ، لكي يظل هذا الجيش حصنا منيعا في طريق اعداء العرب ، ولكي يتمكن من تادية دوره الكبير .

ثانيــا :

ان ما اولته الحكومة من اهتمام حقيقي بتحسين احوال الموظفين وقطاعي الدفاع المدني والامن العام ، دليل واضح على ان الحكومة تعي بحرص ووفاء مسؤوليتها نحو تلك الفئات من المواطنين ، التي يتوجب توفير مدخولات كافية لها تمكنها من مجابهة ظروف الحياة المعيشية المتباينة وتكفل لها الاستمرار في اداء دورها الاساسي والهام بطمانينة واستقرار . كما نذكر الحكومة زيادة دعمها للمنظمة التعاونية لما تقدمه هذه المؤسسة من خدمات كالقروض والتعاون التام مع المواطن والمزارع الاردني على كل صعيد .

ثالثــا :

لقد تضمن مشروع الموازنة العامة الاشارة



وفي اكثر من موقع الى موضوع كهربة الريف الاردني وذكرت بعض المناطق بالاسم ، كاقليم عمان ، وقرى محافظة اربد والجنوب ، وقد سرني ذلك كثيرا ، لكني لم الاحظ اشارة صريحة او مكتوبة الى قرى محافظة البلقاء ، واذ امل ان يكون ذلك مجرد اغفال طبيعي ، أو رهن باسلوب صياغة المشروع ، لارجو ان اؤكد من جديد بعيدا عن النظرة الاقليمية الضيقة ، ومن منطلق المصلحة العامة على الحاجة الماسة والملحة لانارة قرى محافظة البلقاء ، باعتبار ذلك ضرورة عصرية ، تخدم مصالح قطاعات كبيرة من المواطنين ، علما بان هذا الموضوع كان امرا مؤكدا كما جاء في البيان المكتوب لمعالي وزير الصناعة والتجارة حول السياسة الداخلية للحكومة ، وفي اطار مشاريع كهربة الريف الاردني

رابعــا :

لا ادري ان كان لي الحق في اثارة موضوع الطرق القروية والزراعية ، والتي ارى ان مشروع الموازنة لم يعطها نصيبا اكبر من الاهتمام ، واذ امل ان تؤخذ كلماتي على محمل البراءة والصفاء ، لاود ان اؤكد من جديد ان موضوع الطرق القروية والزراعية يتطلب المزيد من الرعاية والاهتمام .

دولــة الرئيس :

حضرات الاعضاء :

ان الحديث عن الموازنة يقودنا الى امر اساسي وهام ، يتصل اتصالا مباشرا بها ، بل ويحدد الصورة المستقبلية للامال والطموحات المعقودة عليها .

فلقد جاء مشروع الموازنة وثيقة عمل شاملة ومعطاءة ، تناولت كل شيء بالقدر الذي يستحقه ، وبما تمليه الظروف ، لكنني اعتقد ان طريقة الانفاق من حيث الكيف ، ولا اعني الكم ، هي الوسيلة الوحيدة التي تعطي للموازنة مفهومها الصحيح ، وتجسد بالحس والواقع ، مدى النجاح الذي تحققه الموازنة .

... فمن المعروف ان الجزء الاعظم من الاموال المرصودة ضمن الموازنة ، ينفق على شكل عطاءات تحال على المتعهدين من قبل الدوائر والمؤسسات الحكومية ، لكي يقوموا وعلى سبيل المثال لا الحصر بشق الطرق وبناء المؤسسات الحضارية ، وتنفيذ المشاريع المختلفة وشراء المستلزمات .

لذا ، فان ابسط ما يمكن ان يقال في هذا المجال ان موظفا صغيرا يتولى الاشراف والمراقبة على بناء وتنفيذ مشروع ما ، يملك بيديه وسائل النجاح او الفشل على صعيد ذلك المشروع ،

لذا ، فان من الحكمة والاهمية بمكان ايلاء هذا الامر قدرا اكبر من الاهتمام والتكريس ، ورفد الموازنة بما تستحقه من حرص ووعي في كيفية الانفاق ومراقبة تنفيذ المشاريع مراقبة فعالة ومستمرة . للحصول على اقصى درجة ممكنة من المردودات العينية والمادية للموازنة ، من اجل ترسيخ الاهداف النبيلة التي تصبو اليها موازنتنا الطموحة .

... واذ ارجو ان لا يفهم من حديثي ، اننا نفتقر الى المراقبة المطلوبة في تنفيذ المشاريع ، لان من الظلم والجحود ان يقال ذلك ، لاود ان اؤكد اننا نطمح الى المزيد من الاهتمام بهذا الموضوع الحساس والهام ، ونامل بضرورة الزام المتعهدين ومنفذي العمل بضرورة تنفيذ التقيد التام بالجداول الزمنية المعدة لهم ، للانتهاء من تنفيذ المشاريع التي يتولونها ، لما لذلك من تاثيرات مادية ومعنوية .

دولــة الرئيس :

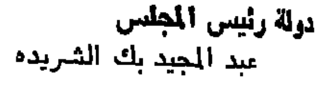
حضرات الاعضاء :

يسرني ان اسجل التقدير لدولة الرئيس واعضاء حكومته الكرام ، على ما يبذلونه من جهود مخلصة وحثيثة على طريق صفاء وسلامة مسيرتنا المباركة ، التي يرعاها ويجسد امالها وطموحاتها القائد الرائد حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم ، بما يفتحه لها من افاق سامية محليا وعربيا وعالميا بحكمته وشجاعته وحسن درايته .

كما لا يفوتني ان ابعث بوافر التقدير الى كل من بذل جهدا في اعداد وصياغة مشروع الموازنة ، التي ارجو الله ان تكون موازنة خير وبركة للامة جمعاء .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

جمال ابو بقــر



دولة رئيس المجلس
عبد المجيد بك الشريده



معالي السيد عبد المجيد الشريده
يلقي كلمته :

كلمة السيد عبد المجيد الشريده ،

دولة الرئيس ، ايها السادة ،

ان اهم ما يلفت النظر في هذه الموازنة هو حجم الرقم الكبير الذي وصلت اليه اذا ما قورنت بموازنة العام الماضي .

وهذا ما يدعم مسيرة هذا الشعب في ظل الراية الهاشمية للوصول بالاهداف القومية بقيادة الحسين المعظم ، الى غاياتها القصوى من قوة ومنعة وانتصار .

وقد كان ما وصل اليه الاردن من استقرار سياسي واقتصادي السبب المؤثر في انجاح الاهداف الوطنية وبناء القوة الذاتية لتشكل بمجموعها الارضية الميدانية للمنطلقات القومية ، ويظهر جليا من الملامح الرقمية في الموازنة ان الاردن قد اخذ موقعه الطبيعي بين الشقيقات العربيات وقد آن لهذه الدول ان تدرك بان الاردن بحكم واقعه يعيش واقع المعركة وواقع الدفاع والصمود باعتباره الخط الوحيد الذي يحفظ ببقائه سلامة الامة ووجودها .

لهذا يجب العلم بان الدعم المالي العربي للاردن اصبح يلازم موازنته واحتل فيها مكانا بارزا تم على اساس وجوده التوسع الكبير في بابي الايرادات والنفقات ، وعلى الدول الشقيقة ان تحافظ على استمرار شيئين اساسيين في الاردن وهمــا :

اولا : ــ دعم البناء لقواته واقتصاده على احدث ما يكون ، واعلى مستوى من البناء المتطور

ثانيا : ــ الحرص كل الحرص على ان تبقى الساحة الاردنية مستقرة ، هادئة تعمل بصمت وروية وحكمة ، واهم ما في ذلك هو تجميد الاثارات الفردية على الحدود مع العدو والى ان يكتمل الاعداد الجماعي ويحين الموعد المعقول في مواجهة فاصلة ، وان اي تفريط في هذين الاعتبارين انما يعني فرض المواجهة على المنطقة وفق مصالح العدو وتوقيته .

دولة الرئيس ،

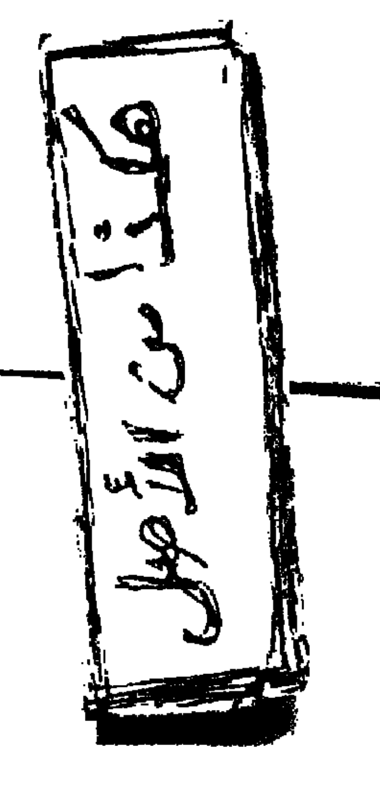
ان الاردن وهو البلد النامي قد حقق ابعادا في سباقه الحضاري مع الزمن تتعدى بكثير حجمه وامكاناته وقد اخذ موقعا دوليا بفضل قيادة الحسين الرائدة ، ما يؤهله لتصويب الاوضاع وتوجيه الاحداث ورسم الاهداف وفق اماني الامــة وامالها .

وان ما ينعم به الاردن من استقرار وامن ومعطيات ليؤكد عمق الولاء والثقة والوفاء بين القيــادة والمواطــن .

دولة الرئيس ،

قد لا تتصور مدى الفرحة التي عمت فئات الموظفين والمستخدمين بسبب الزيادات المقررة لهم في ارقام الموازنة لهذا العام حتى ان التجار انفسهم اخذتهم الفرحة واخذوا يعدون لكل مجال مقــال .

لهذا فان الزيادة في الرواتب والاجور والزيادة في اسعار البترول كما اقرتها منظمة اوبيك سوف تخلق اذا لم تعالج الامور بحكمة وجدية موجة قاسية من الغلاء وارتفاع الاسعار



وبذلك تصبح هذه الزيادات في رواتب الموظفين ارقاما لا قيمة لها ولا وجود وان العقوبة القاسية على المتلاعبين بالاسعار يمكن ان تحد من تفاقم الغلاء ولكن سوف تبقى هذه المعالجة غير جذرية ولا بد من اغلاق المنافذ والبحث عن معالجات لا تعطي لهؤلاء المجال والفرصة للاحتكار والتلاعب بالاسعار وافتعال الغلاء .

دولة الرئيس ،

ان جميع المواد الاستهلاكية التي تاتي من الخارج لا بد ان تحدد اسعارها على ضوء السعر المثبت في البيان الجمركي ولا بد ان يكون باب الاستيراد مفتوحا للجميع لتكون المنافسة دافعا لتثبيت الاسعار .

اما المواد الاساسية كالطحين والارز والسكر واللحوم فيجب ان تكون وزارة التموين هي المستورد الوحيد لهذه المواد وتامين الموظفين والقوات المسلحة منها بواسطة المؤسسات الاستهلاكية العسكرية والمدنية واما باقي المواطنين فيمكن ايصال هذه المواد اليهم مباشرة بواسطة الاجهزة الرسمية في المحافظات والمناطق وليس بواسطة المتعهدين والتجار ، اما بخصوص المواد الاساسية المنتجة محليا من القطاع الزراعي كالخضار والفواكه والحبوب . فانها تواجه منعطفات وفوضى تعرض المزارع المنتج والمشتري المستهلك الى الخسارة الفادحة وقد يحدث احيانا ان يغرق السوق بمادة معينة يؤدي بسعرها الى الهبوط لمستوى الخسارة واحيانا يقل العرض لمادة في السوق بحيث يرتفع سعرها لدرجة اللامعقول . هذا بالاضافة الى تلاعب المتعهدين والوسطاء والذين تصل ارباحهم احيانا اكثر من ثلاثة اضعاف سعر المادة من موقع انتاجها

لهذا فانني أرى وجوب تدخل مؤسسة التسويق الزراعي والمنظمة التعاونية لتقوم هي بدور المتعهد او الوسيط بين المزارع المنتج وبين المواطن المستهلك فهي بالتعاون مع مؤسسة الاقراض الزراعي يمكن ان تمد المزارع المنتج بالقروض الموسمية والمواد الزراعية في بدء كل موسم ، وكذلك تتعهد بشراء جميع محصول المزارعين وفق دراسات دقيقة لحاجات السوق المحلي والخارجي للمواد .

وكذلك عليها بمساعدة الدراسات الفنية ومعرفة صلاحيات كل منطقة لنوع معين من المحاصيل وعلى ضوء هذه الدراسات يمكن هذه المؤسسة ان توجه بل تفرض على المزارعين في الاغوار مثلا زراعة ما يلائم اراضيهم من المحاصيل وفق الدراسات العلمية والفنية وفي اطار الكميات والانواع المحددة والمطلوبة .

وبهذا الاسلوب يقل التفاوت في السعر بين الانتاج والاستهلاك وتجنيب المزارع المنتج من الخسارة وارتجاج الاسعار .

وفي نفس الوقت يهدأ السوق وياخذ حاجته من المواد ويكون في حماية من احتكار التجار واستغلالهم .

دولة الرئيس ،

في نهاية كلمتي لا يسعني الا ان أصف الموازنة بانها المعيار الصادق لتصميم الحكومة على اجتياز جميع المعوقات في سبيل الوصول الى تحقيق طموحات الاردن بايمان وثقة الى المستوى الافضل .

وارجو ان تاتي الموازنة المقبلة لعام ١٩٨٠ وقد تحقق لاردننا ولامتنا العربية والاسلامية بقيادة جلالة الحسين المعظم المنعة والقوة وتحرير الارض .

دولة الرئيس ،

لا يسعني بهذه المناسبة الا ان ارفق كلمتي ببعض المطالب المهمة لقضاء الكوره . راجيا ان تنال من الحكومة الرشيدة كل عطف ورعاية وتحقيق ما يمكن منها في ضوء الامكانات .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

١ — رفع قضاء الكورة الى متصرفية وقد تم بذلك تنسيب من قبل محافظ اربد .

٢ — توسيع الطريق الرئيسي بين اربد — دير ابي سعيد — اجديتا .

٣ — توسيع الطريق بين دير ابي سعيد — الغور ٧ كيلو متر .

٤ — تعبيد طريق ثبينة زوبيا — ارحابا .

٥ — تعبيد طريق عنبه — دير يوسف — كفر كفيا — سموع .

عضو المجلس الوطني الاستشاري

عبد المجيد الشريده

دولة رئيس المجلس

السيد حماد المعايطه



السيد حماد المعايطه

يلقي كلمته ،

كلمة السيد حماد المعايطه ،

دولـة الرئيـس ،

ايها الاخوات والاخوة الكرام ،

من خلال الاطلاع على ارقام الموازنة والاستماع الى بيان معالي وزير المالية في الجلسة السابقة ، لا يسعني الا ان اقدم الشكر والتقدير للحكومة الرشيدة على ما قامت به من جهود لاظهار هذه الموازنة الطموحة الرائعة على ما هي عليه لخدمة الوطن والمواطن .

وانني اسجل بالشكر والاحترام ما قامت به من دراسة لدعم قواتنا المسلحة الباسلة التي هي درع الوطن وسياجه الامين وامل الامة جمعاء والتي لها على الجميع واجب الدعم والمساندة ، واتمنى لو كان هذا الدعم اكثر من ذلك ضمانا لتحقيق رسالة هذه القوات الشريفة والتي هي استمرار لرسالة الثورة العربية الكبرى .

دولة الرئيس ، ايها السادة الكرام ،

١ — من تدقيق ارقام الموازنة تبين انها خالية من اي مبلغ لدعم الحكم المحلي علما بأن القناعة متوفرة على ضرورة دعم هذا الجهاز تخفيفا للمركزية من جهة وتوخيا للعدالة في توزيع الخدمات من جهة اخرى ، لان اجهزة الحكم المحلي والقائمين عليها هم ادرى الناس واعرف باحتياجات المواطنين كل في موقعه وحسب الضروريات والاولويات فان كان قد فات تخصيص اي مبالغ في مشروع الموازنة المعروض حاليا فاقترح ما يلي :—

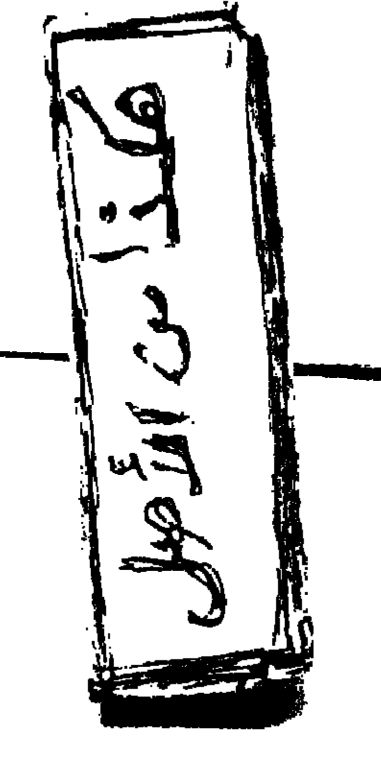
أ — تخصيص مبلغ من نفقات الدولة العامة كهبة ملكية او باسم مجلس الوزراء توضع تحت تصرف المجلس التنفيذي للصرف منها على الخدمات الضرورية الانية بعد تدارس الحاجات ، والاولويات مع الاجهزة المركزية .

٢ — الجهاز الاداري هو عصب الدولة بامس الحاجة بتحسين اوضاع القائمين عليه والعاملين به لانه ان كان هنالك من ثغرات حصلت به اسبابها عدم الاستقرار النفسي للعاملين به وسبب ذلك الالتزامات المعيشية الصعبة التي يعانون منها ، ولكي تبقى هذه الفئة المخلصة من ابناء الوطن على عهد الوطن بهم فلا بد من تحسين اوضاعهم المعيشية بما يتفق ومتطلبات المعيشة وكذلك اوضاع المتقاعدين العسكريين منهم والمدنيين اللذين منحوا الكثير من شبابهم لخدمة الوطن ، والحاجة تستدعي الالتفات اليهم ومساعدتهم .

٣ — مشروع جامعة مؤته ارجو ان تتكرم الحكومة الرشيدة بتاليف لجنة ملكية للاشراف على سير العمل بها لتصبح بوقت قريب معطاءة مع شقيقتيها في عمان واربد .

٤ — في ظل تحسين اوضاع الموظفين وبقية العاملين ، فانني ارجو ان يكون بمقدور الحكومة محاربة الجشع والغلاء ومعاقبة الجشعين الذين يمتصون دماء الشعب والا فلا فائدة من هذه الزيادة لاوضاع ذوي الدخل المحدود .

٥ — في هذا الوقت يتهيأ المزارع لزراعة ارضه والكثير من مزارعينا بحاجة للبذار ، فانني ارجو ان تتقدم الحكومة بصرف القروض النقدية للمزارعين ليتمكنوا من زراعة اراضيهم .



٦ ـــ دعم مؤسسة الاقراض الزراعـــي والمنظمة التعاونية ليتمكنا هاتين المؤسستين مـــن دعم المزارع في استثمار المشاريع الزراعية .

٧ ـــ دعم وزارة الاشغال العامة لتتمكن من تنفيذ تعبيد الطرق الثانوية والفرعية في المملكة .

٨ ـــ بلدياتنا هي حلقة الوصل في الخدمات في ريفنا فانني ارجو أن تتكرم الحكومة بمد يـــد العون والمساعدة ودعم البلديات بالمبالغ المكنـــة لتتمكن من الوفاء بالتزاماتها لخدمة مجتمعاتهـــا للتخفيف من الهجرة من الريف الى المدينة .

٩ ـــ ارجو أن تقوم وزارة البلديـــــات ومؤسسة مياه الشرب بأيصال المياه الى بعض القرى التي لم تصلها المياه في محافظة الكـــــرك وخمسة قرى تقع في الجهة الغربية من مدينـــــة الكرك وعلى بعد ٣ كم وان سكان هذه القـــرى يعانون من ازمة شديدة علما بان مصدر المياه لا يبعد عنهم اكثر من ٣ كم وقد وعدتنا الـــــوزارة والمؤسسة بتنفيذ ذلك منذ عدة سنوات .

ولا يفوتني بهذه المناسبة الا ان اتوجـــــه بالشكر والتقدير للدول الشقيقة التي قدمت مـــن المساعدات حتى ظهرت هذه الموازنة الرائعة على ما هي عليه .

وبالختام أدعو الله العلي القدير ان يوفق المخلصين الامناء لخدمة هذا البلد وان يلهم الحكومة السداد والصواب بالراي والعمل وان يوفـــــق رامي المسيرة وقائدها جلالة مليكنا المفــــدى ، ليقودنا الى الرفعة والنصر والفلاح .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

عضو المجلس الوطني الاستشاري

حماد المعايطــه

دولة رئيس المجلس

السيد امـــين شقـــير

السيد امـــين شقـــير

يلقي كلمته

كلمة السيد امين شقير

دولة رئيس المجلس ،

حضرات الزميلات والزملاء

لقد تتبعت باهتمام بالغ خطاب الموازنـــــة العامة الذي القاه معالي وزير المالية في هـــــذا المجلس ، كما حاولت ان الم بما اشتملت عليـــه الموازنـــــة .

وانني اذ اعبر عن تقدير كبير للجهد الذي بذلته الحكومة وذاك الذي بذلته اللجنة المالية من اجل انجاز مشروع الموازنة وبالتالي اقرارهـــــا قبل دخول العام الجديد ، فانني اعترف ـــ وربما لانني من الفريق الذي استجد على صورة العمل التشريعي ـــ بان المدة بين طرح الموازنة والموعد المحدد اليوم لدراستها واقرارها ، لم يكن كافيا ، خصوصا اذا كانت رغبتنا في الدراسة توجـــب العودة الى الكثير من المصادر والمعلومـــــات ، لا لتفسير الكلام فحسب ، ولكن لفهم البعد الذي قصدته الحكومة بالكثير مما اشتمل عليه مشروع الموازنة لتكون المناقشة مبررة وعميقة ومفيـــدة وربما مختصره .

على انني وانا اقدر الدوافع التي تحـــــدو الحكومة لان تنجز مهمتها في هذا المجال ضمـــن الموعد الدستوري وبحيث لا يبدا العام الجديد الا وبيدها قانون الموازنة جاهزا كاملا ، كنت اتمنى لو اسعف الظرف ، فانجزت المشروع في وقـــت ابكر مما تم .

وانني اذ اسمح لنفسي ـــ وبالقدر الـــذي اتيح لي أن اتعرف الى ابعاد الموازنة واتجاهاتهاـــ

ان ادخل في مناقشتها ، فانني اختار الاسلـــوب نفسه الذي بدا به معالي وزير المالية خطـــاب الموازنة حين اشار الى ان تقديم موازنات الدول للبحث والاقرار ، انما تشكل مناسبات وفرصـــا ثمينة لاستعراض السياسات المختلفة لحكومات تلك الدول ، من خلال اتجاهاتها المعبـــر عنها بالارقام والتخصيصات .

انني اعبر عن سعادتي وسعادة مواطني هذا البلد ان تكون موازنة العام القادم ، تقـــوم على فرضية استمرار الالتزام بواجب التصـــدي للعدوان الواقع على ارضنا العربية في فلسطين بغية تحريرها واعداد قوتنا الذاتية وتوفـــير اسباب المنعة لقواتنا المسلحة تعبئة وتطويـــرا لتقوم بواجب الدفاع عن هذه الارض المقدسة في وجه اي عدوان يخطط له العدو بعد أن رفضنا الوقوع في الشرك الذي نصب لنا من خـــلال اتفاقيات كامب ديفيد وسياسات المفاوضـــات المباشرة والاستسلامات والتخلي عن تاريخ الامة وحقوقها ، ذلك الموقف الذي أهلنا لان نكـــون في مركز قيادي ومشرف ، يوم عدنا الى امتنـــا في مؤتمر بغداد ، فاحطنا الموقف العربي بزخـــم موقفنا ، واحاطتنا امتنا العربية ، بروح المسؤولية والتضامن معنا والدعم المستمر لموقفنا وصمودنا تعبيرا عن وحدة الحق العربي في الارض والثروة والوسائل بلا من وبلا تردد من جهة وعن وحدة المصير والمستقبل العربي ، بحيث لا تنفصـــل مصائر حصوننا المتقدمة ومستقبلها عن مصائـــر بلادنا في المواقع الخلفية كما لا تنفصل المسؤوليات من تامين صمود الحصون وسلامة الاوطان .

وانني اذ استشعر من روح خطاب الموازنة وارقامها التي بنيت عليها ، ما يؤكد اطمئنـــان الحكومة الى ان المال آت لا ريب فيه ، اجدنـــي اشارك الزملاء اعضاء اللجنة المالية والزمـــلاء والمواطنين جميعا شعور الاعتزاز بالدعم العربي والاعتزاز بمن الزموا انفسهم بتقديمه وبمـــن اعترفوا به واجبا لا يمنون فيه علينا ولا يلجؤنا الى استجدائه .

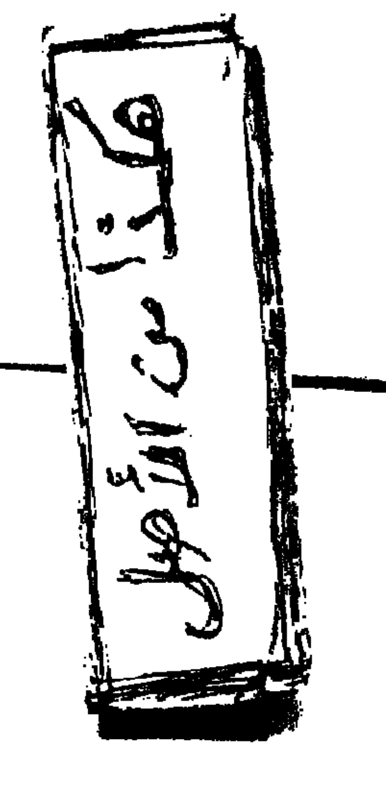
ولعلي لا ابالغ اذا اعتبرت مؤتمر بغداد وما تـــم فيه وحوله وما نشأ عنه ونتج منه ، من اتصالات وعلاقات وحسن فهم وتفهم وصميمية المباحثـــات وصدق النوايا ، اضافة الى القرارات الرسميـــة ما اعلن منها وما لم يعلن ، انما تمثل منعطفـــا تاريخيا وايجابيا في حياة امتنا العربيـــة ، وفي حياة هذا البلد مما يوجب أن تنعكس اثار هـــذه المرحلة لا على الموازنة وارقامها فحسب ، وانما على مجموع الحياة والاجراءات والمواقـــف السياسية والتفصيلية للحكومة ، فلا يترك مجال لاية فعالية تشوش على صورة البلد ومواقفـــه السليمـــة .

واننا اذ نتطلع بيقين الى اهمية التنميـــة الاقتصادية لهذا البلد والى ضرورة احاطتها بكل فرص النجاح باعتبار ان التنمية الاقتصادية ، هي في النهاية الاطار اللازم والذي لا غنى عنه لتنمية المجتمعات وحماية الانسان في شروط حياته وفي كرامته وفي تطوره وضمان حقوقه .

غير اننا ونحن نلاحظ الاشارات المتكـــررة الى رغبة حكومتنا في ايجاد حالات من الاعتمـــاد والاكتفاء الذاتي نود ان نذكر بان هذا البلد جزء لا يتجزأ من الوطن العربي وان شعبه جزء لا يتجزأ من الامة العربية ، لذلك فان اعتمادنا واكتفاءنا الذاتي ، لا ينبغي ان يبعدنا او يسهل علينـــا التصور بان لنا مصلحة في ان نكتفي بمواردنا عن موارد وطننا العربي التي نعتقد بان حقنا فيهـــا كحق اخواننا في كل بقعة من بقاع ذلك الوطـــن الثري ، او ان ننكفيء على انفسنا بمحاولـــة لاكتفاء ذاتي ، هي في الاصل غير ممكنة بتزايـــد الاحتياجات واتساعها من جهة ولانها غير عادلة ، حين تحكم طموحاتنا بقدرات ارضنا وشـــح مواردنـــا .

انني لاهيب بالحكومة ان تطرح قضيـــة التنمية الاقتصادية للاردن ، باعتبارها عمليـــة تنمية عربية ، بمعناها الشامل ، تتمثـــل فيها طموحات الانسان العربي الى التقدم من جهـــة . وتتجسد من خلالها وحدة الوجود ووحدة المصير والمستقبل ، مما يوجب ان تلعب الثروات العربية دورا حاسما في تنمية اقتصاد الاردن ، كما تنمي اقتصاد كل بلد عربي سواء بسواء .

ان توجهات الاردن على هذا الصعيد وبهذه الاتجاهات ، لا بد وان تخلق مناخا جديدا وايجابيا في الوسط العربي من شانه ان يضع الناس امام مسؤولياتهم ويذكرهم بحقيقتهم وحقيقة الثروات التي تتدفق بين ايديهم ، ويؤكد لهم بان تنميـــة الاقتصاد العربي والاستعماري ليست اجدر من تنمية وحماية اقتصاد الوطن العربي بكل جزء منه



وبالتالي ضمان ظروف التقدم للانسان العربـــي وانني لواثق بان جهدا مدروسا ومنظما ومصمما عليه ، تتولاه الحكومة وعلى اعلى مستويـــات الفعاليات فيها ، لا بد وان ينتج خيرا كثيرا لقضية التنمية في هذا البلد وفي كل بلد عربي ضمن اطار التكامل التنموي وضمن منطق وحدة الوجـــود والمصير وشراكة الجميع في خيرات الوطن العربي وثرواتـــه .

دولـــة الرئيـــس ،

حضرات الزميلات والزملاء ،

لئن كانت الارقام التي جاءت بها الموازنة في مختلف ابوابها جاءت على التعميم والشمـــول ، فحرمتنا من التعرف الى كامل الحقيقة من خـــلال دقة الارقام وتفاصيلها ، فاننا لنلاحظ وبكثير من الاهتمام الجوانب التالية :

١ ـــ ان التزايد في الانفاق على الرواتـــب والاجور والعلاوات جاء في كل الفصول عاما لـــم يمكننا من التمييز بين التزايد في رواتب واجـــور وعلاوات الموظفين العاملين في اجهزة الدولة اليوم وبين تلك التي ستغطي احداثيات الوظائـــــف والزيادات في اعداد الموظفين لمختلف الوزارات والسلطات والمؤسسات . هذا الاختلاط اضـــاع علينا فرصة تقويم الزيادات التي ستدخل على رواتب وعلاوات الموظفين .

٢ ـــ لقد لاحظنا دائما بان بند علاوة غـــلاء المعيشة الذي استحدث في هذا البلد منذ سني الحرب العالمية الثانية ، لمواجهة ارتفاع اسعار الحاجيات ، والذي كان يمثـــل حالة استثنائية ، اصبحت وبالقياس الى طبيعة ظاهرة الغـــــلاء وارتفاع الاسعار المستمرة ، نشازا خصوصـــا وانها تتكرر في موازنات السنين المتعاقبة ، وتتكرر في دخل كل موظف .

انني اعتقد بانها اصبحت جزءا حقيقيـــا وعاديا من دخل كل موظف ، وهي لذلك اصبحت جديرة بان تكون جزءا من راتبه الاساسي ، وان تعاد دراسة الكادر بما يحقق هذا الغرض وبما يجعله مرنا يستوعب اجراءات الحكومة في تطوير دخول الموظفين وفق التطور الواقع على تكاليف المعيشـــة .

٣ ـــ كان واضحا ان الموازنة تشتمل على زيادات في رواتب موظفي الدولة من مختلف الفئات اضافة الى تحسين شامل لاوضاعهم في وظائفهم ويرفع مستوى انتاجهم وادائهم لواجباتهم وانني اذ اجدني اؤيد بكل قوة كل خطوة تمنع تكويـــن طبقة « الفقراء الجدد » او تقلل من فرص تكوين هذه الطبقة ، التي افرزتها ظاهرة التضخم النقدي والعادات التي نشات عنها . اراني مدفوعا لان الفت النظر الى نقطتين هامتين في هذا المجال :

أ ـــ ضرورة ان توجد حالة من التناســـب العكسي بين مقادير الزيادات في الدخول وبـــين حجم الدخل الذي يحصل عليه الموظف ، فاذا كنا نتحدث عن حاجات الانسان فان الحد الادنى من احتياجات الانسان كائنة ما كانت مؤهلاتـــه او طبقته الاجتماعية ، ينبغي ان تلبى من خـــلال التفكير في زيادة الدخول ، والى اقصى الحـــدود الممكنـــة .

ب ـــ ان تجند كل طاقات الدولة وامكاناتها لمنع تحول هذه الدخول الزائدة الى مجـــاري التضخم النقدي ، لتبتلعها وتعيد الناس الى مـــا هو اسوا مما كانوا عليه .

وبخلاف ذلك فانني اشك وبصدق في جدوى المحاولة وجديتها ، ذلك ان كل ما يبتلعه التضخم يزيد في شهيته وقدرته على الابتلاع ، ليزيد الناس فقرا على فقر ، وليجعل العلاج اعسر واصعب ، بل اقرب الى المستحيل .

٤ ـــ انني اظن ان المال الذي يمكن ان تنفقه الدولة لتسهيل حياة المواطنين وتخفيض الاعباء عن كواهلهم ، من خـــلال توفـــير الاحتياجات الاساسية باسعار رخيصة مدعومة ، والخدمات المتطورة باسعار متدنية او باسعار رمزيـــة ، من شانه ان يقدم للناس خدمات جـــلى في رفـــع مستوى معيشتهم وتمكينهم من مواجهة مسؤولياتهم بنجاح اكبر ولا سيما اذا استهدفت تلك الخدمات الطبقات الفقيرة وشبه الفقيرة .

٥ ـــ ان مواطني هذا البلد ليلحظـــون وباعتزاز التقدم الكبير الذي تحقق للبلد على مدى سني حياته في مجالات الانتاج والتصنيع بفضـــل الجهود الكبيرة التي بذلها المواطنون والتي بذلتها الحكومة على مختلف الصور ، غير ان هذا التقدم لكي يستمر ويتجسد بما يتوافق مع خطط التنمية الصناعية ومع طموحات انسان هذا البلد ، فانه لا بد لنا من ان نوفر بجانب كل العوامـــل الفنية والبنية الاساسية والظروف المالية والضريبيـــة المناسبة سياسة واضحة معلنة ، حول مستقبل

الصناعة ودورها في بناء هذا البلد وحل معضلاته واسلوب حمايتها في اطار التنسيق التكاملي العربي من جهة وفي وجه المنافسة الاجنبية بحيث لا يكون المواطن المستهلك الضحية الدائمة لسياســـة الحمايات الجمركيـــة .

هذه السياسة بما تتطلبه من ضمانة الجودة وفق قواعد محددة للمواصفات المقبولة وضمانة السعر المحدد للمستويات المختلفة لـــلانتاج ، وضمانة التطوير الدائم لمستويات الانتاج هـــي السياسة التي يجدر بحكومتنا ان تتبناها وتقوم عليها ، ليكون للبلد من ذلك كله فرصة لقفـــزة جديدة صحيحة في مجال الانتاج الصناعي .

٦ ـــ ان قضية الامن الغذائي والتي نعتبرها من ابرز ما ينبغي للحكومة ؛ اية حكومة ان توليها عنايتها واهتمامها ، جديرة بان تمثل احد همومنا الوطنية ، سواء اكنا في حالة مواجهة قومية مـــع العدو او كنا نعيش حياتنا العادية ، وما اظـــن المجلس يختلف مع الحكومة في وجوب توفـــير الوسائل اللازمة لخزن وحفظ الكميات الكافية من احتياجات الوطن للمواد الغذائية . على انه من المفيد ان نذكر بان ظاهرة نقص البطاطـــا الذي وقع في الفترة الاخيرة وما نشا عنها من ارتفاعات كبيرة في اسعار هذه المادة ، جديرة بان تكـــون انذارا قويا ، ينبهنا الى ان اية فجوة تقـــع في تخطيط قضية الامن الغذائي ، فانها تنتج اثـــارا سلبية وخطيرة ، لا يجوز السماح بوقوعها .

٧ ـــ امـــا سياسة اقامـــة المؤسسات الاستهلاكية ، فانها سياسة صحيحة في الاساس ومن مصلحة البلد ان تتسع وتشمل مختلف ارجاء البلاد وجوانب الاحتياجات ، كما تشمل المواطنين من مختلف الطبقات والانتماءات فـــلا تكون حكرا على فريق الموظفين وحدهم باعتبار ان هـــذه المؤسسة يمكن ان تكون وسيلة فعالة لكبح جماح التضخم وحصره ضمن حدود معينة والسيطـــرة عليـــه .

على ان وجود المؤسسات الاستهلاكية بما تمثله من توفير للسلع الضرورية باسعار رخيصة ومنافسة ، مناسبة لايقاع الضرر بالمستهلكـــين انفسهم ، حين يزين لهم ، بان تسابقهم على شراء القليل المعروض من السلع المستوردة ، هـــو وسيلتهم في الحصول على السلعة ، فتكـــون المنافسة الفعلية هو هدر المال القليل المتوفر في ايدي الموظفين على شراء سلع قد لا تكون لازمة في وقت شراءها او غير لازمة اصلا ، ولكن فـــن عرض السلع واسلوبه انما يورط الموظـــف في شراء ما لا لزوم له به .

كذلك فان وجود هذه المؤسسات الاستهلاكية يحمل في طياته طرح منافس خطير لفعاليات القطاع الخاص ، يعرضه لا لمجرد المنافسة التي تعيده الى صوابه ، ولكن قد تقضي عليه او على جـــزء كبير منه . الامر الذي يمثل مشكلة جديـــرة بالعناية والبحث من اجل ايجاد حلول معقولـــة ومنطقية لها ، بحيث يقوم توازن بين الحلـــول التي تقدمها الدولة لمختلف قطاعات الشعب .

انني اذ اكتفي بهذا القدر من الملاحظـــات حول مشروع موازنة الدولة لعام ١٩٧٩ ، فانني اعبر وبنفس الوقت عن امل عريض ، في ان يكون العام القادم سببا لزيادة ثقتنا بانفسنا وبامتنـــا العربية ، وليكون الواقع العملي المتجسد سببا اخر لان نستعيض بعلاقاتنا العربية عن كل علاقة اخرى تلزمنا بما لا ينبغي لنا ان نلتزم به .

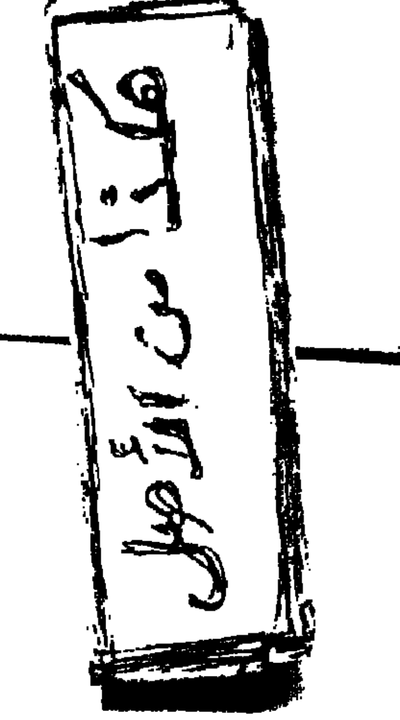
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

امـــين شقـــير

دولة رئيس المجلس

السيد محمد علي بدير





السيد محمد علي بدير

يلقي كلمته .

دولة الرئيس ، الزملاء الاكارم ،

أولا انني لاهنىء الحكومة على حسن تنظيم الموازنة وما ورد فيها ولكنني في نفس الوقت لي بعض الملاحظات التالية : —

ان الحكومة حينما سمحت بعدم معاملة الناس سواسيه ، أقرت الاعفاءات لموظفي الدولة من ضريبة الدخل بمقدار النصف ، بينما حرمت موظفي القطاعات الاخرى من مثل ذلك اذ اعطتهم فقط الربع ، وصار في ذلك عدم معاملة المواطنين معاملة سواء واني لارجو الحكومة بحث هذا الموضوع لتحقيق العدالة .

٢ — سبق ان الحكومة ممثلة في وزارة التموين ان تستورد المواد الغذائية للاسواق وتدخل السوق كمزاحمة لمنع الاحتكار وتامين وجود المواد في الاسواق ، ولكنها مع الاسف دخلت في بعض الحالات لا كمزاحمة بل كمحتكرة . اذ منعت استيراد كثير من المواد الا من قبلها ، ونرجو ان تعيد النظر بذلك وتدخل مزاحمة لا محتكره .

اقامة الحكومة مؤسسات استهلاكية عسكرية ومدنية لصالح الموظفين ، وكانت هذه المؤسسات نافعة ولا شك لفئة من الناس ، ونتمنى أن تصبح نافعة للجميع ، وتيسير الحل الشامل الجذري لجميع المواطنين المستفيدين ، وأن تعيد النظر برسوم الجمارك التي اعفت المؤسسات المنفتحه فيما لم تعفي الاخرى .

مشتريات الحكومة :

نرى في بعض الحالات ان مشتريات الحكومة للعطاءات تمنحها للمستوردات الاجنبية بينما يكون الفرق بسيطا بين المستورد والمحلي ، أعتبر الحكومة فيما سبق انها تقبل زيادة معقولة للصناعات المحلية لتفضيلها على الصناعات المستوردة ، فترجو من الحكومة أن تعود وتوجه لجان العطاءات جميعها ان تفضل المصنوعات المحلية على المصنوعات الاجنبية اذا كانت في نفس السوية وان تعطي فرقا بسيطا في السعر . وبهذا يكون هناك دعم للصناعة ودعم للقوى العاملة وفي نفس الوقت ارجو ان ينظر الى الفئة العاملة من عاملين وفنيين ومسؤولين دعما يمكنهم بواسطته من الدوام على عملهم لئلا تفتقد منهم الكثير ونفتقد اليد الفنية بشكل خاص ، اعود واقول انني اؤيد تصديق الموازنة حسب ما وردت في قرار اللجنة المالية . وشكرا .

هنا حضر وزير التربية والتعليم ووزير العمل

دولة رئيس المجلس

السيد عبد الله الريماوي ،

معالي السيد عبد الله الريماوي

يلقي كلمته

كلمة السيد عبد الله الريماوي ،

الاخ رئيس المجلس

الاخوة رئيس واعضاء الحكومة

الاخوة والاخوات اعضاء المجلس

احييكم تحية طيبة وبعد ، فانني اناقش فيما يلي مشروع قانون الموازنة المقدم من الحكومة لعام ١٩٧٩ ، بايجاز يفرضه المرض ولكن بتركيز تقتضيه المسؤولية :

اقسم مناقشتي الى ثلاثة اقسام :

الاول : يدور حول طبيعة مناقشة الموازنة وصلاحيات المجلس الموقر بمناسبة مناقشتها .

والثاني : يدور حول مناقشة سياسة الحكومة في بعض المجالات الرئيسية وهي على وجه التحديد « السياسة الخارجية » والسياسة الداخلية (الحريات العامة) والسياسة الاعلامية.

والثالث : يدور حول مناقشة السياسةالمالية كما تبدو من ارقام الموازنة فاقول : واثقا ان غيري من الاخوان سيعطي مناقشة كثيرة من نواحي الموازنة في الحالات الاخرى .

اولا — ان مناقشة الموازنة السنوية للدولة التي تتقدم بها الحكومة مع مشروع قانون الموازنة يعتبر في كل بلاد العالم على اختلاف نظمها مناسبة اساسية ورئيسية لمناقشة سياسة الحكومة العامة في جميع المجالات وعلى كافة المستويات وبصورة خاصة مستوى التخطيط الاعلى .

ان مناقشة الموازنة في جميع الاعراف الدستورية ترقى الى مستوى مناقشة البيان الوزاري الذي تطلب الحكومة بموجبه الثقة من المجلس المناقش .

صحيح ان مجلس النواب مقيد لدى مناقشات مشروع الموازنة العامة باحكام المادة (١١٢) من الدستور فهو بموجب الفقرة (٤) منها يملك ان ينتقص من النفقات في اي فصل ولكنه لا يملك ان يزيد فيها لا بطريقة التعديل ولا

بطريقة الاقتراح المقدم على حده . وهو بموجب الفقرة (٥) منها لا يملك ان يقدم اي اقتراح لالغاء ضريبة موجودة او فرض ضريبة جديدة او تعديل القرارات المقررة زيادة او نقصان .... ولكن هذا القيد بالنسبة لمجلس النواب متوازن مع حق اخر له . وهو حقه في ان يحجب الثقة عن الحكومة اذا قرر رفض مشروع قانون الموازنة كله بسبب اختلافه مع الحكومة حول اية مسالة جوهرية من المسائل التي ترد في مشروع قانون الموازنة ويرى المجلس ينها من الخطورة بحيث تقتضي منه رفض مشروع قانونالموازنة بكلتيه .

ولكن الامر يختلف بالنسبة لهذا المجلس الموقر ، ذلك ما دام لا يملك حق اسقاط الحكومة وما دامت قراراته « توصيات » فانه في رأيي يملك ان يقرر توصية اؤكد توصية الحكومة بما يراه مناسبا من زيادة او نقصان او تعديل في فصول الموازنة ومن الغاء او اضافة او تعديل في اية ضرائب قديمة او جديدة .

ان هذه النقطة تدفعني لتاكيد مبدا كنت اؤكده منذ بداية تكوين هذا المجلس وهذا المبدا هو ان السياسة الاصح تجاه التجربة التي تتجسم في هذا المجلس وهي تجربة نعرف كلنا مقدار ونوع القوى المعارضة والمعادية لها .

اقول — السياسة الاصح تجاه هذه التجربة يجب ان تكون سياسة توسيع صلاحياته وسلطاته لا تضييقها وتقليصها . ولست اطالب ان يتم ذلك خلافا للدستور وقانون المجلس ، ولكن بفهم الدستور والقانون وتفسير لهما يعبران عن تلك السياسة او بحيث لا نفسر الدستور والقانون التفسيرات التي تستهدف دائماً تضييق تلك الصلاحيات .

ان صلاحيات المجلس وفقا للمادة (٧) من قانونه المعدل هي من ناحية طبيعتها توصيات . ولكنها من ناحية مداها فهي غير مقيدة اطلاقا في اي مجال باي قيد . فهي كتوصيات تشمل حق التعديل ، بالحذف والاضافة والتغيير وبالانقاص والزيادة وبالتبديل لكل نص يرد في كل مشروع قانون يناقشه هذا المجلس سواء كان المشروع محالا للمجلس من رئيس الحكومة وفقا للمادة (١٧) من ذلك القانون او مقدما من المجلس وفقا للمادة (٧ب) من القانون نفسه ، ولا بد ان يتبنى المجلس الموقر هذا المفهوم في مناقشته لمشروع قانون الموازنة او اي مشروع اخر .

لقد مضت ثمانية اشهر من عمر هذا المجلس الذي يبلغ الحد الاعلى لعمره وفقا لقانونه سنتين اي لقد مضى ثلث عمره القانوني ولقد آن له ان يستقر بصورة واضحة على فهم صلاحياته من ناحية طبيعتها ومن ناحية مداها على النحو الذي اوردناه وان يضمن لتوصياته قوة الزام تنبع من تاكيد شخصيته كمؤسسة تعي المصلحة العامة وتعبر عنها فيكون من العمق في ذلك الوعي ومن الصلاحية والصلابة في هذا التعبير اساسا يمنح توصياتها قوة الالزام التي لم ينص عليها القانون بحرفيته وان كان يستهدفها دون ريب بروحه وغاياته .

لقد كان من اهم عمل انجزه هذا المجلس على طريق وضع نفسه في المكان الصحيح من حياة هذا البلد التوصية بتعديل قانونه التي نشرت في الجريدة الرسمية واقرت بعد مناقشات ونشاطات يعرفها كل منا ، ويعرفها المتابعون لشؤون هذا المجلس من شعبنا .

وسيبقى من اهم عوامل نجاح التجربة وقدرة هذا المجلس على انجاز اي امر ذي قيمة ان نكون نحن اعضاؤه قبل كل الاخرين المتمسكين بصلاحياته ومسؤولياته واحترام توصياته وتوجيهاته والا فقدت التجربة كل مبرر واصبح المجلس مؤسسة فارغة من كل مضمون او حياه .. خلافا لمصلحة البلد وجوهر تلك التجربة .

ثانيا :

١ — بصدد سياسة الحكومة الداخلية —

موضوع الحريات العامة والاساسية :

لقد طرحت الحكومة سياستها الداخلية في موضوع الحريات العامة في بيانها الذي ناقشه المجلس في جلستين متتاليتين منذ اشهر .

ولقد رد دولة رئيس الوزراء على مناقشات المجلس حينذاك ثم شكل المجلس لجنة لصياغة توصياته في مجال السياسة الداخلية بما في ذلك موضوع الحريات العامة ومضت مدة طويلة على تكوين تلك اللجنة قبل ان تقدم للمجلس مشروع التوصيات التي اعتبرتها اللجنة محصلة مناقشات اعضائه وشاركت الحكومة حتى في هذه المناقشات

هكذا من الأصل

ولا بد لي بهذه المناسبة التي اوضحت انها مناسبة مناقشة سياسة الحكومة في جميـــــع مجالات سياستها العامة ، من ان أؤكد بكل القوة اللازمة ان ثمة فجوة كبيرة ومخيفة موجودة بـــين ما هو قائم بالفعل وبين ما يجب ان يقوم بالامل بل بمنطق الواجب الدستوري والمصيري في مجال الحريات العامة .

انني أؤكد باطمئنان وبقوة النقاط التالية في هذا الموضوع :

١ ـــ لقد كان رد دولة رئيس الوزراء على مناقشات اعضاء المجلس التي دارت حول بيان دولته المتعلق بالسياسة الداخلية وبصفة خاصة مسالة الحريات العامة اصرارا على موقف مـــن هذه المسالة لا يحقق الحد الادنى الواجب والممكن مما هو مطلوب بالحاح من اطلاق للحريات العامة الاساسية في هذه الظروف التي تتطلـــب اول ما تتطلب الايمان بشعبنا ، وبالحرية . وبحـــق شعبنا وقدرته على ممارسة حرياته العامـــــة والاساسية الدستورية ممارسة فعلية مسؤولة .

ب ـــ ضرورة احتـــرام المبدا الدستوري القائل بان الشعب مصدر السلطات احترامـــا يتحقق به فعليا ما يلي :

١ ـــ اسهام الشعب اسهاما فعليا في صنع مصيره وفي اتخاذ القرارات الكبرى المتعلقـــة بمستقبلــــه .

٢ ـــ الانتهاء من عصر الرعايا وبدء الدخول الى عصر المواطنــــين .

٣ ـــ الانتهاء من عصر الشلل السياسيـــة وبدء الدخول الى عصر التنظيمات السياسية .

٤ ـــ الانتهاء من عصر تغول السلطـــــة التنفيذية واتساع سلطة المحاكم الاستثنائية وبدء الدخول الى عصر سيادة القانون وسلطة القضاء النظامـــــي .

ان تحقيق هذه الاهداف الديمقراطية اصبح واجبا ذا اولوية خاصة لان تحقيقها هو اهــــم دعامات الوعي والتماسك الشعبي المطلوبـــين لصنع وحدة وطنية ذات مفاهيم وقيم قومية تكون قادرة على الصمود للتحديات والافكار التي تهدد امتنا بعامة وبلدنا خاصة في هذه المرحلة وهـــي الاخطار التي تنبع من المخططات الاميركيـــة الصهيونية الرهيبة ، نقول ان تحقيق هـــــذه الاهداف الديمقراطية الملحة يصرخ مطالبا بـــان يتوفر للحكومة الافق الواسع والنظرة المستقبلية وادراك العبر التاريخية الكثيرة وهي الافـــق والادراك التي تطالب ملحة بان تعيد الحكومـــة النظر في سياستها الداخلية في مجال الحريـــات العامة بحيث يتم انجاز ما يلي باسرع وقت :

١ ـــ احترام الحق الدستوري المطلق غير المقيد بالقانون في تكوين الاحزاب السياسية ذات الاهداف المشروعة والوسائل السليمة وفق احكام الدستور والغاء جميع الاحكام الاستثنائية التـــي تهدر هذا الحق وتنكره على شعب قادر عـــلى ممارسة حريته المسؤولة في صنع مصيره المهدد ، لان جميع تلك الاحكام مخالفة للدستور وللمصلحة العامة نصا وروحا .

٢ ـــ تعديل قانون المطبوعات بما يكفـــل حرية الصحافة بوصفها اهم صيغ حرية التعبـــير عن الراي وبحيث يتحقق من هذا التعديـــــل ، بصورة خاصة واكيدة ضمن تعديلات اخرى كحق الصحيفة والصحفي في اللجوء لمحكمة العـــدل للطعن في اي قرار يفرض اي عقوبة عليها او عليه وبحيث يفرض هذا التعديل على الادارة تحـــت طائلة البطلان بيان اسباب اية عقوبة تفرضهـــا على اية صحيفة او صحفي .

٣ ـــ احترام حرية عقد الاجتماعا تالعامة لمناقشة المسائل العامة والغاء كل التشريعات او احكام استثنائية تهدد هذه الحرية .

٤ ـــ تأكيد سيادة القانون ، واحتـــــرام الوضع الدستوري للسلطة القضائية بوصفهـــا احدى سلطات الدولة الثلاث بل السلطة الحامية للحريات العامة والحقوق الشخصية والمبـــادرة الى اعادة جميع الصلاحيات التي انتزعت مـــن المحاكم النظامية واعطيت للمحاكم الاستثنائيـــة والى الغاء جميع المواد التي تحصن القـــرارات الادارية ضد الطعن امام محكمة العدل العليا .

لقد اكدت اهمية تحقيق الاهداف المشـــار اليها باتخاذ الوسائل والاجراءات التي بسطتها في هذا القسم من كلمتي في كل مناسبة اتيحت لي في هذا المجلس يكرز المسؤولين في هذا البلد كل يوم وفي كل مناسبة ان الانسان الاردني هو هـــدف كل سياسة وممارسة ، وان الانسان الاردني هو راسمال الاردن ومفخرته ومن واجب هـــؤلاء المسؤولين ان يعترفوا ان هذا « الانسان » شان « الانسان » بطبيعته كائن يتميز ـــ في جملة مـــا

يتميز به ـــ بان حريته مقوم اساسي من مقومات انسانيته وانه اذا كان تحسين اوضاعه المعاشية وكانت حمايته من الاستغلال والاحتكار هما مـــن اهم متطلباته ككائن حي فان تمتعه بحريتـــه هو في قمة مقوماته ومتطلباته ككائن حي ذي عقـــل وارادة وكرامـــه .

انني لاسجل باسف ان الحكومة منـــذ ان تكون هذا المجلس حتى اليوم لم تعبر عن نية جادة او تنهج مسلكا جديدا يؤكد عزمها على تحقيـــق التعديلات الجذرية اللازمة التي تكفـــل لشعبنا ممارسة الحد الادنى من حرياته العامة والاساسية المطلوبة اليوم مصيريا وقوميا ، بل انها عبرت في كثير من تصرفاتها على عكس ذلك تماما وكانها تصر على تجميد الاوضاع في هذا المجال على ما كانت قائمة عليه قبل تكوين هذا المجلس ،

وليس تعطيل صحيفة الـــراي الاخير الا مظهرا واحدا من مظاهر كثيرة تدل على هـــــذا الاصـــــــرار .

كان المؤمل من تكوين هذا المجلس ان يكون خطوة بداية مسيرة على طريق الديمقراطيـــة في هذا البلد : ـــ تصورها البعض وارادها خطـــوة بطيئة ضيقة ومقصرة ، وتصورها الاخرون وانـــا منهم ـــ وارادها سريعة واسعة تتجاوب مـــع متطلبات المرحلة ولكن النتيجة الفعلية كانـــت تجميد المسيرة على هذا الطريق الامر الذي اعلن بكل الوضوح والاصرار انه سينعكس بشكـــل سلبي على خطوة البداية نفسها ... على هذا المجلس نفسه والجدوى الديمقراطية من وجوده لذلك فانني اطالبه باخذ مسالة الديمقراطيـــة والحريات العامة كمدخل لها وركن اساسي مـــن اركانها ماخذ العناية الفائقة والمطالبة الملحة .

ولذلك فانني انهي بحثي في الحريات العامة بهدف صحيح اصوغه في شعار معبر ادعو المجلس ان يقره والحكومة ان تلتزم به كما ادعو شعبنا ان يتبناه ويعمل من اجل تحقيقه الا وهـــو : باطلاق الحريات العامة الدستورية وبممارستها الممارسة المسؤولة الشعبية لنبني الاردن نموذجا ديمقراطيا صامدا للاعداء ضاغطا على الاشقـــاء ملتفـــا لـــلاصدقـــــاء .

٢ ـــ بصدد السياسة الخارجية

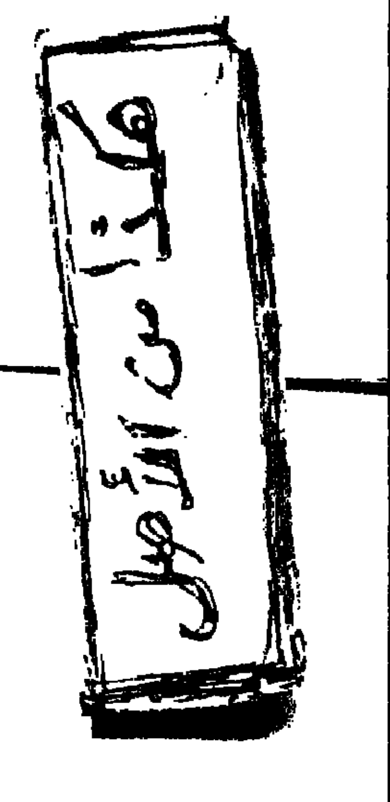
لا مراء في مجال السياسة الخارجية هـــو اخطر المجالات واكثرها اثرا على حاضر الامـــة العربية ووطنها كله بل على مصيرها ومستقبلها الذي يلعب فيهما الاردن دورا خاصا ومميزا ...

ان مجال السياسة الخارجية يشمل تحديد ووعي ومواجهة الخطر الذي يتهدد امتنا بكـــل جزء من اجزائها ووطننا بكل قطعة من ارضـــه والذي تبلور في المخططات الاميركية الصهيونيـــة التي تجسمت ولا تزال تتجسم رغـــم بعض التكتيكات الاخيرة ـــ في كامب ديفيد ومقرراتـــه وخططه واهدافه ، كما يشمل مجال السياســـة الخارجية كذلك تحديد القوى ورسم الخطط وتقرير الوسائل اللازمة لمواجهة ذلك الخطر والانتصار على التحدي التاريخي المتمثل فيه .

لقد جاء مؤتمر بغداد في بعد من ابعـــاده الاساسية محاولة ايجابية لمواجهة الخطر المذكور وذلك الى المدى الذي اكد المؤتمر شجب مقررات كامب ديفيد ورفض انضمام اية دولة عربيـــة وبمقدار ما التزم بتدعيم دول المواجهة في الجبهة الشرقية وبتدعيم صمود اهلنا في الضفة الغربية لمحاولات جرهم رغبة او رهبة الى مصيدة مقررات كامب ديفيد وخططه .

ولكن مؤتمر بغداد مع الاسف جاء سلبيـــا جدا ومقصرا في بيان الاسباب التي توجب رفض مقررات كامب ديفيد واهدافه وجاء استمـــرارا لمقررات مؤتمرات قمة سابقة تتركز اهدافهـــا ـــ رغم الصياغات المزوقة ـــ في تصفية القضية العربية من خلال تصفية القضية الفلسطينيـــة تحت اعلام قرار (٢٤٢) او ما يشابهه مـــن الحلول القائمة على شعار السلام العادل والدائم المبني على الاعتراف باسرائيل والسلم معهـــا وتسليمها الاكثرية من ارض فلسطين وتحت شعار اصطناع دويلة فلسطينية في بعض اجزاء الضفة الغربية والقطاع تحكمها منظمة التحرير الممثـــل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين كما قال اهـــل الربـــاط ويقول اهل بغـــداد من ملوك ورؤساء يعرف الله والناس عدم حقهم او حق اي منهم في منح اية جهة كانت تمثيل شعب فلسطين لغرض تصفية مشكلة فلسطين بل تصفية القضيـــة العربيـــة كلهـــا .

ان اهم الوقائع الثابتة التي لا بد مـــن الانطلاق منها في معرض رسم السياسة الخارجية الاردنية لا بل للامة العربية في هذه المرحلة الحرجة وهي الحقائق التي اصبح الاصرار على المكابـــرة



فيها والاستمرار في تشتيت انتباه الجماهـــير عنها اصرارا واستمرارا يبلغان مستوى التضليل التاريخي المتعمد اي المقصود مع سبق للاصرار وهـــي : —

ا — ان اميركا واسرائيل متفقتان اتفاقـــا استراتيجيا وأكيدا وبعيدا على ضرب الوجـــود العربي القومي ضربة قاصمة تفوق في خطرها كل خطط التمزيق التي فرضها الاستعمار على الامة العربية ووطنها ، وتعبر عن المصالح الاميركيـــة الصهيونية الاستراتيجية العليا المشتركة بـــــل الموحدة ، وعن التناقض الحضاري مع الحضارة العربية القائمة على ذلك الوجود العربي القومي وتراثه ، كما تجسم الحقد الاميركي الصهيونـــي على المد التقدمي الثوري العربي الذي قـــــاد الجماهير العربية خلال الفترة الذهبية من النضال العربي القومي التقدمي الحديث الممتد من بداية الخمسينات حتى بداية الستينات حيث صفعت الجماهـــير العربية بقيادة ذلك المـــد القومـــي الاستعمار والصهيونية وحلفاؤهما في كل ساحات الوطن العربي وبصورة خاصة في سوريا ومصر والاردن والجزائر والعراق ، حيث تتوج كل ذلك بقيام الجمهورية العربية المتحدة اول خطوة جدية نحو الوحدة العربية وأول دولة اقامت نصـــــف الطوق اللازم لاسترداد اجزاء الوطن السليبة .

ب — ان هذا الاتفاق الاميركي — الصهيوني على ضرب الوجود العربي الذي اشرنا الـــى منابعه ودوافعه يتبلور في خطة ذات نقطتـــين رئيسيتـــين : —

١ — دفع مصر لموقع المتنكر لانتمائها الى الامة العربية انتماء وجود ومصلحة مصير .

٢ — دفع مصر لصلح منفرد مع اسرائيل ،

٣ — اطلاق يد اسرائيل المستند للنقطتين المذكورتـــين الى : —

ا — الاكتساح الاقتصادي والمعنـــوي والحضاري للمغرب العربـــي .

ب — الاكتساح المسلح الاحتلالي للمشرق العربي لاقامة اسرائيل تمتد من البحر الـــى الصحراء ، تحتل الضفة الشرقية وجنوب لبنان وسوريا ، وتمزق ما بقي الى دول طائفيـــة ... اي الى بلقنة المشرق العربي على حد قول ابـــا ايبان وزير خارجية اسرائيل الاسبـــــــق (حـــزب العمـــــال) .

جـ — ان افعال واقوال الاميركان والصهاينة تؤكد كل واقعة من الوقائع التي اشرنا اليها انفا ، تاكيدا لفظيا ومسلكيا لا يحتاج الى اثبات الا لمن لا يريـــــدون .

د — ان التحالف الاميركي الصهيوني مصمم على تنفيذ المخطط المذكور بصورة تتحدى الراي العام العالمي الشعبي والرسمي ولا تقيم لـــــه وزنا محسوسا فلا تهتم بقرارات الامم المتحدة ، ولا بالبلاغات الدولية الثنائية او غير الثنائيـــــة المشتركة الصادرة عن دول الشرق أو دول اوروبا أو دول بـــلاد العالم الثالث .

هـ — ان كل امل او خطة بان يفرض على اسرائيل اي على الامريكان واسرائيل اي حـــل على الخطة الاميركية — الصهيونية التي اشرنـــا اليها مهما كان فيه من التنازل بالاستناد الـــى مخاطبة الراي العام العالمي بدوله المختلفـــــة الاوروبية او الشرقية انما هما امل وخطة خياليان ما لم يستندا الى قوة ذاتية عربية وعازمة على انتزاع الحق العربي .

٤ — ان كل الشعارات التي ترفع يجب ان تتقرر بادراك اثرها على امتنا العربية من النواحي الفكرية والنفسية ، لا ان تتقرر بمدى تجاوبها مع الـــراي العالمـــي وانه لذلك فلا بد وان تسقط الشعارات التالية باعتبارها غير ذات جـــــدوى عملية ، وبكونها مناقضة لكـــل موقف مبداي ، ومربكة لدى شعبنا وارادته .

ا — شعار السلم العادل لان وصـــف اي سلم يعترف باسرائيل وحقها في الوجود واغتصاب اي جزء من الارض العربية بانه « عادل » ليس وصفا صحيحا بل هو « اثم » آن لنا ان نتجنبه .

ب — شعار السلم الدائم لان وصـــف اي سلم يقوم على بقاء اسرائيل وهي الكيان النازي الذي قام على العدوان والاغتصاب ، بانه دائم يربط امتنا واجيالها الـــلاحقة ويجمد التاريخ في ارضنا انما هو وهم آن لنا ان نتخلص منه .

جـ — ان وصف حقوق شعب فلسطـــين بالمشروعة انما هو وصف مقيد ليعني الاعتـــراف بكل ما اغتصبته اسرائيل . فالحقوق العربية في فلسطين التي تسمى حقوق شعب فلسطـــين هي الحقوق الطبيعية في كل فلسطين وكل تحديد لها بقيد المشروعية انما هو وصف غير مشروع ، آن لنا ان نتوقف من اطلاقه .

ان الموقف والصيغة السليمة والصحيحة في الاوضاع القائمة هي الاعداد العادل الجـــــاد لجبهة الدفاع الشرقية ، ومن ثم التوقف ، ريثما يتم توفير الحد الادنى اللازم من القوة العربيـــة الذاتية ، عن طرح الحلول لمشكلة فلسطـــين او لمشكلة النزاع العربي الصهيوني بزعم الواقعية وكسب الراي العام العالمي بينما هي حلـــول بعيدة كل البعد عن الواقعية وعن كسب الـــراي العام العالمي كراي مؤثر في النتيجة ، والمســـيرة منذ سنة ١٩٦٧ حتى اليوم تثبت كل ذلك اثباتـــا قاطعا . كل ذلك مع العمل المنظم لتاكيد تمســـك امتنا العربية بتحرير فلسطين بكامل ترابهـــا استنادا لاستراتيجية قومية صحيحة ومدروسة تعي حقيقة التحدي الصهيوني وحتمية هزيمتـــه بالمنطق القومي في فهم التحدي ومقاتلته .

٢ — بصدد سياسة الحكومة الاعلامية .

لا يتنازع احد اليوم اثر الاعلام الكبـــير في تكوين الراي العام ، في تكوين الاوضاع العقلية والنفسية للجماهير ، وفي صنع وعيها وتصميمها ، سواء اكان ذلك بصورة ايجابية أم بصـــــورة سلبيـــة .

وفي اوضاع الوطن العربي المعاصرة ، تلعب اجهزة الاعلام ووسائله التي تملكها الدولة دورا متميز الاهمية ومن ثم الخطر والخطورة نظـــرا لاوضاع التخلف العام التي يمر فيها هذا الوطن ، شان بلاد العالم الثالث ، وبسبب غيـــــاب الديمقراطية التي تتيح للمؤسسات الشعبيـــة المعارضة ان تسهم في الراي الاخر الصـــوري التي تختلف عن الراي والصورة الحكومية .

ويؤسفني ان اكون مضطرا للقول في هذه المناقشة ان السياسة الاعلامية الاردنية كما يبدو من وسائل الاعلام الرسمية عامة وبصورة خاصة من التلفزيون سياسة لا اجد فيها الانسجـــام المطلوب في الاخبار او التوجيه مع حقائـــــق ومقتضيات السياسة العامة للدولة وعلى الاخص في مجال السياسة الخارجية ، ومحورهـــا الرئيسي في هذه المرحلة وهو مسالة النـــــزاع العربـــي — الصهيونـــي .

انني تابعت واتابع بكل عناية البـــث التلفزيوني وعلى الاخص منذ بدء كامب ديفيد حتى اليوم ، وانني لاؤكد ان ما كنت اشاهده يؤكد ما ذهبت اليه في الفترة السابقة حتى انني كنـــت اتساءل احقا هذا تلفزيون البلد الذي نسمـــع خطابات وتصريحات المسؤولين فيه سواء خارج هذا المجلس او داخله ، ام تراه تلفزيون بلـــد سائر في ركاب كامب ديفيد والاطراف المشتركة فيه ، ثم أحقا هذا تلفزيون بلد تحتل اسرائيـــل نصفه وتهدد حرابه باحتلال النصف الاخر .

ولقد بلغت دهشتي الذروة عندما لاحظت المدة والطريقة التي عرضت بها وفاة جولدا مائير من التلفزيون الاردني في النشرة العربية والاجنبية فسمعت ورايت ما لا يجوز باي حال سماعه او رؤيته من محطة عربية وعلى الاخص محطـــة عربية رافضة لكامب ديفيد ...

لذلك ولانني انوي ان استعمل الاسلـــوب الذي يحدده النظام الداخـــلي من اجل اجـــراء مناقشة في هذا المجلس حول السياسة الاعلامية للحكومة فانني اكتفي بهذه الاشارة بصـــــدد السياسة الاعلامية واطلب من المجلس ان يوصي بانقاص موازنة التلفزيون (١٠٠٠) دينار .

ثالثـــــا

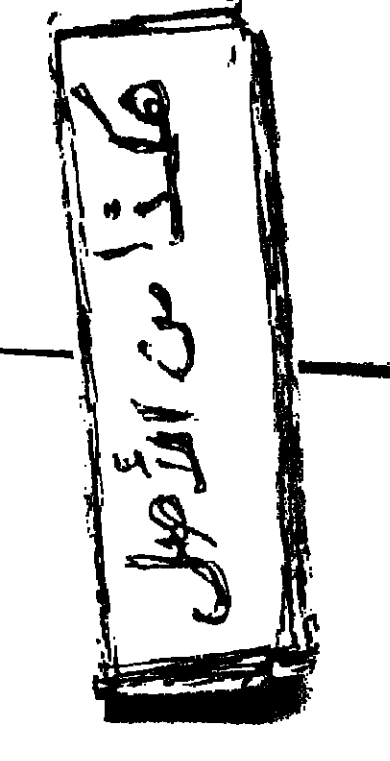
السياسة الماليـــة

اقول السياسة المالية ولم اقل ابـــواب الموازنة ، مع العلم ان كثيرا من فصولها تطالب الضمـــير والوجدان بمناقشات وتساؤلات شتى سيما الفصول التي قفزت فيها النفقات الجارية قفزات هائلة ما بين سنة ٧٧ وسنة ٧٩ حتى لا تكاد تبلغ بعض الاحيان ٢٠٠٪ مما كان عليه في سنة ٧٧ دون تفسير مفهوم في مشروع القانـــون المقدم لهذا المجلس .

ان الذي ارغب ان اناقشه في هذا المجـــال نقطة محددة هي بالعمود الفقري للسياسة المالية التي تستخلص من الموازنة او التي يجـــب ان تستلهمها الموازنة وتتقيد بها .

موجز هذه النقطة انه منذ السنة الاولـــى لسنوات الخطة ، كان في مقدمة الطموحـــات الاردنية الاقتراب من الاكتفاء الذاتي بصـــــدد النفقات الجارية ... اي ان تكون الايـــرادات المحلية مساوية للنفقات الجارية بحيث تغطيهـــا ولا يكون البلد بحاجة الى اية معونات خارجيـــة من اجل مواجهة اي جزء من نفقاته الجارية .

وقد كان المؤمـــل ان تبلغ نسبة الايرادات المحلية الى النفقات الجارية وفقا لتلك الطموحات الطبيعية والسليمة النسب التالية في سنـــوات الخطـــة الخمسية :



السنـــة	النسبة المئوية
١٩٧٦	٪٧٦
١٩٧٧	٪٨٢
١٩٧٨	٪٨٨
١٩٧٩	٪٩٤
١٩٨٠	٪١٠٠

ولدى مراجعة الواقع الفعلي للـــواردات المحلية والنفقات الجارية وما تحقق على طريق التطلعات المشار اليها يتضح لنا ما يلي :

السنة	الواردات المحلية
١٩٧٦	١١٤ر٨
١٩٧٧	١٣٩ر٥
١٩٧٨	١٥٥ر٨
١٩٧٩	١٧٦ر٥

النفقات الجارية	النسبة المئوية بين الايرادات والنفقات
١٤٤ر٥	٪٧٩ر٤
١٩٣ر٩	٪٧١ر٩
٢١١ر٠	٪٧٣ر٨
٢٨٤ر٩	٪٦١ر٩

ويتضح من هذه الارقام ان التطلع الاردني المذكور الصحيح والمبرر قد اصيب بنكسة كبيرة في هذه الموازنة تدعو للتساؤل والاعتراض ، سيما وأن الحكومة فسرت وبررت مطالباتها . بكثـــير من الضرائب والرسوم الجديدة وبشكل خـــاص رسوم جوازات السفـــر المشهورة على اساس المذكـــــور .

ان التفسير الرئيسي لاصرارنا على اهمية تحقيق التطلع المشار اليه في التساوي بـــين الواردات المحلية والنفقات الجارية هو ان تحقيقه يكون شرطا من اهم الشروط القدرة للصمـــود وللضغوط الخارجية ، لان هذه الضغوط تكـــون على اشدها بمقدار مساسها بالنفقات الجاريـــة اللازمة لادامة اجهزة الحكومة وتوفير الخدمات الرئيسية فيها .

لذلك فاننا نعتقد بان الموازنة من هـــذه الناحية جديرة بالاعتراض الشديد ، لقد كان من المفيد كل الفائدة ، باية طريقة والموازنة تتيـــح ذلك ــ الاستغناء مثلا من عشرة ملايين دينـــار واردة في باب الموازنة الجارية ــ فصـــــل المساعدات الاميركية . من اجل تحرير هذا الباب من هذه المعونة التافهة كما المرفوضة كرامة .

واخيرا فانه لا بد لي من الانتهاء بذكـــر النقاط الموجزة التالية : ــ

ا ــ ان كل نقد ورد في هذه الكلمة لسياسة الحكومة لا ينبغي لاحد ان يوظفه لصالح اي شلة من الشلل السياسية التي تتصـــارع أو تتربص طلبا للحكم لانها انتقادات تصدر من موقع رفض هذه الشلل وبمعيار المبادىء الاساسية .

ب ــ الاشادة بالجهد الذي بذلته الحكومة عامة ووزير المالية والموظفين ذوي العلاقـــــة باعداد الموازنة خاصة من اجـــل اعداد هـــذه الموازنة وتقديمها في موعدها الدستوري .

ولكم مني كل تحية واحترام

عضو المجلس الوطني الاستشاري

عبد الله الريمـــاوي

هنا حضر معالي وزير التربية والتعليـــم ومعالي وزير العمـــل .

دولة رئيس المجلس

السيد كمال الدجاني



معالي كمال الدجاني

يلقي كلمته ،

كلمة السيد كمال الدجاني

دولة الـــرئيس ،

حضرات الاخوة والاخوات المحترمين ،

مع تقديري للغايات والاهداف التي تهدف اليها الموازنة الا انه لا بد من الاستيضاح عـــن بعض امور وردت فيها او اغفلت منها وابـــداء بعض الملاحظات بشانها :

اولا :

ان الموازنة تحتوي على كثير من التفاؤل بان (٤٣٪) منها هي من الاعانات والهبات نرجو ان يكون تفاؤلنا وتفاؤل الحكومة في محله وان تصل هذه المعونات من مصادرها مع بالغ التقديـــر والشكر للدول العربية التي قدمتها وتقدمهـــا . الا انني كنت أؤثر لو تم ضغط المصروفات لمواجهة ما قد يحدث من تاخير في وصول تلك المعونات او عدم ورودها اصـــلا .

ثانيـــا :

ومن هنا انتقل الى بحث موضوع العجـــز الوارد في الموازنة واقول اليس الاجـــدر ايضا ضغط المصروفات حتى لا يكون هنالك عجز يؤثر على موازنات الدولة في المستقبل ولتمكـــين الحكومة من مواجهة اية ظروف طارئة .

ثالثـــا :

انني اتفق والاخوين السيدين طاهر حكمت وجودت السبول من اننا كنا نود لو ان الحكومة خصصت مبالغ لتحسين احوال المحاكم والقضاه ولا ضرورة للتكرار الا انني اجد من واجبي ان انوه بانه لا توجد في المملكة اية عمـــارة تشغلها المحاكم يمكن ان تعتبر بحق محاكم اذ لا توجـــد قاعات للمحاكمات ولا بد من وجودها لتيســـير المحاكمات وارجو ان تخصص مبالغ من المـــال في ملاحق للموازنة لانشاء هذه الابنية ولتحسين احوال المحاكم والقضاه .

رابعـــا :

ورد في بعض ابواب النفقات الجاريـــة ــ النفقات التحويلية مبالغ تحت باب هبات واعانات ومكافات مثلا في معهد تدريب المساحة وفي دوائر التسجيل ودائرة الاحصاءات العامة والجمـــارك وسلطة المصادر الطبيعية ووزارة التموين ولا ادري ما هي الهبات او المعونات التي تقدمهـــا هذه الدوائـــر والوزارات اما بالنسبة للمكافات فارجو بيانها ومم تدفع وهل هنالك سقف لكـــل نوع من هذه المكافات .

خامســـا :

اغفلت الموازنة موضوع تحسين احـــوال المتقاعدين من مدنيين وعسكريين اغفالا تامـــا والمتقاعدون فئة من الشعب عانت وتعاني مثلـــه بذلت قصارى جهدها ودمها في خدمة هذا الشعب ومن الضروري ان توفر لهم الحكومة حدا ادنـــى من العيش الكريم اسوة بفئة الموظفين العاملـــين وارجو تخصيص مبالغ في ملاحق الموازنة لرفـــع الرواتب التقاعدية .

سادســـا :

خصصت الحكومة مبالغ لزيادة رواتـــب الموظفين المدنيين والعسكريين ، كثر الحديـــث واللغط حولها لمدة طويلة وبينت الحكومة مقدار زيادة رواتب العسكريين لهم الا انها لم تقم للان بتعيين الزيادات في رواتب الموظفين المدنيين مما خلق قلقا وبلبلة في صفوفهم امل ان تعين الحكومة في ردها مقدار هذه الزيادات لكل فئة من الموظفين المدنيين اسوة بما جرى مع العسكريين .

سابعـــا :

ورد في تقرير اللجنة المالية طلب التخفيف من دعم المحروقات وانني اذ اختلف مع اللجنـــة اختلافا تاما اذ ان اي تخفيف من الدعم سيزيـــد تكاليف المعيشة زيادة كبيرة لا اخال الحكومـــة او المجلس الكريم يرغب فيها وانني مع موافقتـــي على ما اورده الزميل السيد طاهر حكمت بشانها ارجو الاستيضاح عن مقدار المكوس التي جبتها الحكومة عن المحروقات في السنة الماضية ومـــا تقدر انها ستجبيه في هذا العام تنويرا لنا .

والســـلام عليكـــم

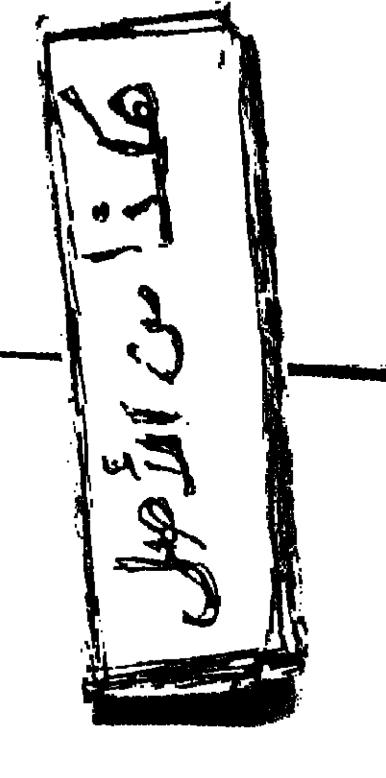
كمال الدجانـــي

دولة رئيس المجلس

الزملاء الدكتور جمال الشاعر اسقط حقه في الكلام والدكتور عيسى قسوس تغيب عـــن المناقشة وبذلك يسقط حقه ايضا في الكـــلام . وارفع الجلسة للاستراحة لتمكين الحكومـــة لتهيئة ردها على المناقشات .

(رفعت الجلسة للاستراحة لمدة نصف ساعة)

وبعدها عاد المجلس للانعقاد .





دولة رئيس المجلس

في ختا م المناقشة نستمع الى رد الحكومة على ملاحظات ومذكرات اعضاء المجلس الكريم ، تفضل معالي وزير المالية .

معالي وزير المالية

السيد محمد الدباس

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ،

حضرا ت الاعضاء المحترمين ،

ارجو بادىء ذي بدء ان اتقدم بالنيابة من الحكومة بالشكر الوافر لاعضاء اللجنة المالية اثناء مناقشة الموازنة لما ابدته من النصح والمشورة والتي تبدى فيها واضحا المشاركة الحقيقية للمسؤولية .

وباستعراض ما ورد في توصيات اللجنة المالية ارجو ان استعرضها واحدة واحدة وارد عليها فيما يتعلق بالتوصية الاولى فقد اوضح دولة رئيس الوزراء وجهة نظر الحكومة فيما يتعلق بايراد الدعم العربي المقرر في مؤتمر بغداد في صلب قانون الموازنة ، واوضح دولة رئيس الوزراء ان الموضوع كان قد درس دراسة جادة واخذ بعين الاعتبار كافة الاعتبارات ، وتقرر في ضوء ذلك ان يفرد نص في قانون الموازنة كما ورد في البـاب الثامـن ، على اساس تخصيص صندوق توضع فيه هذه الاموال وينفق منها بموجب سلفات يصدرها مجلس الوزراء ويسلمها خطوة خطوة ، وارجو ان يكون في هذا الايضاح بالاضافة الى ما ذكره السيد دولة الرئيس ما يكفي للاجابة على هذه النقطة ، وهو في النهاية امر فيه اجتهاد . ومن اجتهد واصاب فله حسنتان ومن اجتهد واخطا فله حسنة واحدة .

فيما يتعلق بالنقطة الثانية التي وردت على دعم المحروقات ، وملاحظات اللجنة المالية على هذا الدعم وضرورة البدء الى تخفيضه وتوفير ما يفيض من هذا التوفير وانفاقه على الابواب المختلفة الموجودة لدينا ، هذا الموضوع درس بعناية فائقة . اما فيما يتعلق بالابواب المختلفة فاعتقد ان البلديات على سبيل المثال ، تتقاضى بموجب قانون رسوم رخص المهن ما يترتب من ايرادات بلغ ما يتجاوز اربعة ملايين دينار انفق على مشاريع البلديات المختلفة ، وكذلك قانون النقل على الطرق .

فيما يتعلق في البند الخامس الوارد على الصفحة الرابعة من توصيات اللجنة المالية حيث لاحظت اللجنة ان جداول المشروعات خلت من ارقام المخصصات في حالات كثيرة وخصوصا المشروعات الكبيرة .

الواقع ان عدم ايراد مفردات هذه المخصصات كان يتوفر كما كان يجري في السنوات السابقة كلها هو اتاحة المرونة عند تنفيذ هذه المشاريع للتصرف بهذه المخصصات ، وبالتالي كلفة المشاريع واضحة ومعروفة حسب الدراسات التي توضع لها وبالتالي عند المباشرة في التنفيذ قد يتعطل مشروع لسبب من الاسباب ، وقد يصعب تنفيذ مشروع من المشاريع فيجب ان تكون هناك مرونة في الاستفادة من مخصصات مشروع لمشروع اخر حتى لا تتعطل المشاريع كلها لسبب او لاخر اثناء السنة المالية .

فيما يتعلق في البند السادس من الصفحة ذاتها من حيث ان اللجنة رات ان تصنيف بعض اللوازم يرد في النفقات الجارية احيانا او في النفقات الراسمالية احيانا اخرى ، الواقع كانت الملاحظة وجيهة ، لكن ما ورد في باب النفقات الجارية من ان بعض المخصصات انفقت لشراء

سيارات اعتبرت من السنة المالية ، نحن نعتبره انه استبدال سيارات قديمة لسيارات جديدة لغايات ادامة المؤسسة التي تقتني مثل هذه السيارات او ان كانت بعض لوازم اخرى فانها تكون مبينة ، تعتبر حسب التعريف الدولي من النفقات الجارية ، ولذلك وبهذا الصدد كل ما ينفق على ادامة الخدمات عن النفقات من المشاريع الراسمالية الانمائية ، وهذا جرى من خلال ترتيب الموازنة بكاملها .

فيما يتعلق في البند السابع على الصفحة الرابعة حول ملاحظة اللجنة المالية على ميزانيات دوائر مؤسسة رعاية الشباب الثلاث بانها متساوية الارقام من جميع بنود الانفاق للعام المالي ١٩٧٩ . الواقع ان وزارة الثقافة والشباب اسست عام ١٩٧٦ وكانت تقوم بنفقات مختلفة ، في العام الماضي قمنا بفصل موازنة الوزارة الى بابين ، الوزارة ، ومؤسسة رعاية الشباب وفي السنة الحالية افردنا اربعة برامج . ثلاثة برامج هي المسرح الملكي وكلية الرياضة ، وهذين البندين الجديدين اضيفا لاول مرة ، وتشغيل هذا الجهاز كان يصعب في وحدة واحدة . السنة عندما بدأنا بوضع مشروع قانون الموازنة كان في الحقيقة من الصعب قبل ان تمارس هذه الادارة ممارساتها الفعلية ان نتعرف حقيقة على النفقات الفعلية التي يجب تخصيصها للعام المالي ١٩٧٦ فاعتبرنا سنة الاساس هي بداية فعالية هذه الادارات في سنة ١٩٧٨ ، ولذلك قسمنا مخصصاتها بالتساوي تقريبا على هذه الجهات بشكل مفرد ابتداءا من مطلع العام المالي الجديد وبالتالي في نهاية العام تكون الصورة قد وضحت ايضاحا كاملا وتعالج مخصصاتها كما تعالج مخصصات باقي دوائر المؤسسة .

فيما يتعلق بالملاحظة على ايرادات مؤسسة رعاية الشباب ، كما قال بعض الاخوان ان النادي الذي يقوم بتشغيل اجزاء مهمة من المدينة الرياضية مثل قصر الثقافة والمنصف والبركة ، الواقع ان هذا تم بناءا على ترخيص من وزارة الشؤون الاجتماعية ، وبالتالي يقوم بالانفاق على النشاطات التي يمارسها ويواجه هذا الانفاق من الايرادات المتاتية مما يتقاضاه سواء من بدلات الاشتراك او ما يتقاضاه على النشاطات الاخرى . على كل حال سيعاد النظر في هذا الموضوع في مطلع هذه السنة وبالتالي الايرادات التي تتاتى عن هذا التشغيل سترد للخزينة مباشرة . الان جزء كبير منها امانات يصرف منها على هذا المرفق

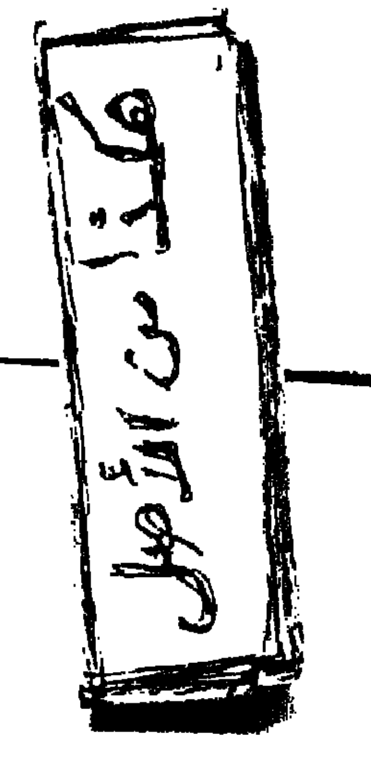
فيما يتعلق بالبند الثامن الذي تقول فيه اللجنة ـ لاحظت اللجنة ان القروض الداخلية تقيد ايراد راسمالي وهو ليس كذلك ـ الحقيقة ان المادة المقصودة فيها هي القروض الداخلية والبالغة في مشروع قانون الموازنة (٢٠) مليون دينار . هذا الايراد هو فعلا ايراد راسمالي وينفق بتمامه على المشاريع الانمائية . وبالتالي في تقارب بين وضعه في الراسمالية وانفاقه على المشاريع الانمائية ، ولا اعتقد ان هناك خلل في هذه الناحيـة .

المادة التاسعة في توصية اللجنة الكريمة ، والتي هي فقره (و) من المادة في نص القانون الحكومة تؤيد حذف الفقرة بكاملها .

فيما يتعلق في المادة (١٠) ا ـ والتي توصي بضرورة ربط الجداول الملحقة بقانون الموازنة والتي فيها تفصيلات انفاق كل الوزارات والدوائر والمؤسسات وان كنا نعتقد ان القانون الذي يقدم للمجلس هذا القانون بموجب احكام الدستور ، هي تفاصيل لاجمالي النفقات الواردة في مشروع القانون المقدم للمجلس الكريم والذي سيجري التصويت عليه . فايرادها اجمالا ، ونحن كحكومة ليس لدينا ما يمنع من اعتبار هذه الجداول التفصيلية جزء من الموازنة . وتحكمها قوانين عامة . لكنها من حيث المبدا ، الجداول الاساسية هي الجداول التي تتضمن الواردات والنفقات بشكل اجمالي ونحن ملتزمين باحكام الدستور وبالتالي لا ارى ضيرا من اعتبارها اي هذه الجداول جزءا من قانون الموازنة المقد م الى المجلس الكريم .

فيما يتعلق في الفقرة ـ ب ـ من البند العاشر والتي هي الغاء ضريبة المواشي لتشجيع تربيتها معروف لدى الاخوان الكرام انه ليس هناك ضريبة وليس هناك تعداد ، الغي التعداد منذ مدة طويلة ، الوارد هنا في الحقيقة هو نوعين من الضريبة التي تستوفيها الدولة

ا ـ الضريبة المستوفاة على الاغنام المستوردة من الخارج . وضريبة اخرى تستوفى على المواشي التي تدخل للاردن بقصد الرعي . فلا ارى ضرر على هذه الضريبة فيما يتعلق بضريبة



الحرس الوطني . فعلا ليست هناك ضريبة ، اصبحت اسم على غير مسمى والذي نتقاضاه هو رسم الطابع ، وبالتالي ستقوم الحكومة بدراسة هذا الامر بحيث يضاف هذا الرسم والذي هو واحد بالالف لقانون رسوم طوابع الواردات، وفيما يتعلق بشطب رخص المهن خارج المناطق البلدية لانها تجبى لصالح المجالس القروية ، الحقيقة ان وزارة المالية تقوم به بالنيابة عن المناطق التي ليس بها مجالس قروية او بلدية وهي امانة توضع وتصرف للجهات المستفيدة من هذا الرسم.

فيما يتعلق بالفقرة — ج — طبعا نتمنى ان ربنا يوفقنا وان نتخلص من العجز بحيث تبدا الموازنة موازنة جيدة .

فيما يتعلق بالفقرة — د — من المادة (١٠) والتي هي نشر جدول في قانون الموازنة يتضمن جميع الضرائب والرسوم التي تجبيها الدولة حتى يتبين مدى العبء الضريبي على المكلفين والهيئات المستفيدة من هذه الضرائب . طبعا نحن نرحب وسوف نقوم بتقديم من هذا الجدول في السنة المالية القادمة انشاء الله .

المادة — هـ — اجبنا عليها وهي التي تتعلق بواردات مدينة الحسين للشباب .

الفقرة — و — على الصفحة السادسة من التقرير والذي هو شكل تنظيمي ، طبعا نحن نوافق اللجنة الكريمة عليه كلية ، لانه سيصبح في وضع افضل مما هي واردة في مشروع السنة الحالية .

فيما يتعلق بالفقرة — ز — في الصفحة السادسة والمتعلقة بفصل فوائد الدين العام من فوائد القروض الخارجية جرى هذا الفصل في مشروع قانون الموازنة الحالي .

فيما يتعلق في المادة (١١) بتوصية اللجنة القديمة طبعا هذه لدولة الرئيس .

فيما يتعلق في البند (١٢) ايضا نحن نتوجه مع المجلس الكريم ان تتمكن الحكومة من ضبط الاسعار بحيث لا يكون هناك اختلال واستغلال واحتكار . هذا ما احببت ان اقوله فيما يتعلق بتقرير اللجنة المالية ، وارجو ان يكون هذا مقبولا من مجلسكم الكريم . وبالتالي بالنسبة لمشروع القانون فهو متروك للاخوان في المجلس الكريم للتصويت عليـــه .

في نقطة يمكن اثارها معالي الاخ كمال بك فيما يتعلق برقم المكوس على المحروقات هو (٢) مليون حتى نهاية السنة ومائة الف دينار في نقطة ثانية اثارها معالي الاخ عبد اللهالريماوي فيما يتعلق بزيادة الايرادات المحلية . من سياسة الحكومة انها بدات الخطط الثلاثية والخماسية بان تزيد الايرادات المحلية بحيث تتساوى خلال سنوات الخطة مع الانفاق الجاري . الواقع ان هذه السياسة هي التي تنتهجها الحكومة هذه الحكومة والحكومات السابقة ، لكنا نؤكد عليها اليوم كثيرا فلو اخذ معالي الاخ بعين الاعتبار انه وارداتنا المحلية بحدود (١٧٦) مليون ، نفقاتنا الجارية هي (٢١٤) مليون . لو اضاف الى النفقات الواردة وخصمنا من النفقات الدعم للمحروقات ولزيادات الرواتب للمدنيين والعسكريين والدعم للتموين لبلغت النسبة بين الايرادات المحلية وبين النفقات الجارية بحدود (٨٥٪) وهو قريب جدا مما طمحت اليه خطة التنمية في هذا المضمار .

نرجو ان نكون قادرين انشاء الله في السنة القادمة من ان نطور هذه الايرادات ومن ان نضغط من النفقات ، لانه وبقناعة وبصدق هذه الموازنة كالموازنات السابقة دققت تدقيقا شديدا جدا، وفي قناعتنا انه ليس هناك دينار واحد يصرف الا في موضعه ، وبطبيعة الحال لا نستطيع ان نقدم على شيء لا نعلمه . اكتفي بهذه الكلمة وارجو تقديم الشكر الخالص للمجلس الكريم قبل وبعد اقراره لمشروع قانون الموازنة .

دولة رئيس المجلس

اذا يأمر المجلس بعد الاستماع الى دولة الرئيس ورد الحكومة ستطرح توصيات اللجنة للمجلس الكريم لابداء الراي عليها وبعدها مشروع قانون الموازنة والحقيقة هذا ليس مجال اعطاء مناقشة جديدة ، انما لك الحق في قولك ورايك .

دولة رئيس المجلس

طاهر بك .

السيد طاهر حكمت

يبدو ان معالي وزير المالية اعتقد ان قرار او توصيات اللجنة المالية هو بمثابة قرار نهائي على هذا قام باعطاء وعد بانه سياخذ بعين

الاعتبار موضوع المحروقات ، مع ان هذا الموضوع خلافي ولم يتفق عليه المجلس ، واعتقد انه اخذه بمثابة توصية ،وارجو ان لا يفسر ما قاله معالي وزير المالية التزاما من الحكومة بتخفيض الدعم .

دولة رئيس المجلس

السيدة انعام

السيدة انعام المفتي

دولة الرئيس ، اود فقط ان اقول اننا في هذه الجلسة الهامة خرجنا على النظام المتبع في جلسات المجلس . وهو اننا نناقش التوصيات التي تاتي من اي لجنة اولا نتبناها او يتفق عليها المجلس ككل . ومعالي وزير المالية اجاب على توصيات اللجنة المالية وكأن المجلس قد تبناها وقضية دراستها مرة اخرى من قبل المجلس وابداء الراي حولها يشكل الى حد وكبير الرد .

دولة رئيس المجلس

الحقيقة لم نخالف النظام ، وتوصيات اللجنة تليت في بداية المناقشة ثم تلاها ملاحظات الاعضاء واستكملت الصورة ، وسيعود الامر للمجلس لاعطاء رايه حول التوصيات وحول الموافقة عليها وعلى قانون الموازنة .

دولــة رئيس المجلس

جودت بك .

السيد جودت السبول

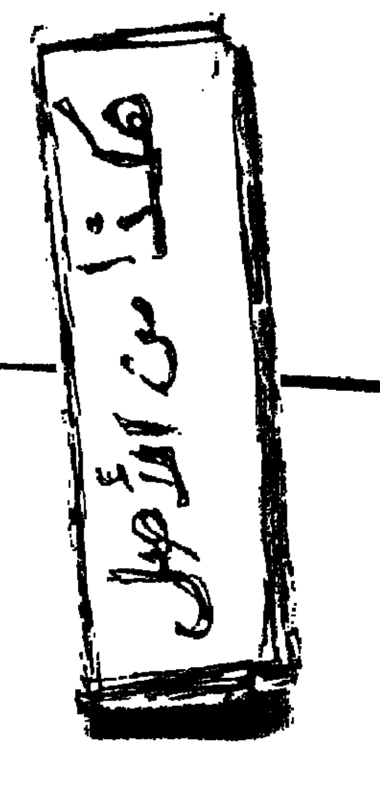
دولة الرئيس ، معالي الوزير لم يعلق على الفقرة رقم (٢) والفقرة رقم (٣) علق على الفقرة رقم (١) وانتقل الى الفقرة رقم (٤) .

دولة رئيس المجلس

معالي الوزير .

معالي وزير المالية

بالنسبة للبند الذي اشار اليه الاخ جودت السبول وعلى ضوء توصية اللجنة بتمنيها بان يرصد كامل المبلغ لابواب الانفاق المقررة بحيث لا يتم الانفاق او الالتزام به الا في حدود المبالغ الممولة من هذه المساعدات ، قلت انا بان دولة الرئيس اجاب على هذا البند وكررت فقط ما اوضحه دولة الرئيس والفقرة الثانية هي مرتبطة بالفقرة الاولى ، وهو ومن هذا المنطلق كانت اللجنة تفضل ان يخصص الجزء الاكبر من مخصصات التنمية للمشروعات الانتاجية — طبعا انا لا اريد ان ادخل في تفاصيل المشروعات التي بين ايديكم والتي وردت في مشروع قانون الموازنة الحقيقية ما خصص للمشروعات الانمائية للعام المالي ١٩٧٩ يفوق ما خصص في اية سنة مرت على موازنات الدولة . في السنة الماضية كانت المخصصات الانمائية بحدود (٧٥) مليون وفي هذه السنة تجاوز (١١٢) مليون . وهذا دليل واضح على ان الحكومة اهتمت فعلا بان تخصص ما تتمكن من توفيره وتاويله للمشروعات الانمائية . وكل هذه المشاريع هي مشاريع انتاجية ومشاريع خدمات ومتصلة بتشغيل هذه الخدمات، سواء في هذه المشاريع او ما ارتبط انتاجية مباشرة . اتصور انني اوفيت هذه النقطة ، فيما يتعلق بالبند الثالث ان كلفة المعيشة المتزايدة تستدعي تحسينا اكبر في رواتب العاملين في خدمة الدولة والمتقاعدين منهم وتوصي اللجنة بأن تعمد الحكومة الى زيادة الرواتب جميعها زيادة متساوية في علاوة غلاء المعيشة انصافا لذوي الرواتب المتدنية واجراء تعديل معقول في الرواتب الاساسية . بطبيعة الحال واضح وصرحت الحكومة ان مجلس الوزراء امس وافق على الزيادات التي قررها لجهاز الخدمة المدنية كما وافق قبل ذلك على الزيادات المقررة لافراد القوات المسلحة بكافة رتبه ، وان كلفة الزيادة للموظفين المدنيين بلغت بحدود ٥ر٦ مليون دينار . في قناعة الحكومة ان هذا هو الحد الاقصى الذي تتمكن من توفيره لزيادة رواتب هؤلاء ، وقالت الحكومة ان هذه الزيادة في معظمها انصبت على الرواتب الاساسية للموظفين حتى يعينهم في مستقبلهم فيما يتعلق بتقاعدهم طبعا جزء منها من هذه الزيادة في الراتب الاساسي ستنعكس على العلاوة فيما يتعلق بنظام العلاوات الموحد . وفي تصوري وتصور الحكومة والتي انا عضو منها ان مثل هذه المعادلة التي اخذت من وقت الحكومة مدة طويلة لانها عندما تقرر شيء يجب ان تقرره من خلال المسؤولية الكاملة مع شدة العطف اللامحدود على قطاع الخدمة المدنية ، هذا ما تتمكن موازنة الدولة ان تقدمه لهذا القطاع وهو قطاع مهم وبدونه ما فيش خدمات ، ارجو ان يكون في هذا تفسيرا كافيا لهـذا البنـــد .



الحرس الوطني . فعلا ليست هناك ضريبة ، اصبحت اسم على غير مسمى والذي نتقاضاه هو رسم الطابع ، وبالتالي ستقوم الحكومة بدراسة هذا الامر بحيث يضاف هذا الرسم والذي هــو واحد بالالفبالقانون رسوم طوابع الواردات،وفيما يتعلق بشطب رخص المهن خارج المناطق البلدية لانها تجبى لصالح المجالس القروية ، الحقيقة ان وزارة المالية تقوم به بالنيابة من المناطق التي ليس بها مجالس قروية او بلدية وهي امانـــة توضع وتصرف للجهات المستفيدة من هذا الرسم.

فيما يتعلق بالفقرة ــ ج ــ طبعا نتمنى ان ربنا يوفقنا وان نتخلص من العجز بحيث تبـــدا الموازنة موازنة جيدة .

فيما يتعلق بالفقرة ــ د ــ من المادة (١٠) والتي هي نشر جدول في قانون الموازنة يتضمـــن جميع الضرائب والرسوم التي تجبيها الدولة حتى يتبين مدى العبىء الضريبي على المكلفين والهيئات المستفيدة من هذه الضرائب . طبعا نحن نرحب وسوف نقوم بتقديم من هذا الجدول في السنـــة المالية القادمة انشاء الله .

المادة ــ هـ ــ اجبنا عليها وهي التي تتعلق بواردات مدينة الحسين للشباب .

الفقرة ــ و ــ على الصفحة السادسة من التقرير والذي هو شكل تنظيمي ، طبعا نحن نوافق اللجنة الكريمة عليه كلية ؛ لانه سيصبح في وضع افضل مما هي واردة في مشروع السنـــة الحاليـــــة .

فيما يتعلق بالفقرة ــ ز ــ في الصفحـــة السادسة والمتعلقة بفصل فوائد الدين العام من فوائد القروض الخارجية جرى هذا الفصـــل في مشروع قانون الموازنة الحالي .

فيما يتعلق في المادة (١١) بتوصية اللجنة القديمة طبعا هذه لدولة الرئيس .

فيما يتعلق في البند (١٢) ايضا نحن نتوجه مع المجلس الكريم ان تتمكن الحكومة من ضبط الاسعار بحيث لا يكون هناك اختلال واستغلال واحتكار . هذا ما احببت ان اقوله فيما يتعلـــق بتقرير اللجنة المالية ؛ وارجو ان يكون هـــذا مقبولا من مجلسكم الكريم . وبالتالي بالنسبـــة لمشروع القانون فهو متروك للاخوان في المجلس الكريم للتصويت عليــــه ؛

في نقطة يمكن اثارها معالي الاخ كمال بــك فيما يتعلق برقم المكوس على المحروقات هـــو (٢) مليون حتى نهاية السنة ومائة الف دينـــار في نقطة ثانية اثارها معالي الاخ عبد اللهالريماوي فيما يتعلق بزيادة الايرادات المحلية . من سياسة الحكومة انها بدات الخطط الثلاثية والخماسيـــة بان تزيد الايرادات المحلية بحيث تتساوى خـــلال سنوات الخطـــة مع الانفاق الجاري . الواقـــع ان هذه السياسة هي التي تنتهجها الحكومـــة هذه الحكومة والحكومات السابقة ، لكنا نؤكـــد عليها اليوم كثيرا فلو اخذ معالي الاخ بعـــين الاعتبار انه وارداتنا المحليـــة بحدود (١٧٦) مليون ، نفقاتنا الجارية هي (٢١٤) مليون . لو اضاف الى النفقات الواردة وخصمنا من النفقات الدعم للمحروقات ولزيادات الرواتب للمدنييـــن والعسكريين والدعم للتموين لبلغت النسبة بين الايرادات المحلية وبين النفقات الجارية بحدود (٨٥٪) وهو قريب جدا مما طمحت اليه خطـــة التنمية في هذا المضمار .

نرجو ان نكون قادرين انشاء الله في السنة القادمة من ان نطور هذه الايرادات ومن ان نضغط من النفقات ، لانه وبقناعة وبصدق هذه الموازنة كالموازنات السابقة دققت تدقيقا شديدا جــدا، وفي قناعتنا انه ليس هناك دينار واحد يصرف الا في موضعه ، وبطبيعة الحال لا تستطيع ان تقدم على شيء لا نعلمه . اكتفي بهذه الكلمة وارجـــو تقديم الشكر الخالص للمجلس الكريم قبل وبعـــد اقراره لمشروع قانون الموازنة .

دولة رئيس المجلس

اذا يامر المجلس بعد الاستماع الى دولـــة الرئيس ورد الحكومة ستطرح توصيات اللجنـــة للمجلس الكريم لابداء الراي عليها وبعدهـــــا مشروع قانون الموازنة والحقيقة هذا ليس مجال اعطاء مناقشة جديدة ، انما لك الحق في قولـــك ورايك .

دولة رئيس المجلس

طاهـــر بك .

السيد طاهر حكمت

يبدو ان معالي وزير المالية اعتقد ان قـــرار او توصيات اللجنة المالية هو بمثابة قرار نهائـــي على هذا قام باعطاء وعد بانه سياخذ بعيـــن

الاعتبار موضوع المحروقات ، مع ان هـــــذا الموضوع خلافي ولم يتفق عليه المجلس ، واعتقد انه اخذه بمثابة توصية ؛وارجو ان لا يفســـر ما قاله معالي وزير المالية التزاما من الحكومـــة بتخفيض الدعم .

دولة رئيس المجلس

السيدة انعـــام

السيدة انعام المفتي

دولة الرئيس ، اود فقط ان اقول اننـــا في هذه الجلسة الهامة خرجنا على النظام المتبع في جلسات المجلس ، وهو اننا نناقش التوصيـــات التي تاتي من اي لجنة اولا نتبناها او يتفق عليهـــا المجلس ككل ، ومعالي وزيـــر المالية اجاب على توصيات اللجنة المالية وكان المجلس قد تبناهـــا وقضية دراستها مرة اخرى مـــن قبـــل المجلس وابداء الراي حولها بشكل الى حد وكبير الرد .

دولة رئيس المجلس

الحقيقة لم نخالف النظام ، وتوصيات اللجنة تليت في بداية المناقشة ثم تلاها ملاحظـــات الاعضاء واستكملت الصورة . وسيعود الامـــر للمجلس لاعطاء رايه حول التوصيات وحـــول الموافقة عليها وعلى قانون الموازنة .

دولـــة رئيس المجلس

جودت بك .

السيد جودت السبول

دولة الرئيس ، معالي الوزير لم يعلق علىالفقرة رقم (٢) والفقرة رقم (٣) علق على الفقرة رقم (١) وانتقل الى الفقرة رقم (٤) .

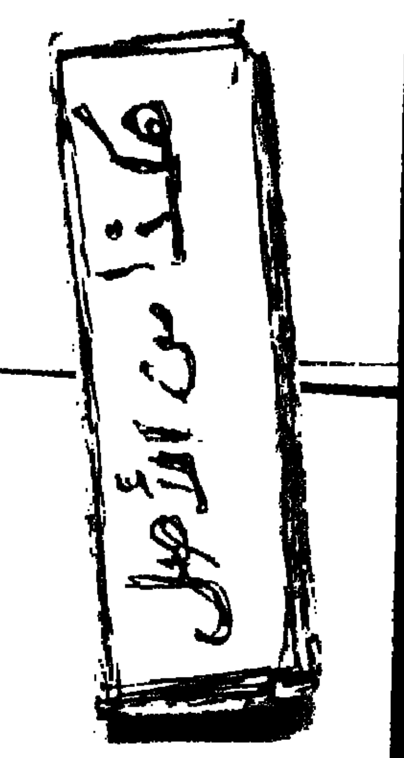
دولة رئيس المجلس

معالي الوزير .

معالي وزير المالية

بالنسبة للبند الذي اشار اليه الاخ جودت السبول وعلى ضوء توصية اللجنة بتمنيها بـــان يرصد كامل المبلغ لابواب الانفاق المقررة بحيـــث لا يتم الانفاق او الالتزام بـــه الا في حدود المبالغ الممولة من هذه المساعدات ، قلت انا بان دولـــة الرئيس اجاب على هذا البند وكررت فقط مـــا اوضحه دولة الرئيس والفقرة الثانية هي مرتبطة بالفقرة الاولى ؛ وهو ومن هذا المنطلق كانـــت اللجنة تفضل ان يخصص الجزء الاكبر مـــــن مخصصات التنمية للمشروعات الانتاجية ــ طبعا

انا لا اريد ان ادخل في تفاصيل المشروعـــات التي بين ايديكم والتي وردت في مشروع قانـــون الموازنة الحقيقية ما خصص للمشروعاتالانمائية للعام المالي ١٩٧٩ يفوق ما خصص في اية سنـــة مرت على موازنات الدولة . في السنة الماضيـــة كانت المخصصات الانمائية بحدود (٧٥) [illegible] وفي هذه السنة تجاوز (١١٢) مليون . [illegible] دليل واضح على ان الحكومة [illegible] فعلا [illegible] تخصص ما تتمكن من [illegible] الانمائية . [illegible] هذه المشاريع [illegible] انتاجية ومشاريع خدمات [illegible] هذه الخدمات . [illegible] في هذه المشاريع [illegible] انتاجية مباشرة . اتصور انني [illegible] النقطة ، فيما يتعلق بالبند الثالث ان [illegible] المعيشة المتزايدة [illegible] العاملين في خدمة الدولة والمتقاعدين [illegible] اللجنة بان تعمد الحكومة الى زيادة الرواتب جميعها زيادة متساوية في علاوة غلاء [illegible] انصافا لذوي الرواتب المتدنية واجراء [illegible] معقول في الرواتب الاساسية . بطبيعة الحال واضح وصرحت الحكومـــة ان مجلس الوزراء امس وافق على الزيادات التي قررها لجبـــ[illegible] الخدمة المدنية كما وافق قبل ذلك على الزيادات المقررة لافراد القوات المسلحة بكافة رتبه ؛ وان كلفة الزيادة للموظفين المدنيين بلغت بحدود (٦ر[illegible]) مليون دينار . في قناعة الحكومة ان هذا [illegible] الحد الاقصى الذي تتمكن من توفيره لزيادة رواتب هؤلاء ، وقالت الحكومة ان هذه الزيادة فـــي معظمها انصبت على الرواتب الاساسية للموظفين حتى يعينهم في مستقبلهم فيما يتعلق بتقاعدهـــم طبعا جزء منها من هذه الزيادة في الراتب الاساسي ستنعكس على العلاوة فيما يتعلق بنظام العلاوات الموحد . وفي تصوري وتصور الحكومة والتـــي انا عضو منها ان مثل هذه المعادلة التي اخذت من وقت الحكومة مدة طويلة لانها عندما تقرر شيء يجب ان تقرره من خـــلال المسؤولية الكاملة مع شدة العطف اللامحدود على قطاع الخدمـــــة المدنية ، هذا ما تتمكن موازنة الدولة ان تقدمـــه لهذا القطاع وهو قطاع مهم وبدونه مـــا فيش خدمات ، ارجو ان يكون في هذا تفسيرا كافيـــا لهـــذا البنـــــد .



دولة رئيس المجلس

جـودت بك .

السيد جودت السبول

نرجو توضيح النسبة او نسبــة المعدلات لان الموظفين يتساءلوا بانه لماذا لم توضح الزيادة مثل الجيش .

دولة رئيس المجلس

معالي الوزيــــر

معالي وزير الماليــة

اذا سمح لي دولة الرئيس ، معدلاتالزيادة للقوات المسلحة اذيع . والحقيقة ان الحكومــة لم تذع ، هذا القائد الاعلى بحكم الدستور صدر تعميم ، وهو تعميم مكتوم لو اطلعت عليه انــــا لاطلعت عليه بطريقة غير مشروعة . الحكومــة لم تذع ، والحكومة بقناعتي لا تقدر قبل اقــــرار الموازنة نا تعلق اي شيء عن هــذه الزيادة لان مجلسكم الكريم هو الذي يعطي الحكومة الحــق بان تبين اي مشروع يتعلق بما تضمنه مشروع الموازنة ان تعلق اي شيء عن هذه الزيادة لان نخالف ، وارجو ان يكون في ذلك توضيح كــاف. واذا في ملاحظات انا على استعداد للاجابة عليها.

دولة رئيس المجلس

سلمـــــان بـــك

السيد سلمان القضــاه

يا سيدي في الحقيقة توصيا تاللجنة المالية هي مشروع توصية المجلس .وحتى الان المجلس لم يناقشها . والنقاط التي اوضحها معالي وزير المالية لا اعتقد ان فيها مخالفة ، وانما هي توضيح وجهة نظر الحكومة حول هذه الملاحظات وقــد تقيد المجلس في هذه الملاحظات ، ولذلك وقبل كل شيء ان يصوت او تستعرض توصيات اللجنــة حتى نقر ما يجب ، وعلى ضوء ذلك يكون اوضح لدولة الرئيس ان يوضح النقاط التي تنشا فــي المجلس والنقاط التي وردت في التوصيات .

دولة رئيس المجلس

ست نائلة .

السيد نائلة الرشدان

ما اوضحه معالي وزير المالية بالنسبــة للفترة (٣) كان بالنسبة للعاملين في خدمــة الدولة وليس للمتقاعدين .

معالي وزير الماليــة

انا في الحقيقة لا اريد ان اتجاوز ولكن دولة الرئيس يعذرني لان دولة الرئيس ليست لــــه كلمة ، والامر معروض على المجلس الكريم ، نحن عندنا توصيات اللجنة المالية ، الحكومة وعلــى لسان وزير المالية وبتواضع تبد يرأيها في كثير من النقاط المتفق عليها وفي توضيح النقاط الاخــرى الامر متروك لكم . دولة الرئيس خارج الصورة، اذا في اسئلة توجه للموازنة المطروحة بين ايديكم انا بالنيابة على استعداد للاجابة عليها لتصبــح الامور واضحة دولة الرئيس ربما كانت له كلمة خارج النطاق الذي نبحث فيه الان . فيما يتعلق بالمتقاعدين الحكومة مهتمة بدراسة الموضــوع اولا عدد المتقاعدين بحدود (٤٨) الف متقاعــد. بطبيعة الحال ليس بالامكان النظر في قضايــــا الرواتب لان الرواتب تخضع للقانون ، لكـــن ستدرس الحكومة ضمن امكانياتها وحسب مــا يتوفر لها النظر في مساعدات لهم وهم جديرون بالنظر فيما يتعلق بعلاواتهم . وهذا الامر يتطلب دراسة خلال الفترة القادمة ونامل ان الحكومــة تكون قادرة على دعم هذه الفئة المهمة . ارجــو ان اكون قد اوضحت هذه النقطة .

دولة رئيس المجلس

السيد اخو ارشيدة

السيد عبد الله اخو ارشيده

برايي ان مشروع قانون الموازنة اخذ وقت كاف من المناقشة واقترح ان يعرض مشروع الموازنـــة على التصويت .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ جودت

السيد جودت السبول

يا سيدي انا ارى ان معظم الزملاء قــد اجمعوا على الموافقة على توصيات اللجنة المالية ولذلك انا اقتــرح طرح التوصيات التـي وردت باستثناء البند الرابع منها للتصويت وبذلك ننتهي من هذا الموضوع .

دولة رئيس المجلس

سلمان بك .

السيد سلمان القضــاه

يا سيدي انا اضيف بند اخر ، البند (١) حول الدعم العربي . الحقيقة الصيغة التـــي

جاءت منها لا تعطي شيء جديد ، وطالما انهــا وردت في القانون اقترح شطب الفقرة كلها .

دولة رئيس المجلس

معالي احمد بك .

السيد احمد الطراونــة

يا سيدي العمل المنظم يقتضي وقت اقــل ارجو ان ناخذ التواصي بند بند ، اما اذا بقينـــا بهذا الاسلوب لم نكمل الموازنة . فارجو اننصوت على القانون وعلى التوصيات وننهي الموضــوع ولذلك اقترح ان نقفل باب المناقشة .

دولة رئيس المجلس

الحقيقة بقي امامنا بقية رد الحكومة علــى لسان دولة الرئيس . والان يتفضل مقرر اللجنة الماليـــــة .

السيد احمد الطراونــة

دولة الرئيس نقطة نظام .

دولة رئيس المجلس

شرف .

السيد احمد الطراونــة

في التواصي عدة نقاط معالي الوزيــــر بينها . فالنقاط التي ليس عليها خلاف ارجــو ان لا تطرح للتصويت وان يطرح للتصويت او في الراي النقاط التي عليها خــلاف اما النقاط التي اتفقنا عليها لا لزوم لبحثها من جديد .

دولة رئيس المجلس

امين بك .

السيد امين شقير

يا سيدي كلنا موافقين مع الاخ ابو هشام على اقتراحه بحيث يصوت على التوصيــات بندا بندا وما تتوفر فيه القناعة يمر ، ايضاحات الحكومة ليست بالضرورة الزام للمجلس للموافقة عليها او عدم الموافقة ، فارجو ان نتقيدبالتصويت عليها بنــدا بنــدا .

دولة رئيس المجلس

امامنا الان توصيات اللجنة والمقدمــــة باعتقادي الكل مجمع عليها وناتي الى البنــود بندا بندا . البند الاول ابدي عليها ملاحظات ، وصيتان القرار سواء شكر الدول او شكــر الحكومة او التفاؤل بالموازنة هذا جميع المجلس باعتقادي موافق عليه ، انما ناتي للتوصيــات وموضوع البند الاول والذي هو ملاحظة علــى ضرورة ادراج كل الدعم في الصيغة الــواردة في التوصيــــة .

الاستاذ طاهـــر .

السيد طاهر حكمت

اقترح الغاء هذه التوصية بعد الايضــاح الذي تقدم بــه دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس

سلمان بك .

السيد سلمان القضاه

اثني على ذلك .

دولة رئيس المجلس

من يوافق على الغاء هذا البند من التوصية التي جاءت من اللجنــة .

الجميــــع :

موافقـــون .

دولة رئيس المجلس

الغيت ، وشكــرا .

البند الثاني .

اصـــوات

موافقيــــن .

دولــة رئيس المجلس

المجلس يوافق على البند الثاني

الجميـــــع :

موافقـــون .

دولة رئيس المجلس

شكـــــرا .

البند الثالث حول تحسين اوضاع العاملين

ست انعـــام .

السيدة انعام المفتي

نوافق على المبدا لكن الاقتراح الذي وردمن اللجنة المالية هو يستحق بعض النظر فيــه حول اجراء تعديل معقول في الرواتب الاساسية ضمن احكام سلم الرواتب .

دولة رئيس المجلس

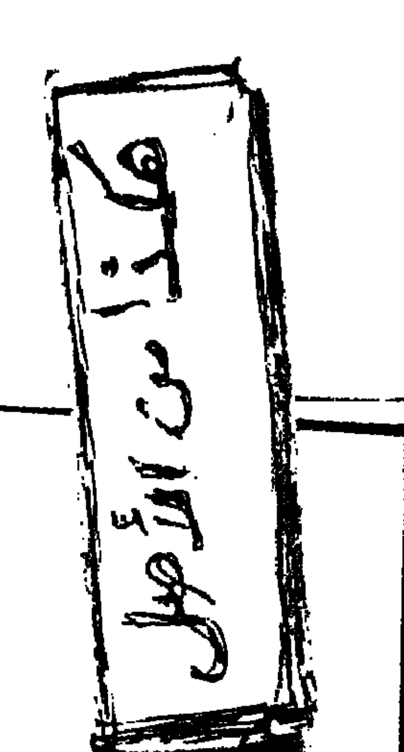
عندما نوافق على التوصيــة .

السيد انعام المفتي

اذا المجلس موافق على التوصية فانهــي كلامــي .

دولة رئيس المجلس

اذن المجلس يوافق على البند (٣)



الجميــــــع :
موافقـــــون .
دولة رئيس المجلس
البند رقم (٤)
طاهر بك .
السيد طاهر حكمت
اقترح شطب هذه التوصيــة .
دولة رئيس المجلس
من يثني على الاقتراح ومن يوافق . هـــذا البند وملحقاته من ـــ ١ ـــ الى ـــ ج ـــ
الحاج ممـــدوح
السيد ممدوح الصرايرة
لا اعلم فيما اذا اجتاز هذا الاقتراح اكثرية المجلس ام لا . ولي ملاحظة على هذا ، وليس المعني بذلك ان تزاد الرسوم على المحروقـــات عندما طلبت اللجنة المالية بتوصيتها هذه تخفيض هذا الدعم من (٢٠) مليون الى ما هو اقـــل بل طلبت ان تتدبر الدولة امور هـــذا التخفيض لمواردها الاخرى وليس المعني ان تزاد التعرفـــة على المحروقات .
دولة رئيس المجلس
امين بـــك .
السيد امين شقـــير
الواقع انني اخالف الاخ الزميل ممـــدوح الصرايرة حول فهمه للفقرة .
دولة رئيس المجلس
التصويت انتهـــى .
السيد امين شقـــير
نعم ولكن ايضاح ، الواقع حينما يزال هذا الدعم ، الاسعار سترتفع حكما والثمن يدفعـــه المواطـــــن .
دولة رئيس المجلس
اذن المجلس يوافق على شطب هذه المادة
الجميـــــع :
موافقــــون .
دولة رئيس المجلس
البند (٥)
يوافق المجلس على ابقاءها .
الجميـــع :
موافقــــون .

دولة رئيس المجلس
المادة (٦)
يوافق المجلس عليها .
الجميــــع .
موافقـــــون .
دولة رئيس المجلس
المادة (٧)
طاهر بك .
السيد طاهر حكمت
بعد التوضيح من معالي وزير المالية حول ميزانيات الدوائر التابعة لمؤسسة رعايةالشباب وكون بعضها في طور التكوين . ولذلك اقتـــرح شطب البنـــد السابـــع .
دولة رئيس المجلس
من يثني على الاقتراح ؟
اصـــــوات
نثنيــــــه .
دولة رئيس المجلس
اذن من يوافق ؟
عـــد يا عدنان بك .
السيد الامين العـــــام
الاكثريـــــة .
دولة رئيس المجلس
اذن المجلس موافق على شطبها .
والان المادة (٨)
سلمان بك .
السيد سلمان القضاه
يا سيدي هذه المادة موضحة من معالـــي وزير المالية وهي مسالة فنية ومصطلح مالـــي واقترح شطبها .
دولة رئيس المجلس
المجلس يوافق على شطب البند (٨) .
الجميـــــع :
موافقـــــون .
دولة رئيس المجلس
البنـــد (٩) .
سلمـــــان بـــك
السيد سلمان القضاه
جرت العادة في كـــل الموازنات السابقـــة ان يستثنى مجلس الامة ، وعلى هذا فانني اقترح

اضافة عبارة ـــ المجلس الوطني الاستشاري ـــ لان هذا نوع من الحكـم الخاص للمجلس دون حذف الفقرة (و) برمتهـــا .
دولة رئيس المجلس
شكـــــرا .
عبد اللـــه بك .
السيد عبد اللـــه الريماوي
انا مع الاخ ابو هاني فيما ذهب اليه،والذي دفعني الى ذلك هو يعني سرعة الاستجابـــة الحكومية الى حذف الاثنتين . في الواقع ان هذه المادة لا توضع عبثا ، هي توضع لكي تخـــرج مجلس الامة عن بعض صلاحيات تمتلكهاالحكومة او وزير المالية او غيره في بعض اوجه الانفـــاق . هي مظهر من مظاهر استقلال مجلس الامـــة، لذلك كانت اللجنة المالية مصيبة عندما طلبـــت اضافة عبارة ـــ المجلس الوطني الاستشاري ـــ ولم تكن مصيبة عندما طرحت الاختيار الاخـــر، فانا مع الاخ ابو هاني في ان تبقى التوصية،توصي اللجنة باضافة عبارة ـــ المجلس الوطنــــي الاستشاري ـــفقط وشطب الاختيار الاخر .
دولة رئيس المجلس
معالي ابو هشام .
السيد احمد الطراونـــة
وانا مع الاخ عبد الله في هذا الراي لانـــه في الاصل عندما توضع ميزانية مجالس الامـــة توضع بند (١) والمجلس يتصرف فيها ، لكـــن عندنا مشينا على اساس انه كميزانية الدولـــة . انما يمكن في بلاد كثيرة تاخذ ميزانية مجلس الامة ببند (١) يتصرف فيه المجلس حتى لا تكون هنالك رقابة شديدة من الحكومة على تصرفات مجلس الامــــــة .
دولـــة رئيس المجلس
طاهـــــر بـــك .
السيد طاهـــر حكمت
اقترح ان توضع التوصية للتصويت باضافة عبارة ـــ المجلس الوطني الاستشاري بعد عبارة ـــ مجلس الامـــة فقرة (و) من المادة (٩) من مشروع الموازنـــــة .
دولـــة رئيس المجلس
من يوافق على ذلك ؟

الجميــــــع :
موافقـــــون .
دولة رئيس المجلس
الان البند (١٠) ـــ ا ـــ
سلمان بك .
السيد سلمان القضاه
البند (١٠) ـــ ا ـــ هو في الحقيقة عمليـــة دستورية واذا الحكومة بدها تتنازل من حقهـــا، فاقول بانه لا لزوم لها والتصويت عليها عبث .
دولة رئيس المجلس
الفقرة (ا) من البند (١٠) يوافق المجلس عليهــــا ؟
الجميــــع :
موافقـــــون .
دولة رئيس المجلس
شكرا ، الفقرة ـــ ب ـــ
طاهر بك .
السيد طاهر حكمت
في الفقرة ـــ ب ـــ اقترح الغاء ـــ ضريبة المواشي لتشجيع تربيتها دون ان تصبح ـــ والغاء ضريبة الحرس الوطني بعد الايضاح الذي اورده معالي وزير الماليـــة .
دولة رئيس المجلس
سلمان بك .
السيد سلمان القضاه
ضريبة الحرس الوطني موجودة في القانون وانا اقول بان نعالجها بشطب قانون او الغـــاء قانون او اجراءات اخرى . وانا اقول طبعـــا ان الحكومة لها ان تستبدل في قانون هذهالضريبة باي شكل اخـــر .
دولة رئيس المجلس
التوصية تعني هذا المفهـــوم .
المقرر . شرف .
السيد المقرر
السيد محمد عبيدات
معالي وزير المالية قال انه ما في ضريبة مواشـــي ويقول ان هذه الضريبة تستوفى من الذيـــن ياتون من الخارج . . . .
دولة رئيس المجلس
اذن نعود للفقرة ـــ ب ـــ

هكذا من الأصل

ست انعـــام

السيدة انعام المفتي

لي اعتراض على الاسلوب الذي ننهجه في اقرار توصياتنا . لانه صرنا نربط ما نريد ان ندلي به بما أوضحه معالي وزير المالية ، وهذا لا يجوز نحن نريد ان نقدم التوصيات حيثما نراها بغض النظر عن الرد . يعني صرنا نربط توصياتنا بمـــا ادلى بــــه وزير المالية . والمفروض ان ندرس التوصيات قبل أن يرد معالي الوزير .

دولة رئيس المجلس

استاذ جـــودت .

السيد جودت السبول

انا اختلف مع الزميلة انعام حول اقرارنا للتوصيات لان التوضيحات ساعدتنا لانتقــــاء الافضل . وبالنسبة للفقرة ـــ ب ـــ انا اقتـــرح شطبها كلها طالما ان معالى وزير المالية اوضــــح باته لا يوجد ضريبة مواشي وان ضريبة الحرس الوطني سيعاد تعديلها باجراء وتوضع كطوابع للواردات وان رخص المهن تجبى من قبـــل وزارة المالية ، ولذلك انا اقترح شطب الفقرة ـــ ب ـــ كلهــــــــا .

دولة رئيس المجلس

سليمان باشا .

السيد سليمان ارتيمـــة

ضريبة مواشي ما في عندنا ضريبة مواشي.

دولة رئيس المجلس

علي بك .

السيد علي البشير

انا اؤيد الاخ جودت السبول بانه ما فـــي حاجة للفقرة ـــ ب ـــ .

دولة رئيس المجلس

الفقرة ـــ ب ـــ من المادة (١٠) هنـــاك عدة اقتراحات : الاقتراح الاول شطب كلمـــــة ـــ والغاء ضريبة المواشي ـــ لانه في ضـــــوء التوضيح ليس هناك ضريبة مواشي على الاردنيين فمن يثني ومن يؤيد شطب العبارة ؟

دولة رئيس المجلس

الشيخ حمادة

السيد حمادة الفواز

اذا سمح دولة الرئيس ،الذي امرفـــــــه

ان المجالس القروية تاخذ على كل راس (١٠) قروش سنـــوي .

دولة رئيس المجلس

ابو هشــــــام .

السيد احمد الطراونـــة

اذا اردنا التصويت يا سيدي نضع الفقرة كلها للتصويت اولا تبقى او لا تبقى فاذا بقيـــت عندها يصوت على اجزاءها . اما اذا راحت كلها فليش يصوت على اجزاءها . فالاقتراح بالغـــاء الفقرة هو الذي يوضع بالاول . فاذا بقيت الفقرة عندها يوضع اجزاءها الاول او الثاني للتصويت اما اذا شطبت هيكلها ما بصير يصوت عليها. لذلك توضع هي في الاول . وفي اقتراح بشطب الفقرة بكاملها .

دولة رئيس المجلس

سلمان بك .

السيد سلمان القضاه

الحقيقة انا مع الاخ ابو هشام في ان الاقتراح بشطب هذه الفقرة بكاملها هو المرحلة الاولـــى في التصويت .

دولة رئيس المجلس

اذن المادة بمجموعها على التصويت بابقاءها او شطبها من يريد شطب هذه المادة ؟

عـــد يا عدنان بك .

السيد الامين العـــام

الاكثريـــــــــة

دولة رئيس المجلس

الاكثرية بالموافقة على شطبهـــــا .

الفقرة ـــ جـ ـــ

اصـــــوات

نوافق عليهـــــا .

دولة رئيس المجلس

اذن المجلس يوافق على ابقاءها ؟

الجميـــــــع :

موافقـــــة .

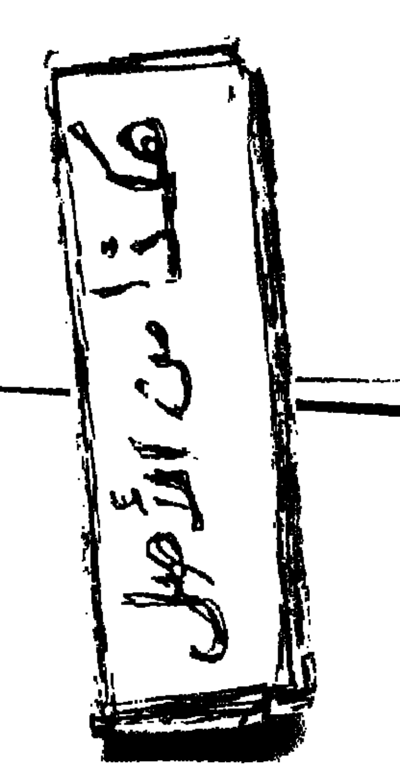
دولة رئيس المجلس

الفقرة ـــ د ـــ

من يوافق على بقاءها ؟

الجميـــــــع :

موافقـــــــون .



دولة رئيس المجلس

شكـــرا ، الفقرة ـــ هـ ـــ

معالي وزير الصحة

عبد الرؤوف بك .

هل هو الجدول الذي ينشر بعدين والاجدول ملحق بقانون الموازنة . لان التوصيـــة ـــ نشر جدول في قانون الميزانيـــة .

دولة رئيس المجلس

ابو هشام

السيد احمد الطراونـــة

يا سيدي ما عدا جدول التشكيلات . كـــل جدول يبرز مع الموازنة مع القانون الان . مـــا عدا جدول تشكيلات الوظائف هو الذي يتاخـــر. في هذه التوصية المجلد الذي اعطونا اياه هو من الموازنة من القانون .

دولة رئيس المجلس

امـــــــين بـــك .

السيد امين شقير

بموجب هذه الفقرة فانها تستهدف ان يرفق في قانون الميزانية جداول تفصيلية لحصائـــــل هذه الضرائب والرسوم ومن المفروض انها تعطى على شكل تقديري يظهر في نهاية السنة .

دولة رئيس المجلس

في الحقيقة هذه الفقرة من ناحية عمليـــــة ومنطقية مش صحيحة لانه يكفي ما ينشر فـــي قانون الموازنة .

دولة رئيس المجلس

كمـــــال بك .

السيد كمـــال الدجاني

رسوم رخص المهن تجبى من البلدية وتذهب للبلدية راسا ولا تدخل الخزينة رسوم المكاتـــب المهنية لا تدخل الخزينة . ضريبة الابنية والاراضي اصبحت الان من حق البلديات لكن نحن بدنـــــا في القانون وفي الجداول ما تجبيه الحكومـــــــة كضريبة وتوزع بعدئذ . لكن ما تجبيه البلديات لا يدخل في موازنة الحكومة فيتوجب شطب رسوم رخص المهن والمكاتب المهنية اما الجامعة ورسوم المحروقات يدخل الموازنـــة .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ وليد عصفور

السيد وليد عصفور

فقط عملية توزيع . المقصود في هذه المادة هو تبيان العبىء الضريبي على المواطن . نحـــن نريد ان نظهر العبىء الضريبي على المواطن.وهذه المادة لا تطلب ان تنزل ضريبة المكاتب في الموازنة كدخلللحكومة وانما نريد ان نظهرالعبيء الضريبي بجانب الضرائب الاخرى التي تفرض على المواطن وفي ضمن القانون نريد ان نظهر العبىء الضريبى على المواطن وشكـــرا .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ طاهر حكمت

السيد طاهر حكمت

الذي اوضحه الاستاذ كمال الدجاني بـــان رسوم رخص المهن والمكاتب المهنية وضريبـــــة الابنية والاراضي جميعها لا تدخل ضمن الموازنة العامة . واضيف الى ذلك ضريبة الجامعـــــة الاردنية لا تدخل ضمن الموازنة وكذلك المحروقات التي توزع على عدة جهات . اعتقد ان ما اريـــد من هذه الفقرة هو معرفة مقدار من يجبى مـــن الضرائب للحساب الضريبي ولحساب الجـــدوى من الانفاق لكي يتسنى لنا مراقبة المال الـــــذي تدفعه بالنتيجة هل تتحقق جدوى فعلية ؛ وكذلك اقترح شطب هذه المادة .

دولة رئيس المجلس

احمـــد بك .

السيد احمد الطراونـــة

يا سيدي يمكن ان اللجنـــة المالية كانـــت تقصد ما يلي : ـــ هنالك على رسوم رخص المهن والمكاتب المهنية وضريبـــة الابنية والاراضي ؛ في عندنا القوانين التي تفرض ضريبة على هـــــذه الضرائب . يعني مثل قانون الجامعة ياخـــذ من رخص المهن وياخذ من المكاتب المهنيـــــة . المقصود هنا ما تحصله الحكومة لغايات امانات لانه وردت كلمة وينشر جدول في قانون الميزانيـــة لحصيلة جميع الضرائب التي تفرض وتحصـــــل لاغراض بعينها . ليس المقصود هنا مكاتـــب المهن اننا نحصل لمكاتب المهن لا . هنا المقصـــود الضريبة الاضافية التي على مكاتب المهن فالواقع الذ ييفسر لنا هذا الموضوع هو اللجنة الماليـــة التي وضعت هذا النص ماذا كانت تقصد بـــه ؟



دولة رئيس المجلس
معالي وزير المالية .

السيد معالي وزير المالية
للتوضيح . انا اتفق مع الاخ طاهر حكمت بانه كشف بجدول يبين كافة الرسوم والضرائب التي تجبى ليتضح مقدار العبء الضريبي وهـذا لا يقدم في قانون الموازنة . وهذا نريد أن نقدمه فيما بعد للمجلس الكريم لكي يتنور ويتعرف على مقدار هذه الضرائب . والحكومة توافق على التوصية .

دولة رئيس المجلس
جودت بك .

السيد جودت السبول
حسما للخلاف ، انا اقترح نشر جـدول بعد صدور الموازنـة .

دولة رئيس المجلس
أبو عصـام

السيد محمد علي بدير
يا سيدي اقترح أن يشطب ــ في قانـون الموازنة ــ ويبقى الباقي . يعني أن يقال ــ ونشر جدول بحصيلة جميع الضرائب الخ .

دولة رئيس المجلس
من يوافق على اقتراح ابو عصام ؟

الجميــع :
موافقـــون .

دولة رئيس المجلس
شكـــرا .
كمـال بك .

السيد كمال الدجاني
ان تكون كتوصية منفردة بالهامش علاقـة بقانون الموازنـة .

دولة رئيس المجلس
نعم ، وشكـرا .
الفقرة ــ هـ ــ

اصـــوات
شطبت .

دولة رئيس المجلس
اذن المجلس يوافق على شطبها ؟

الجميــع :
موافقـــون .

دولة رئيس المجلس
الفقرة ــ و ــ مقبولة من المجلس وموافقين عليهـا ؟

الجميــع :
موافقـــون .

دولة رئيس المجلس
الفقرة (ز) يوافق المجلس عليها ؟



الجميــع :
موافقـــون .

دولة رئيس المجلس
المادة (١١) طبعا هذه موافق عليهـا لانها صادرة عن المجلس في الجلسة ٢٥

الجميــع :
موافقـــون .

دولة رئيس المجلس
المادة (١٢) ، يوافق عليها المجلس ؟

الجميــع :
موافقـــون .

دولة رئيس المجلس
والان نأتي لقانون الموازنة . ويتفضـل أبو عصام ويستريح ابو احسان .

المقــرر

السيد محمد علي بدير
يتلو قانون الموازنـة

قانون مؤقت رقم (   ) لسنة ١٩٧٩

قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٩

المادة (١) : يسمى هذا القانون المؤقـت (قانون الموازنة العامة للسنة الماليـة ١٩٧٩) ويعمل به اعتبارا من ١٩٧٩/١/١ .

دولة رئيس المجلس
يوافق المجلس على المادة ــ ١ ــ

الجميــع :
موافقـــون

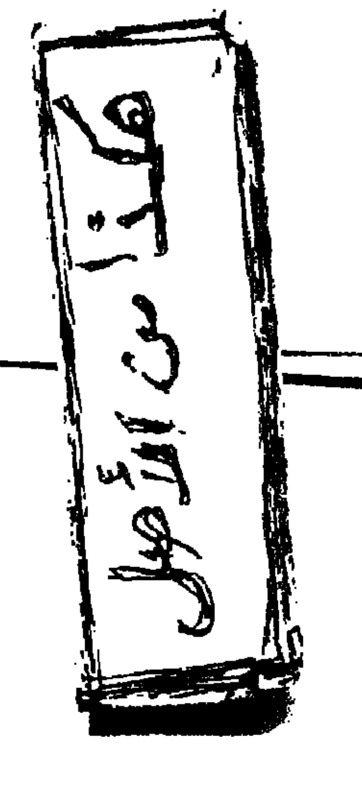
المقــرر
يتلو المادة (٢)

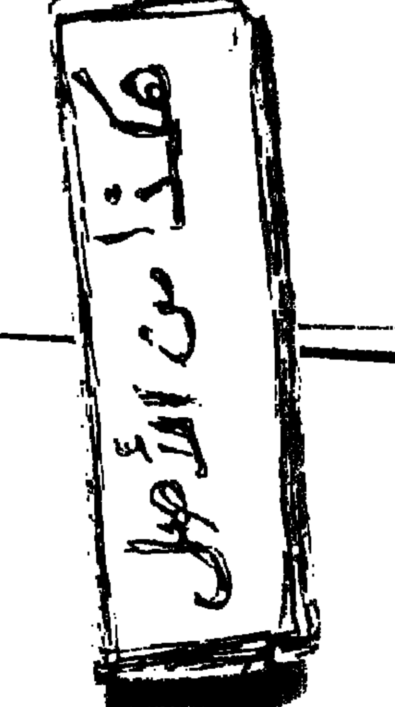
المادة (٢) : تقدر ايرادات ونفقات الحكومة للاثني عشر شهرا المنتهية بتاريخ ١٢/٣١/ بمـا يلـــي :

	الايـرادات دينـار	النفقـات دينـار
ا ــ الباب الاول	٤٢٣٤٢٩٠٠٠	٤٢٣٤٢٩٠٠٠
ب ــ الباب الثاني	٩٠٠٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠٠٠
المجموع	٥١٣٤٢٩٠٠٠	٥١٣٤٢٩٠٠٠

دولة رئيس المجلس
المادة (٢) للتصويت
عبد اللـه بك .

السيد عبد الله الريماوي
اقترح في المادة (٢) ان ينقص مـن بـاب النفقات في هذه المادة مبلغ (١٠٠٠) دينار مـن باب فصل الاعلام ــ التلفزيون .





دولة رئيس المجلس

من يوافق على خصم (١٠٠٠) دينار

لم ينجح الاقتـــراح .

المجلس يوافق على المادة كما هي ؟

الجميــــــع :

موافقـــــون .

السيد المقرر

يتلو المادة (٣)

المادة (٣) : ا ـ تخصص الايرادات المبينة في الباب الاول لتغطية نفقات الباب الاول .

ب ـ تخصص الايرادات المبينة في البـــاب الثاني لتغطية نفقات الباب الثاني .

دولة رئيس المجلس

المادة (٣) للتصويت .

الجميــــــع :

موافقـــــون .

السيد المقرر

يتلـــو المادة (٤)

المادة (٤) : مع مراعاة احكـــام المـــادة (٣) من هذا القانـــون : ـ

ا ـ يجري الانفاق من المخصصات المرصودة بموجب اوامر مالية عامة او خاصة معززةبحوالات مالية مصدقة من قبل دائرة الموازنة العامـــــة.

ب ـ يجوز اصدار حوالات مالية لاكثر من ربع المخصصات المرصودة للنفقات الجاريـــة او الرأسمالية اذا توفرت اسباب خاصة لتجـــاوز النسبة المذكورة وذلك بموافقة وزير الماليـــــة/ الموازنـــة العامـــة .

دولة رئيس المجلس

كمال بك الدجاني .

السيد كمال الدجاني

يفترض أن يكون في نص علـــى وجـــوب اصدارها ربع سنوية . لكن بهذا الشكل صـــار نتيجة لشيء مش موجود .

دولة رئيس المجلس

بدنا القانونيين والماليين لتوضيح هـــــذا النص .

ابـــو عصـــــام :

السيد المقرر

يا سيدي ـ ا ـ اعطت الانفاق في جميـــع المخصصات ـ ب ـ اجاز تاصدار حوالاتمالية اذا اقتضت الضرورة .

دولة رئيس المجلس

معالي ابو هشام

السيد احمد الطراونـــة

يمكن وضعها في الفقرة ـ ا ـ يجري الانفاق من المخصصات المرصودة بموجب أوامر ماليـــة عامة أو خاصة معززة بحوالات مالية مصدقـــة من قبل دائرة الموازنة العامة وعلى ان لا تزيـــد على ربع المخصصات .

دولة رئيس المجلس

السيد امين شقير

السيد امين شقـــير

الفقرة ـ ب ـ كانها فرضت أن النص كما هو وارد بهذا الشكل يجعل الحد الاقصى فـــي الاحوال العادية للانفاق ربع من قبل تحصيـــل حاصل . والتعديل الذي اقترحه ابو هشام برايي في محله ويجعل الوضع أسلم .

دولة رئيس المجلس

معالي وزير الماليـــة .

معالي وزير الماليـــة

توضيحللاخوان، بعد اقرار الموازنة تصدرحوالات مالية بربع المخصصات يصدر بموجب أمر مالـــي وقد اشرنا اليه في الفقرة ـ ب ـ مـــن المـــادة للايضاح محينما نقول ان لا تتجاوز ربعالمخصصات معنى ذلك ان الحوالة المالية تصدر بربـــــع المخصصات في كل بند من بنود الموازنة .

دولة رئيس المجلس

كمال بك .

السيد كمال الدجاني

لا يعطف القانون على النظام ، النظـــام يعطف على القانـــون .

دولة رئيس المجلس

السيد المقرر

السيد المقـــرر

الحقيقة ما تفضل به معالي الوزير هـــو الـــوارد .

دولة رئيس المجلس

السيد جودت السبول

السيد جودت السبول

يا سيدي ليس ثمة حاجة لتعديل النصـــ ولذلك اقترح طرحها للتصويت

دولة رئيس المجلس

اذن يوافق المجلس على الفقرتين ـ ا ـ و ـ ب ـ كما جاءت .

الجميــــــع :

موافقـــــون .

دولة رئيس المجلس

اكمل أبو عصـــام .

السيد المقـــرر .

يتلـــو

جـ ـ لا يجوز استعمال المخصصات الواردة في الحوالات المالية لغير الاغراض المحددة لها ولا يجوز تجاوز المخصصات الواردة في هـــــذه الحـــوالات .

د ـ يجوز الالتزام باي مبلغ يزيد علـــى المخصصات الراسمالية الواردة في الاوامر المالية بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامـــة وموافقة مجلس الوزراء .

دولة رئيس المجلس

الفقرتين ـ جـ ـ و ـ د ـ مطروحتيـــن للتصويت من يوافق عليها .

الجميــــــع :

موافقـــــون .

دولة رئيس المجلس

شكرا ، المادة التي بعدها .

السيد المقرر

يتلو المادة (٥)

المادة (٥) : ـ ا ـ يجري انفاق مخصصات النفقات الطارئة في الفصل (١/٤١) برنامـــج (د) البند (١) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب من اللجنة الوزارية العليا لاغاثة النازحين

ـ ب ـ يجري انفاق مخصصات النفقـــات الطارئة في الفصل (١/٤١) برنامج (د) البند (٢ و ٣) بقرار من مجلس الوزراء بناء علـــى تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة .

دولة رئيس المجلس

المادة (٥) مطروحة للتصويت من يوافـــق عليهـــــا ؟

الجميــــــع :

موافقـــــون .

دولة رئيس المجلس

شكـــرا ، المادة (٦)

السيد المقرر

يتلو المادة (٦)

المادة (٦) : لا يجوز نقل المخصصـــات من فصل الى اخر الا بقانـــون .

دولة رئيس المجلس

من يوافق على المادة (٦)

الجميــــــع :

موافقـــــون .

دولة رئيس المجلس

المادة التي تليهـــا .

السيد المقرر

يتلو المادة (٧)

المادة (٧) : ـ ا ـ يجوز نقل المخصصات من اية مادة من مواد النفقات الجارية (فيما عدا مواد الرواتب والاجور والعلاوات الواردة فـــي المجموعة ١٠) الى النفقات الراسمالية في ذلك الفصل بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ولا يجوز العكس.

ب ـ مع مراعاة احكام الفقرة (ا) من هذه المادة يجوز نقل المخصصات من برنامج الى برنامج اخر او من مادة الى مادة اخرى او من بند الـــى اخر في ذات الفصل بموافقة وزير المالية/الموازنة العامـــــة .

ـ جـ ـ لا يجوز نقل مخصصات الرواتـــب والاجور والعلاوات الواردة في المجموعة (١٠) الى اية مجموعة اخرى ، كما لا يجوز نقـــــل مخصصات النفقات الاخرى والنفقات التحويلية الواردة في المجموعتين (٢٠ و ٣٠) الـــــى المجموعـــة (١٠) .

د ـ لا يجوز استعمال مخصصات اجـــور العمال المرصودة في المادة (١٤) من المجموعـــة (١٠) في اي فصل من فصول النفقات الجاريـــة لتعيين اي موظف من الموظفين الذين تشملهـــم احكام نظام الخدمة المدنية المعمول به .

هـ ـ لا يجوز تعيين الموظفين المنصوصـــ عليهم في نظام الخدمة المدنية المعمول به علـــى

حساب المخصصات المرصودة لتنفيذ المشاريــع الراسمالية الا بعد الحصول على موافقة رئيس الوزراء الخطية بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنـــــــة العامـــة .

و ــ يستثنى الفصل (٢) ــ مجلس الامة من هـــذه المادة .

السيد المقــرر .

وهذه الفقرة عدلت واصبحت : ــ

و ــ يستثنى الفصل (٢) مجلس الامـــة والفصل (٣) المجلس الوطني الاستشاري من هـــذه المـــادة .

دولة رئيس المجلس

نعـــم هكـــذا عدلت مـــن قبـــل المجلس والان المادة (٧) بمجموعها مطروحة للتصويـــت من يوافق عليها ؟

الجميــــــــع :

موافقـــــــون .

دولة رئيس المجلس

شكـــرا ، المادة (٨)

السيد المقرر

يتلو المادة (٨)

المادة (٨) : مع مراعاة احكام المـــــادة (٣) من هذا القانون تخصص المساعـــدات العربية لتغطية النفقات غير الجارية للقـــوات المسلحة بتاسيس صندوق خاص لهذه المساعدات ينفق بموجب سلفات يقرها مجلس الوزراء .

دولة رئيس المجلس

يوافق المجلس على هذه المادة ؟

الجميــــــــع :

موافقـــــــون .

دولة رئيس المجلس

المادة التي بعدها

السيد المقرر

يتلو المادة (٩)

المادة (٩) : على الرغـــم مما ورد في اي قانون او نظام اخر يجري تحديد تشكيــــــلات الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكوميةالمدرجة مخصصاتها ضمن المجموعة (١٠) من النفقات الجارية المرصودة في هذا القانون بنظام يحـــدد فيه عدد الوظائف المصنفة وغير المصنفـــــة والوظائف بعقود واسماء هذه الوظائف ودرجاتها او رواتبها ويستثنى من ذلك وظائف السلـــك الدبلوماسي والوظائـــف المحليـــة في السفارات والقنصليات الاردنية خارج المملكة ووظائـــف الموظفين المؤقتين المعينين على حساب مخصصات المادة (١٣) ــ الموظفون بعقود .

دولة رئيس المجلس

المادة (٩) مطروحة للتصويت .

الجميــــــــع :

موافقـــــــون .

دولة رئيس المجلس

المادة (١٠)

السيد المقرر

المادة (١٠) : تنتهي اعمال الموظفين الذين يعينون على حساب المشاريع الراسماليــــة بانتهاء تلك المشاريع او نفاذ المخصصـــــات المرصودة لها .

دولة رئيس المجلس

المادة مطروحة للتصويت من يوافق عليها؟

الجميــــــــع :

موافقـــــــون .

دولة رئيس المجلس

المادة الاخيرة .

السيد المقرر

يتلو المادة ١١

المادة (١١) : رئيس الوزراء والـــوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

دولة رئيس المجلس

المجلس يوافق على هذه المادة ؟

الجميــــــــع :

موافقـــــــون .

دولة رئيس المجلس

الموازنة بمجموعها مطروحة للتصويت

الجميــــــــع :

موافقـــــــون .

وهذا هو قانون الموازنة كما رفع الــــى الحكومـــــة .

قانون مؤقت رقم (   ) لسنة ١٩٧٩

قانون الموازنة العامـــة للسنة الماليــــة ١٩٧٩

المادة (١) : يسمى هذا القانون المؤقـــت (قانون الموازنة العامة للسنة الماليـــة ١٩٧٩) ويعمل به اعتبارا من ١٩٧٩/١/١ .

المادة (٢) : تقدر ايرادات ونفقاتالحكومة للاثني عشر شهرا المنتهية بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٣١ بمـــا يلي : ــ

	الايـــرادات دينـــار	النفقـــات دينـــار
ا ــ الباب الاول	٤٢٣٤٢٩٠٠٠	٤٢٣٤٢٩٠٠٠
ب ــ الباب الثاني	٩٠٠٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠٠٠
المجموع	٥١٣٤٢٩٠٠٠	٥١٣٤٢٩٠٠٠

المادة (٣) : ا ــ تخصص الايرادات المبينة في الباب الاول لتغطية نفقات الباب الاول .

ب ــ تخصص الايرادات المبينة في البـــاب الثاني لتغطية نفقات الباب الثاني .

المادة (٤) : مع مراعاة احكام المـــــادة (٣) من هذا القانون : ــ

ا ــ يجري الانفاق من المخصصات المرصودة بموجب أوامر مالية عامة او خاصة معززةبحوالات مالية مصدقة من قبل دائرة الموازنة العامة .

ب ــ يجوز اصدار حوالات مالية لاكثـــــر من ربع المخصصات المرصودة للنفقات الجارية او الراسمالية اذا توفرت أسباب خاصة لتجاوز النسبة المذكورة وذلك بموافقة وزير الماليـــة / الملوازنة العامـــــــة .

جـ ــ لا يجوز استعمال المخصصاتالواردة في الحوالات المالية لغير الافراض المحـــددة لهـــا ولا يجوز تجاوز المخصصات الواردة في هــــذه الحـــــــوالات .

د ــ يجوز الالتزام باي مبلغ يزيد علـــــى المخصصات الراسمالية الواردة في الاوامـــــر المالية بنام على تنسيب وزير المالية/ الموازنـــة العامة وموافقة مجلس الوزراء .

المادة (٥) : ا ــ يجري انفاق مخصصات النفقات الطارئة في الفصل (٤١ / ١) برنامـــج (د) البنـــد (١) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب من اللجنة الوزارية العليا لاغاثـــة النازحيـــــــن .

ب ــ يجري انفاق مخصصات النفقـــــات الطارئة في الفصل (١/٤١) برنامـــــــج (د) البنـــد (٢ و ٣) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .

المادة (٦) : لا يجوز نقل المخصصـــــات من فصل الى اخر الا بقانون .

المادة (٧) : ا ــ يجوز نقل المخصصـــات من اية مادة من مواد النفقات الجاربة (فيما عـــدا مواد الرواتب والاجور والعلاوات الواردة فـــي المجموعة ١٠) الى النفقات الراسمالية في ذات الفصل بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ولا يجوز العكس.

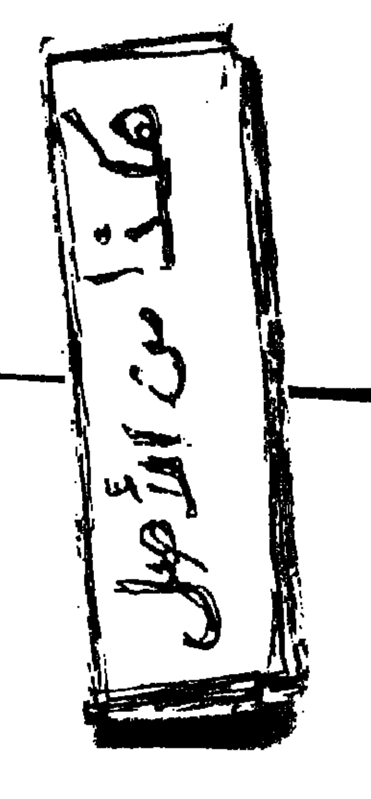
ب ــ مع مراعاة احكاه الفقرة (ا) مـــن هذه المادة يجوز نقل المخصصات من برنامج الى برنامج اخر ومن مادة الى مادة اخرى او مـــن بند الى اخر في ذات الفصل بموافقة وزير المالية/ الموازنــــــة العامـــة .

جـ ــ لا يجوز نقل مخصصات الرواتـــب والاجور والعلاوات الواردة في المجموعة (١٠) الى اية مجموعة اخرى ، كما لا يجـــوز نقـــل مخصصات النفقات الاخرى والنفقات التحويلية الواردة في المجموعتين (٢٠ و ٣٠) الــــى المجموعـــــة (١٠) .

د ــ لا يجوز استعمال مخصصات اجـــور العمال المرصودة في المادة (١٤) من المجموعة (١٠) في اي فصل من فصول النفقات الجاريـــة لتعيين اي موظف من الموظفين الذين تشملهـــم احكام نظام الخدمة المدنية المعمول به .

هـ ــ لا يجوز تعيين الموظفين المنصوص عليهم في نظام الخدمة المدنية المعمول بـــه على حساب المخصصات المرصودة لتنفيذ المشاريــع الراسمالية الا بعد الحصول على موافقة رئيس الوزراء الخطية بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنـــة العامـــة .

و ــ يستثنى الفصل (٢) مجلس الامـــة والفصل (٣) ــ المجلس الوطني الاستشاري من هذه المادة .



المادة (٨) : مع مراعاة احكام المــــادة (٣) من هذا القانون تخصص المساعـــدات العربية لتغطية النفقات غير الجارية للقـــوات المسلحة بتاسيس صندوق خاص لهذه المساعدات ينفق منه بموجب سلفات يقرها مجلس الوزراء.

المادة (٩) على الرغم مما ورد في اي قانون او نظام يجري تحديد تشكيلات الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية المدرجة مخصصاتها ضمن المجموعة (١٠) من النفقات الجارية المرصودة في هذا القانون بنظام يحدد فيه عدد الوظائـــف المصنفة وغير المصنفة والوظائف بعقود واسماء هذه الوظائف ودرجاتها او رواتبها ويستثنى من ذلك وظائف السلك الدبلوماسي والوظائف المحلية في السفارات والقنصليات الاردنية خارج المملكة ووظائف الموظفين المؤقتين المعينين على حساب مخصصات المادة (١٣) ـــ الموظفون بعقـــود من الجداول الملحقة بهذا القانون والتي تعتبـــر جزءا لا يتجزا منـــه .

المادة (١٠) : تنتهي اعمال الموظفين الذين يعينون على حساب المشاريع الراسمالية بانتهاء تلك المشاريع او نفاذ المخصصات المرصـــودة لهـــــا .

المادة (١١) : رئيس الوزراء والـــوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

امين عام المجلس الوطني الاستشاري

عدنـــان بعيـــون

رئيس المجلس الوطني الاستشاري

احمـــد اللـــوزي

دولة رئيس المجلس

شكـــــرا .

دولة رئيس المجلس

عبد الله بك .

السيد عبد الله الريماوي

بعد أن اقر قانون الموازنة لا يجوز في هذه الجلسة مناقشة الافكار والمبادىء التي طرحت بمناسبة مناقشتها من الناحية النظامية . مـــع العلم انني ارحب دوما وباستمرار لسمـــاع دولة الرئيس في كل قضية وبالاخص القضايـــا (الكويسنة) . الواقع الذي يريد ان يقولـــه دولة الرئيس لا ينبغي أن يقال قبـل التصويت ليكون عنصرا من عناصر التصويت هذا تعـــني الاوضاع العادية حيث المجلس يتقرر مصيره بنعم أو لا بعد أن يستمع الى ردود رئيس الحكومـــة على المناقشات التي قيلت منذ البداية . مجـــرد ملاحظة تتعلق بالنظام . وهي مجرد ملاحظـــة لدولة الرئيس من حيث كونه المطبق للنظـــــام الداخلي وليست للمجلس ليصوت عليها .

دولة رئيس المجلس

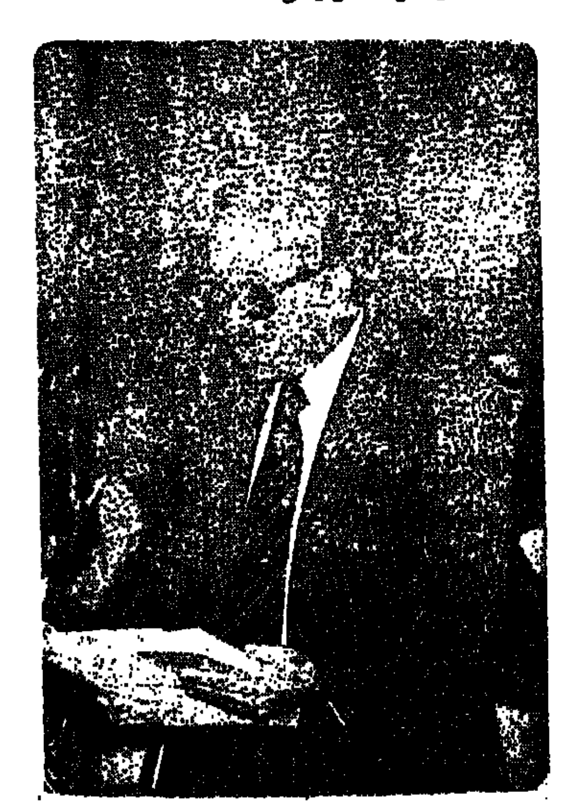
هذه قضية نظامية اطرحها للمجلس. هل يوافق المجلس على ان يدلي دولة الرئيس ببيان في نهاية هذه الجلسة .

الجميـــــــع :

موافقـــــون .

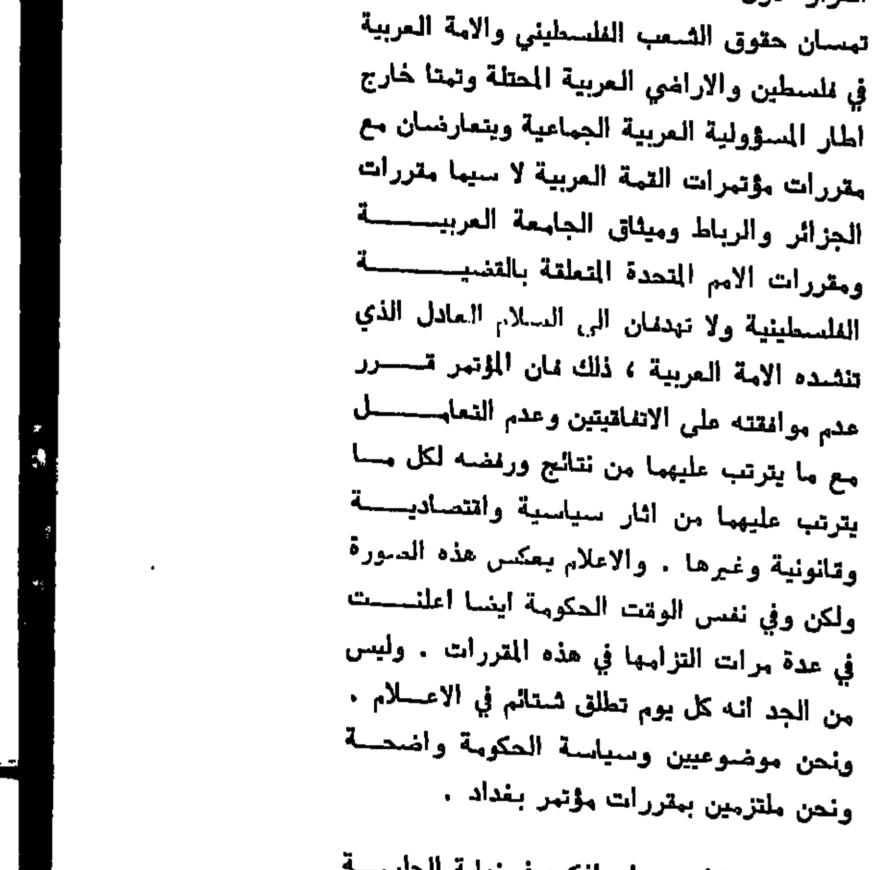
دولة رئيس المجلس

تفضل دولة الرئيس .



دولة رئيس الوزراء

دولة الرئيس ، اخواتي واخواني اعضاء المجلس الوطني الواقع اردت بعد التصويـــت أن أقدم كلمة ، كلمة شكر واكبار باسم الحكومة لاعضاء المجلس . لا اريد أن اعود الى خطبـــة الموازنة ولا الى ما جرى عليها من ابحاث ، وانما وجدت من الضروري بعد التصويت أن اوضـــح



نقاط باعتقادي كانت خارج مشروع قانون الموازنة لقد سعى الاردن سعيا حثيثا وعمل بكل جـــد وبكل اخلاص في مؤتمر قمة بغداد . هذا المؤتمـــر الذي ظهرت اثاره الايجابية فورا على النواحي السياسية وعلى نواحي الدفاع ودعم الصمـــود ودعم الجبهات الشرقية والشمالية. فلذلك وجدت ان مسيرة الامة العربية في هذا المؤتمر كانـــت مسيرة خير وبركة . واجد لزاما علي أن اتوجـــه بالشكر الى الدول العربية التي حضرت مؤتمـــر بغداد والتي ساهمت بصورة ايجابية باخـــراج النتائج التي وافقت عليها في المؤتمر . ولا شك ان هذه الموازنة اتت ترجمة لمقررات مؤتمر بغـــداد بصورة رئيسية . لذلك لاحظتم بأن الانفـــاق هو لدعم الجبهة الاردنية . سواء كانت نفقات جارية للقوى العسكرية أم البنـــد المخصص لصندوق التسليح . فذهبت مقررات مؤتمر بغداد للدعـــم الى الصورة التي رسمها مؤتمر قمة بغداد. لذلك فمن المنطق أن نشكر وأن نكرر الشكر الـــى مؤتمـــر قمة بغداد ولا يكون هناك اي جمود او همس او لمس لمؤتمر بغداد . لذلك ذكر ايضـــا حسب ما اعتقد بعض الامور التي تخرج عـــن مشروع قانون الموازنة . واقول في هذا المجـــال بانه في حالة غياب المسؤولية والممارسة غـــير الواعية يمكن أن تنزلق منزلقات خطيرة . مؤتمر بغداد اتى على النصوص الواضحة لموضـــوع الحل العادل واتى بصورة واضحة على عـــدم التفريط بالسيادة الوطنية للشعب الفلسطينـــي واتى بشكل واضح يقول في المادة (٣) مـــن المبادىء تاكيدا للالتزام بقرارات القمة العربيـــة وخاصة المؤتمرين السادس والسابع المنعقدين في الجزائر والرباط لتحديد الهدف المرحلي للنضال العربي على ما يلي : ـــ

١ ـــ التحرير الكامل لجميع الاراضي العربية المحتلة في عدوان حزيران عام ١٩٦٧ ، وعـــدم التنازل أو التفريط باي جزء من الاراضي أو المساس بالسيادة الوطنية عليها . وكما ذكر في القرارات القرار الاول : ـــ لما كانت اتفاقيتا كامب ديفيـــد تمسان حقوق الشعب الفلسطيني والامة العربية في فلسطين والاراضي العربية المحتلة وتمتا خارج اطار المسؤولية العربية الجماعية ويتعارضان مع مقررات مؤتمرات القمة العربية لا سيما مقررات الجزائر والرباط وميثاق الجامعة العربيـــــة ومقررات الامم المتحدة المتعلقة بالقضيـــــة الفلسطينية ولا تهدفان الى السلام العادل الذي تنشده الامة العربية ، ذلك فان المؤتمر قـــرر عدم موافقته على الاتفاقيتين وعدم التعامـــل مع ما يترتب عليهما من نتائج ورفضه لكل مـــا يترتب عليهما من اثار سياسية واقتصاديـــة وقانونية وغيرها . والاعلام يعكس هذه الصورة ولكن وفي نفس الوقت الحكومة ايضا اعلنـــت في عدة مرات التزامها في هذه المقررات . وليس من الجد انه كل يوم تطلق شتائم في الاعـــلام . ونحن موضوعيين وسياسة الحكومة واضحـــة ونحن ملتزمين بمقررات مؤتمر بغداد .

هذا ما احببت ان اذكره في نهاية الجلســـة واعود واشكر جميع الاخوان الذين ناقشـــوا مشروع قانون الموازنة . هذه الموازنة التـــي وجهت الى الحكومة من قبل جلالة الملك المعظم تسير في خطين الخط الاول بناء القوة الذاتيـــة والخط الثاني خدمة الانسان في هذا البلد. وشكرا

تصفيـــق

دولة رئيس المجلس

في ختام هذه المناقشة واقرار المجلس الكريم الموازنة العامة للدولة لسنة ١٩٧٩ ، فانني ابارك قيادة هذا البلد الحكيمة وللاسرة الاردنية ولكـــل مواطن لما تهدف اليه هذه الموازنة وما حفلت بـــه من معاني كبيرة ، وما تنطوي عليه من امال للامة وما تقيده من مسؤوليات على كل مواطن اينما كان

